ملامح من تاريخ الكويت الاجتماعي

مجموعة محاضرات الموسم الثقافي التاسع عشر
لرابطة الاجتماعيين في الكويت

١٩٨٨

- الدكتور غانم النجار
- الأستاذ ثابت الهارون
- الدكتور عبد الرسول الموسى
- الأستاذ خالد سعود الزيد
- الدكتور علي الطراح
- الدكتور محمد الحداد

مطبوعات رابطة الاجتماعيين - الكويت

ص.ب : ٣٤١٠٠ - العديلية
الرمز البريدي: ٧٣٢٥١ الكويت
هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ - ٢٥٢٩٢١٢

ملامح من تاريخ الكويت الاجتماعي

مجموعة محاضرات الموسم الثقافي التاسع عشر
لرابطة الإجتماعيين في الكويت
١٩٨٨

- الدكتور غانم النجار
- الدكتور عبد الرسول الموسى
- الدكتور علي الطراح
- الأستاذ ثابت الهارون
- الأستاذ خالد سعود الزيد
- الدكتور محمد الحداد

مطبوعات رابطة الإجتماعيين - الكويت
ص.ب : ٣٤١٠٠ - العديلية
الرمز البريدي: ٧٣٢٥١ الكويت
هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ - ٢٥٢٩٢١٢

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة للأستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاوي	٥
ملامح من تاريخ الكويت الاقتصادي مناقشة وتعقيب حول محاضرة ملامح من تاريخ الكويت الاقتصادي — الدكتور غانم النجار	٧
الأثر الاجتماعي للنفط تعقيبات ومناقشة لمحاضرة الأثر الاجتماعي للنفط — الدكتور عبد الرسول الموسى	١٧
الأسرة في المجتمع النفطي — الدكتور عبد الرؤوف الجرداوي والدكتور علي الطراح	٤١
النفط وأثره على الأسرة الكويتية — الدكتور علي الطراح	٦١
تعقيب ومناقشة لمحاضرة الأسرة في المجتمع النفطي	٧٣
	٩٩
	١١٥

النشاط الاجتماعي للنقابات العمالية الأستاذ ثابت الهارون ١٢٩
مناقشة وتعقيبات لمحاضرة النشاط
الاجتماعي للنقابات العمالية ١٥٣
القضايا الاجتماعية في
الأدب الكويتي الأستاذ خالد سعود الزيد ١٦٧
مناقشة وتعقيبات حول محاضرة
القضايا الاجتماعية في الأدب الكويتي ١٨٥
القبيلة والقبلية الدكتور محمد الحداد ١٩٣
مناقشة وتعقيب حول
محاضرة القبيلة والقبلية ٢١٣

المقدمـــة

للأستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاوي

كان لا بد لرابطة الاجتماعيين، من أن تتابع بالبحث والدراسة لبعض ملامح التغيير، التي طرأت على المجتمع الكويتي، فانتقلت به من حالته البسيطة الأولى التي كانت عليها، إلى حالته الحالية المركبة التي تحكمها التنظيمات، والمؤسسات طبقاً لمبادىء القانون والنظام العام المستمد من نصوص الدستور، الذي ارتضاه المجتمع الكويتي وأبناؤه، لتنظيم حياتهم وعلاقاتهم ونشاطاتهم في شتى دروب الحياة. . .

وكما هو معلوم، فإن التطور والتغيير في أي بيئة أو مجتمع، هو بكل تأكيد أمر حتمي، ولا بد منه لاستمرارية الحياة، مع تقلب الليل والنهار وتعاقب الأزمان والدهور.

وما من شك أن كثيراً من الظواهر والحالات السائدة في أي مجتمع لها أساس تاريخي، وواقعي، لو أمكن تعقب تلك الحالات، والاهتداء إلى بدايات وجودها ونشأتها في هذا المجتمع أو ذاك.

ولعلنا نجد مصداق كل ذلك فيما نحاول تقديمه في هذا الموسم من ملامح لتاريخ الكويت الاجتماعي، والاقتصادي، حيث أمكن على سبيل المثال، تسليط بعض الضوء على البدايات الأولى الكاشفة للاتجاهات الفكرية، والاجتماعية والأدبية، التي كانت أساساً «ومنطلقاً» لما سرنا عليه فيما بعد،

وتوسعنا فيه، من إصلاحات في التعليم والثقافة وما باشرناه من خطوات في تدعيم ميادين الفكر، وفنون الأدب المختلفة من شعر ومسرح وقصة، وكما أننا سنجد من ناحية أخرى، تفسيراً كاشفاً لبعض الظواهر الاقتصادية، التي فرضتها ظروف البيئة والمجتمع، واستمرت قائمة حتى الآن. مثل ظاهرة وجود الشريك الكويتي، في حالة الترخيص لأي نشاط تجاري أجنبي، وذلك ضماناً لحماية المصالح الكويتية، التي تتمثل بالطبع في رعاية القاعدة العريضة لأبناء الشعب، ضد أي منافسة أجنبية تبحث عن مصالحها الذاتية، وهي مزودة بخبراتها، ورأسمالها، وتمرسها، من واقع تجاربها في كيفية استغلال الفرص التجارية المواتية، حيث كانت تلك الخبرات والمهارات في بدايات التنظيم التجاري والاقتصادي ـ كما هو معلوم ـ تكاد تكون مفقودة لدى المجتمع الكويتي بصورتها، الحديثة، والمنظمة في أوائل الأربعينات، وما صاحبها من طفرات في الدخل العام، وفي الإنفاق، وفي إعداد المجتمع للدخول في طوره الجديد الحديث، المساير للتنظيمات في المجتمعات المتقدمة.

وإلى جانب هذا وذاك من ترصد وتعقب ملامح التغيير في الجوانب الفكرية، والاقتصادية، فقد حاول الإخوة المساهمون معنا كذلك في هذا الموسم، متابعة مراحل التغيير الطارئة في الجوانب الأخرى المؤثرة في المجتمع، مثل وضع الأسرة، وأثر النفط، ووفرة الدخل في المجتمع الجديد، على القيم والارتباطات العائلية. والنشاط الاجتماعي للنقابات، كتنظيم يرعى حقوق العاملين، ويؤكد حقوقهم في الدفاع عن مصالحهم المشروعة، بما يحفظ للمجتمع توازنه وانسجامه.

ويقتضينا الآن كل هذا الجهد الملموس، من جانب الإخوان الكرام المشاركين معنا في هذا الموسم، أن نزجي الشكر الخالص لهم على إسهاماتهم المثمرة في إثراء وإغناء البحوث والدراسات، حول بعض الملامح الهامة من تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي.

والله الموفق،،

رئيس مجلس الإدارة لرابطة الإجتماعيين
عبد العزيز عبدالله الصرعاوي

المحاضرة الأولى

يوم الأحد: ١٠/٣/١٩٨٨

ملامح من تارخ الكويت الاقتصادي(*)

الدكتور غانم النجار

(*) محاضرة ألقيت في افتتاح الموسم الثقافي التاسع عشر لرابطة الاجتماعيين الكويتية في ٢٠/٣/١٩٨٨.

الأعجوبة الصغيرة هي لقب تستطيع أن تأخذه عن جدارة تلك المجتمعات المتناثرة في الخليج، ذات النكهة المتميزة بثراء فاحش على مستوى الدخل القومي، وانحدار مذهل في الانتاج الوطني.

الزمن في هذه المجتمعات لا يحسب بمرور الدقائق ولا الأيام، ولكن بانسكاب النفط، فقد مثل الدور المحوري الذي لعبه النفط، والطريقة التي وظف بها عاملاً معطلاً ومعيقاً لتطور علاقات إنتاج حقيقية، وبالطبيعة عدم إمكانية بروز قوى إنتاج اجتماعي ذات علاقة بالعملية الإنتاجية.

لقد ترتب على جريان النفط، في ماسورة المجتمع الخليجي، أن تحول ذلك المجتمع شيئاً فشيئاً، وبهدوء يشبه دبيب النمل، إلى مجتمع يعاني من فوضى عارمة في علاقاته الانتاجية وهلامية بارزة في شكل وطبيعة الشرائح الاجتماعية، وارتباطاتها ببعضها البعض، أو بالعملية الإنتاجية.

إن التطور في هذه المنطقة، لم يكن على الإطلاق بالأسلوب الطبيعي لتطور المجتمعات التي قرأنا أو سمعنا عنها. فالصدفة التاريخية لعبت دوراً كبيراً في نمو المجتمعات بالخليج، حيث خلقت نموذجاً جديداً للتطور لا زال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والتمحيص. فالأمر قد يكون خارقاً جداً عندما يبدأ العد التنازلي، وينضب المعين، ونبدأ نلعب في الوقت الضائع. عندها سيكون منظراً

يشبه فرار الأمير«كان» من فيتنام، وهم يتساقطون من على آخر سفينة تغادر سايغون، وكان ذلك المنظر هو آخر العهد بسايغون، أو فلنقل إنه ربما يتكرر مشهد أطلانتيس القارة الغارقة.

لا شك أن التطور الاقتصادي في مسيرة أي مجتمع، أو تحديد بعض ملامح التاريخ الاقتصادي لذلك المجتمع، لا يجب أن ينظر له على شكل «حواديت» أو حكايات أو «سوالف» ولكن النظر له يجب أن يكون من باب أن ذلك التاريخ، قريباً كان أم بعيداً، لعب ويلعب دوراً أساسياً ومحورياً في شكل وبنية وهيكلية النظام الذي نعيشه اليوم.

وهكذا، فإن الحديث عن التاريخ الاقتصادي الكويتي، لا يأتي إلا تأكيداً بأن ما نراه من ظواهر ومظاهر في بنية النظام الاقتصادي، لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن بداية التطور الاقتصادي الكويتي، والذي انعكس بشكل واضح، وترك بصماته البارزة على هيكل الوضع الحالي الذي نعيشه، كالهيمنة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي في المجتمع، والذي يترتب عليها أن ذلك النشاط يصبح رهينة كاملة الاحتجاز لدى القرار السياسي، الذي قد يكون مصيباً حيناً، وقد يجانب الصواب حيناً آخر.

لذا، فإننا عندما نتحدث عن تاريخ اقتصادي كويتي، فإننا نفترض بالضرورة أن عملية البتر بين الكينونة الاقتصادية السابقة على النفط، وبين البنية الاقتصادية التي نعيشها الآن، قد تمت باقتدار وبنجاح كبيرين. ولكن هل كانت عملية البتر تلك ضرورية؟! وهل كان من اللازم أن نستبدل ذراعين صناعيتين بذراعين حقيقيتين؟ هل كانت تلك العملية ضرورية فعلاً؟

لقد كانت عملية يسيرة، هينة، توغلت دونما ضجيج أو جلبة ولم يشعر فيها لا الجراح ولا المريض. استيقظ الناس من سباتهم بعدها ليكتشفوا أن الريح، ليس كعادتها هذه المرة، قد دفعتهم إلى شواطىء جديدة، وحياة جديدة، ومرحلة جديدة، لا علاقة لها بما مضى إلا الصور، والأنتيكات، وما إلى ذلك من الأمور.

وحتى لا ندخل في متاهات تحديد نقطة البداية لتلك العملية، فإننا نؤكد على

أنها بدأت وتبلورت خلال فترة الخمسينيات، حيث كانت تلك الفترة، هي بحق، أكثر فترات التطور الكويتي حدة، فخلالها شهدت الكويت الحديثة ولادتها، وخلالها بدأت بنيتها الاقتصادية بالتكون والتشكل. لذا، فلن نحاول التركيز بأي شكل من الأشكال، على ملامح المفهوم التقليدي للاقتصاد الكويتي السابق على النفط وعصره فهو أمر باعتقادي أصبح معروفاً للكثيرين، وعلى الخصوص في غمرة الصحوة التراثية، التي تعطي انطباعاً كأن هناك من أضاع شيئاً لم يكتشف مدى أهميته إلا بعد أن فقده، ولكننا سنركز على فترة الخمسينيات أنها كانت مرحلة الانتقال، لأن ما قيل وكتب حولها قليل جداً.

اعتبارات لا بد منها:

لم تبدأ الكويت مرحلة القفزة بكامل اختيارها، أو فلنقل بأن الكويت حينها لم تكن في كامل قواها العقلية والجسدية، فالمال قد توفر ـ ربما للأسف ـ بكثرة غير محمودة، والفرصة قد سنحت للانطلاق، ولعاب الكثيرين لذاك المال السائب ربما قد سال سيلانا وأي سيلان كان!

لقد دخلت الكويت تلك المرحلة تحكمها اعتبارات عديدة نذكر منها:

١ ـ الطبيعة البدائية والبسيطة للنظام السياسي الكويتي: فلم يكن هناك شكل يذكر، أو بنية تسجل المؤسسات حكماً قائماً. كان العرف يحكم الجميع. والتقاليد السالفة تحل محل القانون. أما الخبرات التي يمكن الانتفاع بها، أو الاسترشاد بها لقفزة تنموية «حديثة»، إن جاز التعبير، فهي ضائعة، وغير موجودة.

٢ ـ عدم قدرة النظام السياسي القائم آنذاك على استيعاب أن تكون لديه وفرة مالية تمكنه ـ بعد شحة طويلة ـ من أن يوفر احتياجاته بكل سهولة، ويكون الفائض عن الحاجة أكثر مما تم إنفاقه.

٣ ـ عدم وجود نموذج تنموي مشابه يستطيع النظام السياسي أن يسترشد به، في مسيرة التنمية مما عنى أن أسلوب المحاولة والخطأ هو الذي سيكون سائداً.

٤ ـ الهيمنة الكاملة أو شبه الكاملة على الكثير ـ وليس الكل ـ من مقدرات الأمور من قبل قوى أجنبية مستعمرة. هذه القوى سيكون لها كامل المصلحة في خلق إنفاق تنموي، مرتبط بشكل كامل بها، لضمان الاستفادة من تلك الأموال.

من هذا المنظور، فإن اللوم لا يمكن أن يقع على أحد بعينه، فالمسألة كانت جارفة، وأكبر بكثير من الأشخاص، ولكن المسيرة عندما بدأت في الارتحال، ثم حطت على الأرض فقد جرفت معها الكثير من القيم، والتقاليد، والأعراف التي أصبحت تسمع في الأغاني، وأمنيات المثاليين فقط، أما على أرض الواقع فالقضية تختلف تماماً.

بداية المسيرة:

بدأت المسيرة عندما تولى الشيخ عبدالله السالم سدة الحكم، في يناير ١٩٥٠ بعد وفاة المغفور له الشيخ أحمد الجابر، والذي حكم الكويت قرابة الـ ٢٩ عاماً شهدت الكويت فيها ظروفاً وتجارباً من كل الأنواع، من تأسيس مجلس الشورى سنة (١٩٢١)، إلى تقسيم الكويت في العقير (١٩٢٣)، إلى الحصار الاقتصادي السعودي، إلى الحرب العالمية الثانية، إلى إنشاء المجلس التشريعي وحله (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩)، إلى تأسيس أول بنك أجنبي في الكويت (١٩٤١)، إلى اكتشاف النفط بكميات تجارية (١٩٤٦). لقد كانت فترة حكم الشيخ أحمد الجابر الطويلة عامرة وحافلة بالأحداث. ولكن أحمد الجابر لم يكن ليعيش ليرى بعينه آثار النفط على الحياة في الكويت. فقط كانت البداية في عهده، أما الأثر فسيكون من نصيب عبدالله السالم.

كان عبدالله السالم حريصاً منذ بداية تسلمه للحكم، بأن يناقش الاتفاقية النفطية، وشروطها، مع شركة نفط الكويت المملوكة مناصفة ما بين شركة بي. بي. البريطانية وغولف الأميركية. فما كان منه إلا أن بدأ بالضغط على الشركة، مطالباً إياها بالتباحث معه حول شروط الاتفاقية النفطية لسنة ١٩٣٤. إلا أن الشركة أخذت تماطل وتماطل، ولم يتوقف عبدالله السالم عن المحاولة.

لقد خدمت الظروف الإقليمية المحيطة بالكويت كثيراً، فقد كانت إيران

مصدق آنذاك تتحرك تحركات جادة بخصوص تأميم النفط الإيراني، كما أن الحكومة العراقية، بدأت بمفاوضات مع شركة نفط العراق حول إعادة تقييم شروط الاتفاقية.

تحت وطأة هذه التحركات، وخوفاً من تطورات جديدة في مناطق جديدة، بعثت شركة نفط الكويت خطاباً عاجلاً للشيخ عبدالله السالم، تخطره عن استجابتها لرغبته في تعديل شروط الاتفاقية النفطية.

فهم عبدالله السالم اللعبة، فما كان منه إلّا أن طلب من الشركة التمهل بعض الشيء، ريثما تنتهي الحكومة العراقية من مفاوضاتها. لقد كان عبدالله السالم متيقناً، بأنه لا يملك الخبرات التفاوضية المناسبة، كالمتوفرة لدى الحكومة العراقية، فارتأى ان ينتظر حتى تنتهي العراق، والتي ستكون نتيجة مفاوضاتها على أية حال أفضل ممّا سيصل إليه بخبراته المحدودة. ثم أبلغ الإنجليز بأنه لن يقبل بأي عرض أقل من الذي سيحصل عليه الجانب العراقي. وهكذا كان، فبدأت المسيرة حين ارتفع دخل النفط فجأة من ٤ مليون جنيه إسترليني إلى ٦٠ مليوناً دفعة واحدة في سنة ١٩٥١.

البنك الوطني:

ثم جاء دور بناء المؤسسات الخاصة، حين تقدم مجموعة من تجار الكويت للشيخ عبدالله السالم طالبين منه تأسيس بنك وطني كويتي.

فما كان من عبدالله السالم إلا أن عرض الأمر على المعتمد السياسي البريطاني، الذي احتج بشدة على هذا التوجه، مدعياً بأن هذا يخالف الاحتكار المصرفي الممنوح للبنك البريطاني، والذي يمنع إنشاء مصارف أجنبية في الكويت حتى نهاية الاحتكار الذي ينتهي في ١٩٧١.

جاء رد عبدالله السالم واضحاً، بأن البنك الوطني ليس ببنك أجنبي، بل هو ملك لأصحابه الكويتيين، وأن الأمر يعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية، حيث لا يحق للإنجليز الاعتراض على إنشاء مثل هذه المؤسسة. لم يتمكن الإنجليز من الوقوف أمام قوة الطرح من جانب الأمير. فما كان منهم إلّا أن وافقوا، مع إصرارهم على أن يكون المدير إنجليزياً، وهكذا كان.

وحال تأسيس البنك قام، عبدالله السالم بإيداع مبلغ مليون جنيه استرليني دون فوائد رغبة منه في دعم البنك.

وهكذا بدأت مرحلة القطاع الخاص، المعتمد على الحكومة إلى درجة كبيرة.

مكتب الاستثمار الكويتي بلندن:

حالما ازداد الدخل الكويتي من النفط، بدأت التحركات الإنجليزية بشكل أساسي في اتجاه الحصول على أكبر قدر من هذه الأموال. وقد كانت إحدى هذه الطرق توجهاً واضحاً نحو توطين رأس المال الكويتي في لندن، لحاجتهم إلى استثماره.

وهكذا بدأت تحركات موسعة، استمرت قرابة سنة كاملة، استعملت خلالها كل أنواع الضغوط على الشيخ، لكي يوافق على استثمار الفوائض النفطية عن طريق إيجاد مكتب الاستثمار بلندن.

وقد نتج عن ذلك تأسيس المكتب بلندن (١٩٥٣)، والذي تم على إثره أخذ ١٨ مليون إسترليني بحجة الاستثمار. لقد حاول عبدالله السالم بشتى الطرق إقناع الإنجليز بعدم رغبته بهذا النوع من المشاريع، وأنه يفضل الاحتفاظ بتلك الأموال عنده.

ولكنهم نجحوا في فبراير ١٩٥٣ بأن يقنعوه بذلك الأمر، وبالتالي تبدأ مرحلة جديدة من التبعية.

الشركات الكويتية:

لقد بدأت الحقبة النفطية في ١٩٥٠، وترتب على ذلك هجوم كاسح من قبل الشركات الأجنبية للدخول إلى الكويت، والاستفادة من الوفرة المالية. وقد كانت تلك الشركات تملك الكثير من الخبرات التنفيذية، وغيرها ممّا لا يستطيع التاجر الكويتي مجاراته.

وقد قام الشيخ عبدالله السالم، كرد فعل لهذا الحدث، بإصدار مرسوم أميري يقضي بعدم جواز أي ترخيص لنشاط تجاري إذا لم يكن فيه شريك كويتي يملك أكثر من النصف.

وهكذا صار لزاماً على أي شركة أجنبية تريد مباشرة العمل بالكويت بأن تبحث لها عن شريك كويتي.

وفي غمرة التنمية قام بعض المخططين الإنجليز باقتراح أن تكون خطة التنمية مقصورة على خمس شركات مقاولات فحسب، وبالتالي فإن عدد المستفيدين من تلك الخطة سيصبح قليلاً جداً.

وقد قامت مجموعة من التجار الذين تضرروا نتيجة لترسية كافة مناقصات التنمية على خمس شركات، بالضغط على الحكم، فما كان منه إلا أن ألغى العقود التي ارتبطت بها الحكومة مع تلك الشركات، والإعلان مجدداً عن تلك العقود، وفتح المجال للمنافسة مع الشركات الأخرى.

لقد كانت بداية لقطاع خاص مدعوم ومحمي حكومياً في وجه المنافسة الأجنبية.

التثمين:

لقد كان أثر التثمين ـ في تقديري ـ أثراً بالغ الأهمية، ليس فقط بسبب ما يحدث خلاله وداخله من تجاوزات، ولكن لتأثيره على البنية الاقتصادية، والمساهمة في تثبيت أو خلق شرائح جديدة.

لقد بدأ التثمين بشكل مبسط منذ سنة ١٩٥١ بقصد إقناع المواطنين القابعين داخل الكويت القديمة بالخروج إلى الضواحي الجديدة. وشيئاً فشيئاً تحول التثمين إلى واحد من أهم الوسائل المؤثرة على البنية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق ضخ أموال عبر قناة لم تكن موجودة أصلا في نظام التوزيع.

وقد كان التكالب على التثمين والصراع حوله كبيراً، حيث ترتب على ذلك أن أصبح الادعاء بملكية الأراضي أمراً هو الآخر يدور حوله صراع كبير، حيث ان ملكية الأرض هي بداية الطريق للتثمين. وقد تدخل الشيخ عبدالله السالم لحسم جزء هام من ذلك الصراع عن طريق قيامه بتأميم قرابة الـ ٩٧٪ من مساحة الأراضي في الكويت في سنة ١٩٥٤، الأمر الذي أدى إلى قلة المعروض من الأراضي الخاصة، وأن تكون الحكومة هي المالكة الرئيسية للعقار في

الكويت، مع العلم بأن النشاط العقاري هو أحد النشاطات المحورية في الاقتصاد الكويتي.

لقد كان وضعاً غريباً أن تنتهج الدولة ما يفترض أن يكون نظاماً حراً، مالكة لما يقارب كل العقار في البلاد، والأغرب من ذلك أن يستمر التثمين.

القطاع العام:

ترتب على رغبة الدولة في التنمية، أن بدأت في التوسع بخلق المؤسسات العامة، وشيئاً فشيئاً بدأ المواطنون بالانتقال والعمل في المؤسسات العامة، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت الحكومة هي أكبر صاحب عمل في الدولة، وقد انعكس ذلك على الكثير من الأمور المؤثرة على الإنتاجية بشكل سلبي واضح.

ولم يكن اتساع القطاع العام يتم دوماً بشكل مبرر، أو بسبب الحاجة إليه، بل كان يتم في بعض الحالات لغرض التوسع بحد ذاته.

لقد خلق هذا التوجه سيطرة وهيمنة كاملة للحكومة على كافة مفاتيح ومقدرات النشاط الاقتصادي، ممّا جعلها قادرة على تحريك الاقتصاد بقنواتها الخاصة إن هي شاءت ذلك، أو تجميده إن لم تشأ.

لم تمر تلك الأحداث عبثاً، ولم تحدث بدون أثر، فقد أدت هي وغيرها من الأمور، بشكل واضح، إلى خلق بنية اقتصادية جديدة، وإرباك العملية الإنتاجية، وإحلال الإنتاج الريعي محلها، كما أدت إلى إعادة هيكلة الشرائح الاجتماعية الفاعلة. حيث ظل الديكور الخارجي قائماً كما هو، أما ما وراء تلك المجسمات، فقد كان الوضع مختلفاً تماماً.

إننا بدون شك بحاجة إلى إعادة النظر في الكثير من الأمور التي برزت أثناء المسيرة التنموية. كما أننا بحاجة إلى وقفة صادقة مع النفس لمراجعة الكثير من الأمور. فلا زال هناك متسع من الوقت طالما في الجرة شيء من ماء.

نسأل الله التوفيق.

يوم الأحد ١٩٨٨/٣/٢٠

حول محاضرة ملامح من تاريخ الكويت الاقتصادي

للدكتور/ غانم النجار

بسم الله الرحمن الرحيم

عريف الندوة:

أيها الأخوات والإخوة،

باسم رابطة الاجتماعيين أرحب بكم وأشكركم على تلبية دعوة الرابطة، وباسم الله أيضاً نفتتح الموسم الثقافي التاسع عشر للرابطة، وكما لاحظتم من الدعوات الموجهة إليكم، فإن موسمنا لهذا العام سوف يكون حول موضوع عام هو «ملامح في تاريخ المجتمع الكويتي».

وفي الواقع ان اللجنة الثقافية للرابطة، ومجلس الإدارة قد توقفوا طويلاً عند اختيار هذا الموضوع، ولكن في آخر الأمر استقر موسم المحاضرات الثمانية التي من المفترض أن تغطي موضوع الموسم «ملامح من تاريخ المجتمع الكويتي».

وفي الواقع كان اختيار هذا الموضوع، أو أتى اختيار هذا الموضوع بعد جهد للرابطة، استمر أكثر من سنة لبحث موضوع توقفت عنده الرابطة سنوات طويلة، وفي النهاية في أوائل عام ١٩٨٦ استقر الرأي على الشروع في الموضوع مهما كانت صعوبته.

وهذا الموضوع الذي وقفت عنده الرابطة فترة ليست بالقصيرة، هو محاولة كتابة تاريخ الكويت الاجتماعي، وكلنا يدرك صعوبة الشروع في هذا الموضوع، ولكن بعد تردد ليس بالقصير استقر عزم الرابطة على الشروع في الموضوع مهما

بلغت صعوبته. وبهذا الخصوص تشكلت قبل سنة ونيف لجنة متخصصة في الرابطة، طرح عليها الموضوع بالشكل العام، وهو قرار مجلس الإدارة، وهو محاولة تأليف كتاب شامل، أو دراسة شاملة لتاريخ المجتمع الكويتي، منذ العشرينيات، وحتى التسعينيات، وحتى نهاية القرن.

واجتمعت اللجنة المختصة عدة اجتماعات، ووضعت تصورها، ثم صاغت هذا التصور، في مشروع الدراسة في مشروع تأليف الكتاب، هذا الكتاب الذي اقترحته اللجنة يتكون من عشرة أبواب، ومن حوالى خمسين فصلاً. إذا لم تخنِ الذاكرة ـ في محاولة لدراسة (تاريخ الكويت الاجتماعي). طبعاً هذا الموضوع بعد أن أشبعته الرابطة بحثاً، وقامت بوضع مسودة تأليف الكتاب.

وجدت أن تأليف الكتاب بهذا الحجم، أو هذا المستوى، قد يتطلب عملاً يستمر ست سنوات. وضعت الخطة، وفي الواقع تمت مخاطبة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للمساهمة في إخراج المشروع وتمويله، ونحن ننتظر رد المؤسسة، وإن كانت الردود الأولية غير مشجعة، إلا إننا ننتظر الرد الرسمي حتى نباشر الموضوع. لذلك فإن اللجنة الثقافية، ومجلس الإدارة، عندما بدأت تناقش موسم هذا العام، وجدت من المفيد أن يكون الموسم نوعاً من التمهيد، أو المساهمة في تسليط الضوء على الموضوع الأساسي، الذي قد تباشر فيه وهو موضوع وضع الكتاب، وهو دراسة المجتمع الكويتي دراسة شاملة، هذا الموضوع المقترح للكتاب من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ٢٠٠٠، مع إضافة باب كامل عن الكويت ما قبل الخمسينيات.

وفي هذا المجال، والإعداد لهذا الموسم كما ذكرنا قبل قليل هو محاولة للتمهيد لموضوع الكتاب.

استقر الرأي على المحاضرات المذكورة أمامكم، والتي سيبدأها الليلة الأخ الدكتور غانم النجار، الأستاذ بجامعة الكويت، حول تاريخ الكويت الاقتصادي.

فليتفضل،

عريف الندوة:

أيها الأخوات والإخوة. شكراً لكم حسن انصاتكم، وشكراً للدكتور غانم على هذا الحديث القيم، وأترك المجال الآن لكم، لإبداء ما ترونه من أسئلة أو تعقيبات.

التعقيب:

أولاً، نشكر الدكتور على هذه المحاضرة القيمة، والواقع هناك تصحيح تاريخي، لقد ذكر المحاضر أن تقسيم العقير ١٩٢٣، وهو في الواقع ١٩٢٢ وليس ١٩٢٣. كنت أتوقع من الدكتور غانم أن يسلط الضوء أكثر ـ لا سيما وأن الموضوع تاريخ الكويت الاقتصادي الزراعي، وان يعطينا، وأن يرجع بنا الى صناعة السفن، وصيد اللؤلؤ، وأن يربط هذه الأشياء بالأشياء الحاصلة الآن، وهل هناك في الواقع، أو هل اتخذت خطط، أو خطة تنموية صحيحة أم لا، هذا ما احببت ان أشير إليه.

رد الدكتور:

أنا أتفق معك بالنسبة لتاريخ ١٩٢٢/٦/٢٢، معاهدة العقير تمت سنة ١٩٢٢، وفيها تم تقسيم المنطقة ـ بحضور بريطانيا ـ ما بين الكويت والعراق والسعودية.

أما بالنسبة لمداخلتي فقد أوضحت أنه لم يكن القصد أبداً أن أتكلم عن تاريخ الكويت، أنا في تقديري أن أهم فترة، إذا اردنا أن نفهم الواقع الاقتصادي الحالي، لا ترجع إلى أكثر من سنة ١٩٥٠.

أنا أعتقد أن الوضع الاقتصادي الحالي، إذا أردنا فهمه بشكل جيد، يجب ان نبحثه من سنة ١٩٥٠ والفترة التي تلتها.

وإذا كانت الحكومة تنتهج خطة تنموية أم لا، فلا تهدف هذه المحاضرة إلى مناقشة ما إذا كانت الحكومة صائبة أو غير صائبة، ولا نتدخل في السياسة.

حديث للمحاضر:

أعتقد أن هناك مؤشرات معينة نستطيع من خلالها أن نفهم أنه قبل سنة ١٩٥٠ كان هناك وضع اقتصادي، لكن عملية التغيير التي بدأت تحصل ما قبل سنة ١٩٥٠ إلى وقتنا الحاضر هي حصلت في فترة الخمسينيات، ولذلك رغبت في توضيح بعض الأمور حولها، لأن هذه النقطة بالذات سنة ١٩٥٠ وما بعدها، لأنه لم يكتب عنها إلا القليل.

أما الفترات السابقة فقد كتب حولها الكثير، هناك الكثير من الكتب، أما فترة ما بعد الخمسينيات، فهي فترة مهملة.

وأنا من خلال متابعتي لهذا الموضوع، أعتقد أن فترة الخمسينيات هي من أهم الفترات التي حكمت على الوضع الحالي الذي نعيشه، أما ما قبل فترة الخمسينيات فتأثيرها قليل، ومنتهٍ إلى درجة كبيرة، أثرها انتهى إلى درجة كبيرة.

تعقيب آخر:

كانت القضية هي قضية التحول في النظام الاقتصادي في فترة ما قبل الخمسينيات إلى فترة الخمسينيات، من القطاع الخاص إلى القطاع العام. هل تعتقد أنه كان قراراً حكومياً لاستيعاب العمالة التي فقدت حرفها، وأدواتها القديمة، أم أنه من أجل أن يشترك الناس في هذه القضية تركوا مجالاتها بحثاً عن ربح، بغض النظر عن إنتاجية العامل وكل ما عنده من تراث سابق، أو ثقل في البناء الاقتصادي.

رد المحاضر:

بالنسبة للوضع السابق على الخمسينيات، كان هناك وضع أسميته (وضع الحكم المشترك) هو الحاكم في ذلك الوقت، وأنا عندما أتكلم عن الحاكم فأنا أتكلم عن الحاكم كمؤسسة لا عن الحاكم بشخصه، الحاكم في ذلك الوقت كان يعاني من مشكلة هي الموارد المالية الضيقة، فالموارد المالية تكاد تكون غير موجودة، والذي كان يزوده في هذا النقص هو الشركة التجارية.

وبالتالي صار عندها مع الوقت قدرة ضاغطة، وبالتالي صار لها قدرة في تسيير الأمور، وفي اتخاذ القرار على المستوى العام منذ ١٩٥٠، ومن الممكن أن هذه الملامح بدأت تظهر في عام ٤٩ وفي عام ٥٠ بدأت تظهر أكثر، وفي ٥١ بدأت تتكشف بشكل واضح.

أصبح الحاكم، كمؤسسة، لديه القدرة المالية التي تفوق قدرة كافة الشرائح الموجودة، واستطاع من خلالها ـ والأمثلة التي ضربتها أن البنك الوطني عندما تأسس تأسس من مجموعة من التجار نسميهم التجار التقليديين، وهم شريحة هامة جداً، ان يكون الشريحة التي تحرك، شريحة مبادرة جداً في الفترات السابقة، الشريحة التجارية هذه، عندما أرادت أن تفرض نفسها في العصر الجديد، أو الوقت الجديد، عصر النفط اكتشفت أنها أمام مشكلة، لأنها غير قادرة على مواكبة الغزو الأجنبي، أو الشركات الأجنبية، والخبراء الأجانب كانوا يأتون بمعدل ٣٠ ـ ٤٠ شخصاً يومياً ـ ينزلون بالكويت، الشركات الأجنبية كانت تريد الحصول على أمور كثيرة بكافة التجار، أفراد الشريحة التجارية كانوا بدائيين، تعاملهم مع الأشياء وتعاملهم مع القطاع التجاري في تصريف الأمور كان تعاملاً بسيطاً وليس تعاملاً على مستوى شركات ضخمة تأتي من بريطانيا وأمريكا وغيرهما. فكانوا بحاجة إلى حماية من الحاكم.

عندما أراد التجار تأسيس المؤسسة المصرفية الأولى في الكويت، المؤسسة المصرفية الكويتية، (بنك الكويت الوطني) سنة ١٩٥٢، اعترضت الحكومة البريطانية واحتاجوا أن يذهبوا إلى الحاكم، فتفاوض الحاكم مع بريطانيا وقال لهم: هذا بنك وطني، وهؤلاء مواطنون وأنا سأقف معهم، وهددهم عبدالله السالم بالحرب، بأنه إن حصل وضايقتهم هذه المجموعة فإن كافة ارتباطاتي معكم سواء مع البنك البريطاني للشرق الأوسط، أو قضية اتفاقية الحماية فإنها ستخضع جميعاً للمراجعة.

أما إذا دعمتم هذه الجماعة، فعندي سيكون الاستعداد الكامل للمحافظة على كافة الالتزامات السابقة.

وبالتالي هذا موضوع كان يدخل من باب البرجوازية الوطنية، ومحاولة إيجاد

دور أكبر للبرجوازية الوطنية في عملية التنمية لكن هل كانت فعلاً كافية؟ وهل كانت هذه الشريحة قادرة على أن تستمر؟ الذي حصل غير ذلك، حيث بدأت الأمور تتكدس وتتكاثر في هذا الاتجاه.

بدأت هذه المجموعة تستمرىء الاعتماد على الحكومة، وشيئاً فشيئاً بدأ القطاع العام يكبر، وبدأت هي تصغر بالتأكيد، وأصبح الشغل الشاغل للشريحة التجارية التي كانت شريحة فاعلة أساساً، ودافعة بالتنمية، أصبح الشغل الشاغل لها أن تحصل على رضا الحاكم كمؤسسة ليعطيها الحاكم، مناقصة هنا أو مناقصة هناك أو . . . . . وأصبحت العلاقة مختلفة شيئاً فشيئاً، وتراجع الدور التنموي الحقيقي الذي كانت تلعبه الشريحة التجارية الفعلية إلى أن أصبحت رهينة عند أو تحت رحمة يد المؤسسة الحاكمة.

وبالتالي أصبحت الشرائح الاجتماعية، يمكن أن تأتي عن طريق الحكومة، وفي السابق هذا لم يكن يحصل (قبل الخمسينيات) هذا لم يكن يحصل فالحكومة كانت أصلا مؤسسة صغيرة غير قادرة على فرض شيء، اللهم إلا الشرعية السياسية الموجودة التي تمنحها حقاً في توزيع حصص معينة، وليس كل الحصص، حصص معينة أما بعد ٥١، شيئاً فشيئاً صعدنا إلى فترة أصبحت المؤسسة الحاكمة، هي، وهي وحدها فقط، محتكرة وليس بالتهريب السياسي، ليس محتكرة للقوة فقط، بل للقوة وللتوزيع ولعلاقات الانتاج. وكل شيء.

بل وكانت تجربة في سنة ٦٠ ـ ٦١ هي شركة البترول الوطنية، وكانت شركة خاصة، وشركة صناعات الكيماويات البترولية، والخطوط الجوية الكويتية إلى آخره. . .

كل هذه بدأت تتفلش وتتكسر وتصبح تحت رحمة الحكومة هذا قد يكون مخططاً له، وقد لا يكون مخططاً له، أنا لست أدري. وحقيقة لا أدري، ولا أقول إن الحكومة تخطط للسيطرة على الشركة، قاعدون يخططون للسيطرة ويعملون مؤامرة، ليست هذه هي الفكرة، هذه مسيرة اجتماعية تحكمها ظروف كثيرة، ولا تحكمها «إن الحكومة ضد الشعب»، ليست هذه هي القصة، لكن أنت تتحدث عن تحول يفرض نفسه أحياناً، يفرض نفسه نتيجة لاعتبارات

خارجة حتى عن إرادة العناصر المشاركة. وفوق طاقتها وقدراتها. المشكلة واحدة من المشاكل التي تواجهنا وهي أن الكويت عندما بدأت سنة ٥١ مرحلة التنمية، أو في مسيرة التنمية، ونسميها تنمية تجاوزاً، وتنمية أكبر بكثير ـ لم يكن هناك أي نموذج أمامها في المنطقة وكان الذي يحصل هو عمليات محاولة وخاطئة، والفشل يقع في أمور كثيرة لقد كان هناك في سنة ٥٤ مشروع كبير، مشروع طموح كبير جداً اسمه الكلية الصناعية.

وشيئاً فشيئاً، استطاعت الحكومة أن تحدث تغيراً حتى في البنية الاجتماعية، حتى في الشريحة الاجتماعية التي كتبتها الحكومة، الشريحة الاقتصادية سحبتها الحكومة، وهي القاعدة الحقيقية التي كانت قبل سنة ٥٠ سحبتها الحكومة، وشيئاً فشيئاً، لم تعد تهتم بوجود كوادر بالمعنى الحقيقي، وأصبحت الكلية الصناعية، بعد أن كانت مشروعاً طموحاً جداً مكاناً للفاشلين في الدراسة ـ وتراجعت الكلية الصناعية فإذا ذهبت لها فمعنى ذلك انك تقدر أن تذهب لمكان آخر، مع أن الكلية الصناعية في مشروعها وشكلها وفي توقيتها سنة ٥٤ (التوقيت مهم جداً)، كانت ناجحة ولكن للاسف أفشلناها وأفشلها الجميع. لم تفشلها الحكومة، أرجو ان يفهم بأن طرحي ليس تقليلاً لأني لا أتهم الحكومة، ليس خوفاً من الحكومة، ولكن حقيقة التطور الاجتماعي لا ينظر له كحكومة، الحكومة هي جزء من المجتمع بحكم أشياء كثيرة، التطور الاجتماعي تحكمه أمور كثيرة وليست الحكومة فقط.

وبالتالي الكلية الصناعية لم تفشلها الحكومة، وإنما أفشلتها قطاعات أخرى بالإضافة إلى الحكومة.

أرجو أن تكون إجابتي معقولة، رغم أنها ليست كافية.

تعقيب آخر:

الدكتور عايد:

أنا احترم الحقيقة في رأي الدكتور غانم النجار في التركيز على فترة زمنية، تعتبر الفترة الحالية امتداداً طبيعياً لها، ولكن حقيقة أعتقد من حقنا أن نقول بأن

الاقتصاد القديم لم يعط الحق، وأعتقد أن الأخ عبد العزيز كان مصيباً لأنه كان من المفروض، ولو للمحة بسيطة أن تقدم عن الاقتصاد القديم، وما شابه ذلك ليس لكي نتذكر اللؤلؤ وصناعة السفن ولكن لنتذكر الحقيقة باعتبارها أهم، وهي أن المجتمع الكويتي كان مجتمعاً منتجاً، وكان مجتمعاً معتمداً على نفسه، وكان متجانساً من الناحية الاجتماعية، وأثبت من خلال هذا التجانس، ومن خلال هذا الوضع الاقتصادي المعتمد ذاتياً، أنه فاعل سياسي أما المجتمع النفطي فهو في الحقيقة مجتمع مستهلك ومتنافر. وكما هو واضح من محاضرة الدكتور غانم، إنه أصبح معتمداً إلى حد كبير، على ما تضخه الحكومة من أموال، ولذلك نعتبر أن من الأجدى فعلاً أن نذكر الاقتصاد القديم، وأن نحاول ربط أو تذكير جيلنا الحاضر في عملية ما تم وما جرى فيما بعد عندما تحولنا إلى مجتمع نفطي. وأعتقد أن الدكتور غانم قد نسي دور المجلس التشريعي في سنة ١٩٣٨ في محاولته لإصلاح الوضع الاقتصادي من خلال إنشاء الهيئة المالية، ومن خلال إنشاء نظام الضرائب، ومن خلال أول ميزانية ـ وإن كانت ميزانية بسيطة في تاريخ الكويت ـ تفرق بين ميزانية الحاكم وميزانية الدولة، وبالنسبة للقطاع العام، فقد خلق أو إنه بدأ التفكير فيه جدياً ولأكثر من فترة الخمسينيات. وكان الإنجليز حريصين على وجود إدارة فاعلة، لأن الإدارة السابقة كانت بدائية، وكانوا أحرص من ذلك على وجود مستشارين في هذه الادارة. والهدف كان واضحاً وهو أن يسيطروا اقتصادياً على هذه الإدارة، ويكون لهم الدور الأكبر في مشاريع ما يمكن تسميته بالتنمية.

طبعاً من مثاليات العودة للاقتصاد القديم والحديث عنه أن الشريحة أو الشرائح الاجتماعية التي كانت قائمة، خاصة الطبقة الغنية قد تحولت إلى مالك للأراضي، ونجد أيضاً أن الخريطة الاجتماعية لم تتغير بشكل حاد من الناحية الاقتصادية أو من ناحية القوة الاقتصادية لهذه القوى، ونجد أن النافذين اقتصادياً قد استفادوا من الوضع، وهذا طبيعي لأنه عندما شرع في إنشاء الإدارة الحكومية كانوا هم النافذين وهم الموجودين بها، وقد استطاعوا أن يعرفوا سياسات الحكومة وتوجهاتها المستقبلية وقد استفادوا من ذلك.

تعقيب آخر للمحاضر رداً على نقطتين:

الاقتصاد القديم والمجلس التشريعي

بالنسبة للاقتصاد القديم، أنا رددت عليها فأنا قاصد وقد عنيت أن لا أتكلم عن الاقتصاد القديم.

أما بالنسبة للمجلس التشريعي، فأعتقد أن المجلس التشريعي سنة ٣٨ وسنة ٣٩ يقع في فترة ما قبل الخمسينيات، ولذلك لم أتناولها. أما إذا كان الاختلاف لماذا لم تذكر هذه النقطة وذكرت تلك النقطة فهذه قضية قابلة للنقاش، لأنه في فترة سابقة ألقيت محاضرة، وألقيت الضوء على الربط ما بين الوقت الحاضر وما بين الاقتصاد السياسي الكويتي، قبل النفط، وأثناء النفط، وفي الوقت الحاضر. أما في هذه المحاضرة رأيت أن أركز على فترة الخمسينيات عن عمد، وليس تجاهلاً أو نسياناً، قاصداً التركيز على فترة الخمسينيات وأعتقد، على الأقل لكوني محاضراً، أن من حقي ـ لكوننا عندنا جزء من العروبة وفيها مسحة من الدكتاتورية بعض الشيء أرى على الأقل أن أقرر بالنسبة لفترة الخمسينيات، لا بد أن تعطى حقها، دائماً نجد التركيز على القضية ككل من البداية، حتى اليوم، وأنا دائماً في كتاباتي أكتب عن الفترة من بدايتها حتى اليوم. في هذه المحاضرة أحببت أن أغير بعض الشيء لاعتقادي بجدية الموسم الثقافي لرابطة الاجتماعيين، ودائماً والحمد لله وهذا واضح أن الحضور للموسم حضور متميز وبالتالي نعطي فرصة أفضل للنقاش، ولذلك كانت المحاضرة قصيرة قدر الإمكان ليكون النقاش أكثر، وأرجو من الأخ عبد العزيز أو الدكتور عايد ان ذلك مقصود وليس عن تجاهل.

تعقيب عبد المحسن تقي:

أولاً، اقدم الشكر الجزيل للدكتور غانم على فتحه لنا باب النقاش في الموضوع، ولا أعتقد أن الدكتور غانم طرح جميع الجوانب التي يجب الحديث عنها تحت عنوان، ملامح تاريخ الاقتصاد الكويتي، لأن الموضوع متشعب وواسع، وفي تصوري يحتاج إلى جهد أكثر من باحث وأكثر من محاضر.

بودي أن أختلف مع الدكتور غانم، أيضاً اشار الدكتور مناع لما أنوي أن أزيده قليلاً، اعتقد أن قضية الفصل لما قبل الخمسين ولما بعد الخمسين غير سليمة، في اعتقادي أن مراكز القوى فيما قبل الخمسينيات والأسر المنفذة فيما قبل الخمسينيات هي التي استمرت في توجيه دفة الاقتصاد الكويتي بعد الخمسينيات، صحيح أن دور الحاكم أو المؤسسة الحاكمة أصبح ذا نفوذ أقوى، ولكن استمرت القوى الفاعلة، القوى الاقتصادية الفاعلة قبل الخمسينيات في نفوذها، وفي توجيه دفة الاقتصاد، برضى الحكومة، وبالتعاون معها واستمر هذا من الخمسينيات حتى الآن، أي إلى الوقت الحاضر والفعاليات الاقتصادية البارزة التي نسمع عنها الآن، هي نفسها الأسر المنفذة البارزة أو الأسماء البارزة التي كان لها نفوذ ما قبل مرحلة النفط، نتيجة لتكوينها الاقتصادي السابق لمرحلة تدفق النفط، الذي أدى إلى أن يكون لها مركز ثقل اجتماعي مكنها من المشاركة في تسيير الأمور، هذه نقطة، أما النقطة الثانية فقد كنت أتمنى أن يتكلم الدكتور غانم بتفصيل ـ دعنا من الخمسينيات لكن عن ما بعد الخمسينيات، يخيل إليّ أن الدكتور غانم قد بتر ليس ما قبل الخمسينيات وما بعد الخمسينيات، بل بتر مرحلة ما بعد الخمسينيات، وجعل محاضرته مبتورة غير موصولة إلى نهايتها في العهد الحاضر.

أعتقد أنه صحيح أنه في عصر عبدالله السالم بنيت المؤسسات الاقتصادية ولكن أيضاً بنيت المؤسسات الاجتماعية المرافقة لحسن توجيه المؤسسات الاقتصادية وأعني بذلك مجموعة من المؤسسات على سبيل المثال ـ ديوان المحاسبة والدواوين القضائية الأخرى، وأيضاً المنظمات أو المؤسسات الشعبية التي على مستوى أشمل والتي كان لها دور حقيقي في مراقبة وتوجيه مجمل الأمور. ومنها الأمور الاقتصادية في الكويت ـ في عهد ما بعد الاستقلال.

طبقاً، لظروف كثيرة تعرضت هذه التجربة الجيدة، لنكسات على مرحلتين ونأمل أن تزول الأسباب التي أدت إلى النكسة الأخيرة، ويكون هناك دور متميز للفكر الحر، وللفعاليات الشعبية في المساهمة في توجيه دفة الأمور بشكل جيد. ولفت نظري أيضاً ما ذكره الدكتور غانم عن مكتب الاستثمار الكويتي في لندن وربط هذا بالتبعية الأجنبية، أنا أرى حقيقة بدايات نشوء هذا المكتب،

وقـرارات تكوينـه أو إنشائـه ولكن في تصـوري أن المكتب الآن ـ عـلى الأقـل ـ أثبت ـ إن كان له دور ـ بالذات بعد انحسار أو بدء انحسار إيـرادات البترول ـ أثبت هذا المكتب، وأيضاً المكـاتب الأخرى المشـابهة في إيجـاد الفرصـة البديلة، بعد انحسار الإيرادات والاستثمارات الخارجية المهمة جداً في مـرحلة تقلص دور الايـراد النفطي المبـاشر، وهذا دور مكتب الاستثـمار في لندن وأنـا لا أدافع عن الأشخاص، سواء كانت هذه فكرة بريطانية أو ليست فكرة بريـطانية، الحقيقـة أثبت الـواقـع التـاريخي إن إنشـاء هـذا المكتب وتخصيص أمـوال للاستثمـار في الخارج، نتيجة نهائية ومحصلة نهائية جيدة كانت في صالح الكويت.

أما فيما يتعلق بقضيتي: التثمين والقطاع العام، قضية التثمين على الرغم من التجاوزات التي حصلت هي قضية عادلة حسبما أعتقد، هي في الأسـاس قضية إعـادة توزيـع دخول بشكـل منوع، التثمـين كان لـه دور إيجابي في تغيـير البنيـة المجتمعية في الكويت عن طريق إعادة تـوزيع الـدخول، ليس بـالشكل الممتـاز ولكن بدون ذلك ما كان هناك إمكانية لإعادة توزيع الدخول بالشكل المناسب، الـدخول ومضـاعفاتهـا، وليس فقط تـوزيـع الـدخـول نتيجـة للتثمـين، ولكن تـوزيعات التثمـين، ومضاعفـات توزيعـات التثمين في تحـريـك عجلة النشـاط الاقتصادي في البلد، وتوزيع تأثير هذا الخير الاقتصادي عـلى طبقة أوسـع بكثير من الناس الذين كانوا يعيشون في الكويت. هذه واحدة. قضيـة القطاع العـام كان من الطبيعي في وضع كهذا كما ذكر الدكتور غانم في المقدمـة، بأن الصـدفة التاريخية المحضة هي التي خلقت هذا المجتمع، وأنا أعتقد أن الصدفة التاريخيـة المحضة هي التي خلقت جميع المجتمعـات، أنا لا أتصـور أننا نختلف عن بقيـة المجتمعـات. طبعاً مـع فوارق، صحيـح هـذا ـ لكن جميـع المجتمعـات وجميـع الحضارات بنتها صدف تاريخية، لنأخذ المجتمع الأمـريكي كمثال، إن المجتمـع الأمـريكي على تقـدمه وحضـاراته، كـان نتاج صـدفة تـاريخيـة تمثلت في وجـود اضطـهاد لفئات معينة في أوروبا نتيجة سياسات معينة أدت إلى أن مجموعة من الناس يهاجرون إلى منطقة بها خيرات وفيرة وخلقت مجتمعات جديدة هي قضية نشوء ثروة مفاجئة، أو الوقوع أو الهجـرة إلى مواقـع فيها ثـروات مفاجئـة، هي أيضاً صدفة تاريخية ولا يعيبنا أننا خلقتنا صدفة تاريخية، ولكن ربما يعيبنا إننـا لا

نستفيد من هذه الصدفة التاريخية في حسن توجيه الأمور بالشكل الذي يحفظ استمرار تمتع أكبر قدر ممكن من الناس لأطول فترة ممكنة بالخير. فلذلك كان هذا القطاع العام شيئاً طبيعياً ان يخلق القطاع العام في غياب الامكانيات القادرة على تولي بعض الأنشطة الأساسية في الدولة، حدث تمادى في سيطرة القطاع العام وفي توسعه، وهذا صحيح، ولكن حتى هذا التمادي لم يكن مقصوداً ولم يكن مقصوداً أن النظام أو السلطة تتمادى في توزيع القطاع العام ولكن نتيجة لرغبة مجموعة من المتنفذين في تقليص بعض المنشآت، أو فك بعض المنشآت الاقتصادية التي كانت تتعرض وقتياً لفترة عدم نجاح، ومحاولة التخلص منها بإعادتها إلى الحكومة في شكل قطاع عام مثل بعض الشركات النفطية التي ذكرتها، وأيضاً الخطوط الجوية الكويتية هناك أمور كثيرة والموضوع واسع جداً ويحتاج إلى نقاش واسع، لنترك التركيز على فترة ما قبل الخمسينيات، ولكن فترة من الخمسينيات والستينيات والسبعينيات يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل ويمكن دراستها دراسة تفصيلية، وبمشاركة أكثر من محاضر.

شكراً جزيلاً،

في الواقع أنا أتفق مع الدكتور غانم على أن التاريخ الاقتصادي الحديث في الكويت بدأ قبل ٤٠ سنة من سنة ٤٦ ولكن كما ذكر الأخ عبد المحسن إنه يتشكل من حقبتين وهما: من ٤٦ ـ ٧٣ والأخرى من ٧٣ حتى الآن. والواقع من الخمسين حتى ٧٣ نمت البنية الأساسية في الكويت تحت إمكانيات الدولة، وأصبح هناك نوع من رأسمالية الدولة إلى حد ما، وتراكمت رؤوس الأموال عند الدولة، ولكن في الواقع في سنة ٧٣م كان هناك عجز لدى الدولة لتنفيذ بعض المشاريع، بمعنى أنه حتى الإنفاق العام كان يتراجع لعدم توفر الإمكانيات المالية، إلا أنه بعد الصدمة النفطية الأولى سنة ٧٣، طبعاً قبل ٧٣ كان يذكر أن المدخرات في القطاع الخاص أكثر من مدخرات الحكومة، لكن بعد ٧٣ تغيرت الأمور، وحتى الطبقة الجديدة التي نمت، لقد نمت أساساً بعد ٧٣، ونتيجة للنشاط الذي حصل، خصوصاً النشاط في الأسواق المالية وتبادل الأسهم، أدى إلى تكوين ثروات هائلة عند بعض الأفراد الذين لم يكونوا أساساً أغنياء قبل الحقبة النفطية، وفي نفس الوقت فإن النتائج والأزمات التي نعاني منها في الوقت

الحاضر هي في الواقع نتيجة للسياسات التي أتت بعد ٧٣، بعدما توفرت الأموال الطائلة لدى الدولة، وبعدما تم إنفاقها بشكل غير منظم، وأيضاً نتيجة لنمو الاقتصاد الريعي في الكويت بشكل فادح، فأعتقد أن هذه الحقبة تستحق الدراسة. طبعاً نحن الآن قد نكون قد بدأنا في عصر ما بعد النفط لأني أعتقد حسب المؤشرات الاقتصادية في الأسواق النفطية أن هناك مؤشرات تؤكد أن الثروات التي يمكن أن تتراكم نتيجة لأسعار النفط هذه لم تعد واردة والتحسن سيكون تحسناً طفيفاً. ولذلك أنا أعتقد في الختام أن الكلام الذي قاله الدكتور غانم: إننا يجب أن ندرس هذه الفترة ونستفيد منها كدروس في المستقبل، أنا أعتقد نتيجة لعدم ورود شيء عن الفترة التي تلت ٧٣، اعتقد، أن هذه الفترة بحد ذاتها تحتاج إلى دراسة، وتحتاج إلى تشخيص الأمراض الاقتصادية التي حصلت خلالها، وأنا أعتقد أننا طالما نحن مقدمون على فترة ركود ونمو بطيء، فأعتقد أننا يجب أن نستفيد منها ونكيف أنفسنا على هذا الاساس.

تعقيب آخر:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة إني حضرت متأخراً، وقد استمعت إلى محاضرة الدكتور لكن أدركت شيئاً من النقاش، وكان في الحقيقة محل تساؤلات هذه قضية تتعلق بمنظمي الموسم الثقافي نفسه، حول عنوان المحاضرة مثلاً اليوم «ملامح من تاريخ الكويت الاقتصادي»، أتصور أنها لا تقيد الأستاذ المحاضر وتتركه يختار ما يشاء أن يتكلم فيه، حسب ما يراه، لذلك نرى كثيراً، ولقد لاحظت في الرد على الأسئلة كثيراً من الطرح الذي يعتمد على رؤية شخصية وليس على تقييم علمي أو توصيف علمي، لبعض الحوادث التاريخية، كذلك طرح الرؤية الشخصية من قبل الذين عقبوا، اختلطت الرؤية الشخصية بالتقييم العلمي للحادثة الاقتصادية وموقعها التاريخي وتفسيرها.

تابع التعقيب السابق:

من خلال رد الدكتور على الأسئلة، وبعض التعقيبات هناك عملية خلط بين عملية النمو في حد ذاتها والتنمية، وعملية المقارنة بين التنمية في الكويت

وشقيقاتها العربيات. لا أعتقد أن هناك قطراً عربياً واحداً نستطيع أن نقول بأنه حقق تنمية متكاملة بسبب مهم وجوهري يفوق حتى قدرة الحكومات العربية وإمكانياتها وهو أن هناك فيتو صهيوني يهودي ضد أية تنمية عربية في أي مجتمع عربي، لأن أي تنمية عربية في أي مجتمع عربي حقيقة ترجح الكفة العربية في الصراع العربي الإسرائيلي والصهاينة يدركون هذه الحقيقة، ويدركون أبعاد أي تنمية عربية في أي مجتمع عربي، لكن الكويت ودول الخليج حققت قدراً من النمو تحسد عليه، ومدخلاً لتنمية شاملة تحسد عليها، إذا قارناها بدول عربية أخرى مهما كانت الدول العربية. وهذه حقيقة ثابتة لذلك كنا نتمنى فعلاً أن يعلق الدكتور على قضية الخلط بين النمو والتنمية، وعملية التفريق بين الرؤى الشخصية وحقيقة التفصيل العلمي لحقيقة الأشياء.

تعقيب: محمد رشيد الفيل ـ جامعة الكويت:

شكراً للدكتور غانم على المحاضرة القيمة فعلاً والتي أعجبني فيها أسلوبه الطرحي.

أما فيما يخص اقتصاره على الخمسينيات فهذا من حقه. وكما تفضل الإخوان بأن الموضوع طويل جداً لا يمكن أن يوفيه شخص واحد ولا في فترة قصيرة، ولذلك أقتصر على فترة الخمسينيات. فشكراً. ولنناقشها في فترة الخمسينيات: من سيئات البترول أنه قضى على الحرف التقليدية التي كانت موجودة فيما مضى، مع الأسف بريق البترول جلب العمالة سواء كانت العمالة الزراعية، أو الصيدية، أما الغوص فكان قد انتهى عندما اكتشف اللؤلؤ المستنبت في الثلاثينيات. فلذلك عند الكلام في الخمسينيات، عندما كانت الحرف التقليدية، أعتقد أن فيها نوعاً من التجاوز الكبير جداً ولو أني أصر على أننا يجب أن نستقرىء الماضي لنبني المستقبل.

في محاضرة الدكتور غانم كان متشائماً، لأنه تصور أن مع نهاية البترول ستنتهي الكويت مثل أتلانتس، أو مثلما ودع الأمريكان سايجون، وكانت هي النهاية، أنا أعتقد وأنا دوما متفائل بمستقبل الكويت، والدول النفطية الأخرى، لماذا؟ لأن هناك إمكانية التحول، مع وجود البترول، إلى إمكانيات اقتصادية

متعددة وكبيرة جداً، وهنا تأتي دراسة الحرف التقليدية التي كانت في الماضي، ويمكن أن نبني عليها مستقبلنا، هناك دول قائمة واقتصادها قائم على التجارة. عندنا اليونان: التجارة هي الأساس في ميزانيتها. عندنا النرويج: قبل اكتشاف البترول. فإذن، من الممكن أن نبني اقتصادنا في المستقبل، وننوع هذا الاقتصاد وخاصة بعد أن أصبحنا كتلة (دول مجلس التعاون) وإن شاء الله نتكامل عربياً، فلن تكون النتيجة أتلانتس، بصراحة هذا شيء يعجبني ذكره ويجب أن يكون الأخ متفائلاً. وثانياً، التثمين في رأيي بصراحة كان أعظم ما أوجد العقل في الواقع، كان يوجد في الماضي قطاع خاص، ولكنه قطاع خاص محدود جداً وفقير إلى حد كبير، فعندما عملت الدولة على توزيع الدخل أو جزء من عوائد البترول، أعتقد أنها خلقت قطاعاً خاصاً له القابلية والإمكانية للوقوف في السوق، وهذه في الواقع محمدة كبيرة جداً يجب ذكرها، بالنسبة لتملك الحكومة لـ ٩٧٪ من الأرض، الواقع أن القرار كان في رأيي حكيماً جداً عندما حدد ٢٠كم من الساحل إلى الداخل، لتستثمر وتصبح مستثمرة وملكاً للأفراد، والباقي يصبح ملكاً للدولة، وفي أزمة المناخ شاهدنا ذلك ورأينا الهوس الذي وقع في ارتفاع أسعار الأراضي ولولا كانت الحكومة هي التي بيدها التوازن لكان من الممكن رؤية تغير أوضاع كثيرة جداً فيما يخص الأراضي وأسعارها وتبادلها. . . .

وشكراً على هذه المحاضرة القيِّمة.

عريف الندوة:

شكراً دكتور محمد وأترك المجال للدكتور غانم (قبله).

معقب آخر: «محمد حسين» ـ قسم الاجتماع.

في الحقيقة لم يتطرق الدكتور غانم للبعد السياسي للعملية، عملية التحول الاقتصادي، هو ركز على دور الإنجليز ودور المرحوم عبدالله السالم وباعتقادي أن هناك دوراً آخر هو الدور الشعبي. نحن نعلم أنه منذ فترة ظهور النفط وتصديره سنة ١٩٤٦ تغيرت البنية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع الكويتي، فنجد

أول فئة ظهرت إلى الوجود هي الطبقة العاملة، فنجد أنه في سنة ١٩٤٨ حدث أول إضراب في الكويت، وسنة ١٩٥٢ نجد أن اضراباً كبيراً وقع في شركة النفط، وأدى إلى اعتقال مجموعة من القيادات العمالية واعتقل منهم عيسى عاشور، وعاشور عيسى، وخالد المسعود ومجموعة أخرى. نجد كذلك أن التحرك الشعبي في سنة ٥٦ أوقف تصدير النفط، ولو رجعنا أيضاً إلى سنة ١٩٥٠ لوجدنا أن التعليم بدأ يتطور وكذلك عادت الناس التي تخرجت من الخارج. وبالتالي أخذت تنشأ جمعيات أو نواد شعبية. للخريجين و(المعلمين) وأهمها النادي الثقافي القومي، في تلك الفترة، هذه الأندية، لعبت دوراً ضاغطاً في تشكيل القرار السياسي والاجتماعي، على الأقل، إلى حد ما. هذه التحركات، باعتقادي، هي التي ساهمت في خلق، أو كانت توجه إلى حد ما، عملية التثمين أو تأسيس المؤسسات الاجتماعية. سنة ١٩٥٤ نجد أنه كان عندنا بطالة كبيرة، وكانت البطالة حوالي ٥٠٠٠ عاطل عن العمل ـ وبالتالي تحاول الدولة أن تستوعبهم، لأنهم سيخلقون مشكلة كيف تستوعبهم؟. تدخلهم المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية؟ نجد كذلك أن في سنة ٥٦، عندما وضع الإضراب، بان موقع الكويت في إطارها القومي، ونجد أنه ليس الرجل فقط هو الذي خرج في ٢ نوفمبر، وإنما كذلك ظهرت مظاهرة نسوية. فنجد أن التغيرات الاقتصادية، إلى حد ما، ساهمت فيها أو شكلتها القوى الشعبية. لو نلاحظ التثمين، نجد أن التثمين سنة ٥٩ زاد فجأة، وهذه ليست صدفة بعد اكتشاف النفط وإنما لها علاقة بالتحركات التي حدثت في ٢ نوفمبر أو ٢ فبراير بمناسبة الوحدة ـ فيما يبدو لي والله اعلم ـ وبالتالي يبدو لي أن دراسة التغيرات الاقتصادية لن تكون صحيحة ١٠٠٪ إلا بربطها بالتغيرات السياسية، وطبعاً أنا أدعو الدكتور غانم، بما أنه ركز على جانب معين إلى مشاركتنا في المستقبل في التركيز على الجوانب السياسية في العملية الاقتصادية، وشكراً.

وشكراً للدكتور غانم بعد أن أصبح عنده حصيلة.

تعقيب المحاضر الدكتور غانم:

إن محاضرتي محاضرة عامة، وليست تلقى في منتدى علمي وبالتالي من

المبالغة ـ بعض الشيء ـ المطالبة بمنهج علمي دقيق، لأننا لم نتخذ المنهج العلمي أساساً. لغة المحاضرة لم تكن لغة علمية على الإطلاق بل كان بها جزء كبير من الإسقاطات الشخصية واللغة العلمية، وبالتالي إذا كنا نناقش في هذا المجال، فإننا سنصل إلى طريق مسدود، أما إذا كنا نتحدث عن مراكز القوى والشرائح الاجتماعية وهل استمرت أو لم تستمر، وهي التي كانت موجودة قبل النفط واستمرت في الخمسينيات. أنا اعتقد، وهذا الكلام قلته بشكل أو بآخر، أن الشكل موجود، نعم، حقيقة الشكل موجود، والشريحة الاجتماعية التي كانت موجودة لا زالت في تقديري لا تلعب واحداً من عشرة من الدور الذي كانت تلعبه قبل النفط.

الشريحة الاجتماعية هي الاقتصادية وحتى التجار التقليديون. عندما نتكلم عن الشريحة الاقتصادية أو الشريحة التقليدية فأنا أعني شريحة كانت فاعلة على فرض الكثير من الأمور قبل النفط، أما الآن فهي موجودة فعلاً، وموجودة في مؤسساتها، ولكن نظرة لما آل إليه المناخ نعرف إلى أي درجة استطاعت هذه الشريحة الاجتماعية أن تؤثر.

كثير من الإحراجات أصابت هذه الشريحة، وبالذات الطبقة التجارية التقليدية من المؤسسة الحاكمة، استطاعت المؤسسة الحاكمة عن طريق إفراغ الدور التقليدي القوي الفاعل الذي كانت تلعبه هذه الشريحة في السابق، أن تفرض الكثير من القرارات دون الرجوع إلى هذه المجموعة وإذا كان الرجوع إليها فمن باب التشاور، وعلى الحفاظ على مجموعة من التحالفات، ولكن ليس بالقدر الذي كان موجوداً في السابق، حقاً من الصعب أن يصير هناك تحول اجتماعي.

خلال أربعين سنة تبدل المؤسسة الحاكمة تحالفاتها كلها، وبالتالي تخلق شرائح اجتماعية جديدة تحاول من خلالها أن تتفاهم على صيغة صنع القرار، اتخاذ القرار كيف يسير لمصلحة فئة من الفئات الاجتماعية؟ هذه قضية صعبة، خلال أربعين سنة ستلغى، وتصبح تماماً غير موجودة. لكن الزمن سيقرر هذا الشيء، وإذا كانت هذه الشريحة قادرة على البقاء في موقعها، أنا أعتقد أن

موقعها انتهى إلى درجة كبيرة، وكذلك الدور الذي تلعبه، لكن أعتقد أن لها دوراً وبالتالي نحن عندما نقسم القرارات، حتى على مستوى القرارات يمكن أن نسمي قراراً درجة أولى، وقراراً درجة ثانية، وقراراً درجة ثالثة أعتقد أن قرار درجة أولى وهو ما يتعلق بالحفاظ على النظام السياسي القائم (المؤسسة الحاكمة بمعنى القرارات الخاصة) هو حل مجلس أمة، وولاية عهد، إلى آخر هذا الكلام. كما أعتقد أن الشريحة التجارية أو غيرها لا تتدخل في هذه الأمور.

وليس لها علاقة، لا من قريب ولا من بعيد، في هذه الأمور، هذه قرارات أساسية، قرارات درجة أولى، هناك قرارات درجة ثانية وتدخل فيها هذه الشريحة بشكل كبير، كان في السابق في سنة ١٩٢١ عندما جاء مجلس الشورى تدخلت هذه الشريحة في عملية فرض من يحكم في ذلك الوقت، ورفعت وثيقة إلى الحاكم في ذلك الوقت أحمد الجابر كان يفاوض بالمملكة السعودية مع عبدالعزيز بن سعود، سالم المبارك توفى، عبدالله يحكم ـ يحكم بولاية عهد أو ما شابه نائب أمير، وعند ما وصل أحمد الجابر كان هناك رأي من الناس، استطاع هذا الرأي أن يفرض أمام الاسرة الحاكمة ثلاثة أسماء حمد المبارك، عبدالله السالم، أحمد الجابر، أحدهم يجري اختياره ويجب أن يكون هناك مجلس شورى، ، مجلس الشورى لم ينجح، توقف، سقط، تعثر، انتهى، هذه قضية أخرى لها تفاصيل ولكن الأساس، أن الشريحة التجارية كان لها هناك دور، وقد لعبته في سنة ٣٨، ٣٩. في المجلس التشريعي أيضاً قطاعات رئيسية لعبت دوراً مهما، ولكن الآن ماذا تلعب، بدأت الآن تلعب دوراً أضعف بكثير من مكتب الاستثمار الكويتي بلندن، إننا وصلنا إلى نتيجة جيدة، أنا اتفق معك، وأنا في الحقيقة لا أقدر أن أتابع مكتب الاستثمار إلا عن طريق الكلام الذي يحصل وهو: استثمرنا كذا واستثمرنا كذا وآخر إستثمار كان في شركة إسبانية كذا. . . . والشركة الأسبانية رقمها ٣٠ وفي شركات التأمين رقم ١ تم إلغاء التأمين على الاستعراضات، مثل مباريات كرة القدم، ومصارعة الثيران، وما شابه، إذ ألغيت بسبب الظروف الجوية فهي أهم شركة تأمين في هذا المجال، والطريقة التي فرض فيها مكتب الاستثمار الكويتي في لندن سنة ١٩٥٣ كانت طريقة غير سوية، وطريقة لم تكن على الاطلاق في صالح الكويت، وبجهد ذاتي تتابعت.

المفاوضات التي سارت من بدايتها إلى نهايتها، والنمط الذي وضع فيه النظام الأساسي، أو شكل، أو هيكل مكتب الاستثمار وماذا حدث الآن؟ قضية لم نناقشها، لكن نتكلم عن كيفية تأسيس مكتب الاستثمار، كان بداية ومن خلال مناقشة الإنجليز لبعضهم البعض، كانوا يناقشون قضية: كيف يمكن؟ وحتى وصل الأمر إلى أنه داخل مجلس الإنشاء يوعزون إلى أحد الإنجليز الموجودين في مجلس الإنشاء، الذي يخطط مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية في ذلك الوقت، ويقولون «خفضوا ميزانية التنمية من أجل أن يزيد الفائض، فنستثمر أكثر»، لهذه الدرجة وصل الأمر.

لكن الآن من الجائز أن مكتب الاستثمار أو عائداتنا عن الاستثمار، على الأقل، هي المشكلة التي أواجهها مع تعليق الأخ محسن والأستاذ الفاضل الدكتور رشيد بخصوص التثمين. أنا لا أعتقد أن التثمين كان جيداً، ولا أعتقد أن التثمين لعب دوراً إيجابياً على الإطلاق. ربما كان ذلك لمرحلة معينة لكني اختلف تماماً وبشكل قاطع في أن التثمين لعب دوراً إيجابياً، لقد لعب التثمين دوراً هداماً، القضية الأساسية أنه في سنة ٥٤، ونتيجة للصراع الموجود، صدر قرار خط التنظيم العام، وحدد الملكية الخاصة، وسيطرت الدولة على ٩٧٪ من مساحة الأرض. لقد كان هذا القرار حكيماً في الحقيقة، وفي ذلك الوقت كان لا بد من صدور هذا القرار، ومن قبل شخص شجاع مثل عبدالله السالم يستطيع ان يصدر قراراً مثل هذا النوع، وبدعم من قطاعات وشرائح أخرى كانت ترى أنها غير مستفيدة من العملية، أما الاستمرار في التثمين فهنا المشكلة الرئيسية، الاستمرار في التثمين ـ وهذا طبعاً قد يكون تقديري ـ ولكن ذلك على الأقل من المنظور الاقتصادي، كان سيئاً، لأنك تثمن وتستنزف الموارد المالية للدولة، بدون مبرر.

المبرر أصبح مبرراً سياسياً بالدرجة الأولى، إبقاء شرائح اجتماعية معينة في موقع واضح، موضع قوى، موقع أعلى، وتزويدها بالمال، تزويداً زائداً طبعاً في بداية الخمسينيات، كما اعتقد، كان هناك مشكلة وهي أن أغلبية تجار الكويت يتاجرون بالاستيراد وعندهم سفن، وعندهم كذا، وهنا طرح مجال المقاولات، وهم محتاجون إلى نوع من الدعم، وإن تستمر في ذلك لفترة معينة فذلك جيد. ولكن ثبت أن سياسة التثمين سياسة غير مجدية بإقرار البعثتين اللتين جاءتا سنة

٦١ ـ ٦٣م من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي. وقد استغربوا وجود سياسة مثل سياسة الاستملاكات العامة إلى اليوم.

طبعاً القضية يجب أن نبحثها سياسياً، وبحثها طويل، إن مشكلة التثمين بحثها طويل، وأعتقد أن ثمة مشكلة تواجهنا وهي رغبة الدولة باستمرار التثمين على الرغم من ضيق رقعة الأرض، وقد ضاقت فعلاً، فنحن نتكلم الآن عن ٩٩٪ من الأرض تملكها الدولة. وإن تملك الدولة لهذا الحجم لهو فلسفة في حد ذاتها. فهل تملك الدولة فعلاً هذه الفلسفة؟ إن تملك الدولة ٩٩٪ معناه أنك أممت. . . . الأراضي في الوقت الذي تسمع فيه بانتشار عقاري، هل تملك الدولة في دستورها الذي يحدد فلسفة الحكم، هل عندها هذا الطرح؟ أنا أشك أن هذا الطرح موجود، ولكنه صدر قرار في سنة ٥٤ ثم دعم سنة ٥٦ واستمر القرار على وضعه، وأصبح لا يوجد من يملك الشجاعة لوقف القرار. لأنه، وهذا كلام طرح وموجود في محاضر وفي مناقشات رسمية وفي غيرها عندما ناقشوا هذا الموضوع قال يا جماعة، دعونا نفكر، لا داعي لـ ٩٧٪، لماذا الدولة تملك ٩٩٪ أو ٩٨٪، دعوا الناس تمتلك الأراضي، الدولة يكفيها ٥٪. وكانت المشكلة كيف نفتح، وما هي المعايير؟ نفس القصة تتكرر في القسائم الصناعية، ونفس القصة في القسائم الزراعية، وغيرها، واستمر الوضع، والناس تخاف، الحاكم يخشى أن يحرك موضوعاً حساساً من هذا النوع، الحاكم كمؤسسة، وبالتالي تبقى المشكلة: الدولة تملك ثم تخرج قنوات أخرى للتوزيع، مثل شركات ثم تعطي قسائم، قسائم للتأجير بسعر رمزي، والناس وضعت يدها على مساحات شاسعة من شاطىء البحر، أسميت فيما بعد بالشاليهات، وحصل أن الدولة جاءت مرة أخرى وتدخلت وقالت: نتعامل معكم بطريقة أخرى، لان هذا خارج خط التنظيم نتعامل معكم بطريقة التأجير، ويصدر قرار بالتأجير ثم يخفض التأجير، حتى الأمور تعالج. وعندما نأتي للقسائم الزراعية، والقسائم الزراعية توزع والمهندسون الزراعيون الذين بحاجة إلى هذه القسائم لا يحصلون عليها، ويحصل عليها أشخاص آخرون. ولكن قنوات التوزيع موجودة، إنما استطاع النظام أن يجد تخريجاً.

بالنسبة للصدفة التاريخية طبيعي أن كثيراً من المجتمعات قد خلقتها الصدفة

التاريخية، ولكن أنا أعتقد أن المجتمعات الخليجية قد خلقت منها الصدفة التاريخية أنظمة فيها تدن بالإنتاجية وثراء فاحش، وهذه هي الصدفة التاريخية التي خلقت مجتمعات من هذا النوع، وبالتالي هي بحاجة إلى دراسة أكثر، لأنها مجتمعات ليست عادية وليست مجتمعات تقليدية، لذلك نحن بحاجة إلى دراسة أكثر لهذه المجتمعات لأنها لا زالت في مراحل التطور.

عريف الندوة ينهي التعقيب بقوله:

أعتقد أن الدكتور قد تعامل مع المعقبين بالجانب المهم، لأننا كلنا نعرف أن محاضرة مدتها ساعة ونصف مع التعقيب لا يمكن أن تغطي كل الأمور المطروحة، كما أننا، وكما أشار الدكتور غانم، لسنا في محاضرة بكلية من كليات الجامعة، وبالتالي ليس المطلوب محاضرة ذات صفة أكاديمية نحن نأخذ موضوعاً عاماً ونعتقد أنه هام، هذا النوع من النقاش هو بقصد تفتيح الآذان على قضايانا ومحاولة تغطيتها بطرح بعيد قدر الإمكان عن الطرح الأكاديمي، وبعيد في نفس الوقت عن التبسيط، وهذا الذي نحاول خلال هذا الموسم أن نتحاور فيه وقد تحدثنا كثيراً عن مرحلة الخمسينيات، وإن هذه المرحلة لم تعط حقها، بل وصل إلينا بعض القناعة بأن هناك بعض المحاولات للتعتيم، لذلك نعتقد أن التركيز عليها واجب ومهم، خاصة في القضايا التي أشار إليها الدكتور غانم.

ونأمل من خلال المحاضرات في هذا الموسم الثقافي أن نصل إلى صورة تقريبية لملامح المجتمع الكويتي، من خلال مرحلة تاريخية معينة، ونأمل أن ننجح في مشروعنا.

وأرجو من الأخوات والإخوة أن يساهموا معنا في بقية محاضرات الموسم. محاضرتنا القادمة ستكون يوم الثلاثاء القادم ٢٢/٣ حول «الأثر الاجتماعي للنفط» وكما تلاحظون إن الموضوع له صلة بمحاضرتنا بهذا اليوم والتي سيحاضر فيها الأخ الدكتور عبدالرسول الموسى، فأرجو أن نراكم يوم الثلاثاء القادم ونراكم جميعاً، وشكراً لكم ولحسن استماعكم وشكراً للأخ المحاضر غانم النجار.

وشكراً.

نص المحاضرة الثانية

بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢ م

«الأثر الاجتماعي للنفط»

الدكتور عبد الرسول الموسى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدم الندوة:

أيها الإخوة والأخوات أسعدتم مساءً، محاضرتنا الثانية لرابطة الاجتماعيين موضوعها «الأثر الاجتماعي للنفط»، ولا شك أن النقلة التاريخية من مرحلة ما قبل النفط إلى مرحلة ما بعد النفط، سبقت مُتغيرات ومعطيات ومؤشرات عديدة: اجتماعية، تحدث فيها الكثيرون وألقوا عليها الضوء الكثير، لكن معاناتنا ومشكلاتنا لا تزال قائمة إلى هذا اليوم.

ضمن هذه المشكلات مشكلة الهجرة التي صاحبت عملية التنمية الواسعة الشاملة بكافة مراحل حياتنا، وقفزة كبيرة في التنمية لا بد أن يصاحبها أيضاً قفزة هائلة في استيراد القوى العاملة البشرية من الخارج، هذه الهجرة الكبيرة التي عملت نوعاً من الخلخلة في تركيبة المجتمع، صاحبت كثيراً من القضايا والمعطيات، بحيث أصبح عدد الكويتيين في المجتمع الكويتي يمثلون قلة (٤٠٪) والقوى الوافدة تضخمت، هذه المشكلة (٦٠٪) من التركيبة السكانية كيف نستطيع أن نصل إلى المعادلة الصعبة أمامها؟... بحيث نأتي على أبواب عام ٢٠٠٠ وما زالت الخطة الخمسية الثالثة المعمول بها حالياً قائمة.

كيف نستطيع أن نصل إلى هذه المعادلة بحيث يكون النصف لكل طرف.

لا شك أن هذه الهجرة وخاصة العمالة الهامشية فيها، وعلى وجه الخصوص

خدم المنازل، أثرت تأثيراً كبيراً في تربية النشء وفي الآثار الاجتماعية الاخرى التي صاحبت هذه التركيبة الغريبة.

القضية الثانية:

قضية الإسكان، إحدى القضايا الرئيسية، البيت الواحد يضم الجميع، يضم الأبناء والأب والجد وكل أطراف الأسرة، وحدة اجتماعية استهلاكية إنتاجية بنفس الوقت، تتفرق وتتوحد إلى وحدات صغيرة لتشكل نواة الأسرة الصغيرة في كل مكان. وقد صاحب انتشار هذا التغيير أنماط عديدة من عمليات الإسكان، هذه السرعة الهائلة أيضاً جعلت الأداة الحكومية أو الجهاز الحكومي لا يستطيع أن يستوعب هذه السرعة الفائقة في الطلبات المتراكمة للإقبال على هذه الوحدات السكنية الصحيحة.

فالتعليم قضية دينية وأساسية في عملية التغيير الاجتماعي، وأعني بذلك التعليم الشمولي، التعليم العام، التعليم الجامعي، غياب فلسفة التعليم، بوجه خاص، وغياب القانون الذي ينظم التقييم العام، كل هذه أمور ومشكلات اجتماعية لا نزال نتحدث عنها، وتحدثنا عنها كثيراً، أكثر من ربع قرن، إلى اليوم لا نستطيع أن نجد لهذه المشكلات حلاً، وهي أسرع بكثير من أن نجد لها حلاً في وقتنا الحاضر. أيها الإخوة والأخوات، في هذا المساء الأخ الدكتور عبد الرسول موسى، أستاذ في جامعة الكويت، الحاصل على الدكتوراه في الجغرافيا الاجتماعية، من جامعة لندن سنة ٧٦، يشغل حالياً منصب معاون مساعد لمدير الجامعة للأبحاث، من مؤلفاته «التخطيط والتطور العمراني في الكويت» «الإسكان في الكويت»، مؤلفه في اللغة الإنجليزية.

ثم، أيضاً، كتاب عن «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت».

خامساً:

كتاب عن قضايا التنمية في الكويت، لا أريد أن آخذ من وقت السيد المحاضر، وأترك له الفرصة ليتحدث في الموضوع، فليتفضل.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن عنوان المحاضرة يتسع لمجالات وحقول متعددة، قد لا يتسع الوقت لمناقشتها في هذه المحاضرة، ولذلك فإن الدراسة ستتركز على موضوع الهجرة، أهم عناصر التأثير الاجتماعي للنفط، فالهجرة في الكويت لا شك لها علاقة وثيقة بالنفط، بل هي إحدى إفرازاته الاجتماعية، ثم سنتطرق بشيء من الاختصار إلى موضوعين آخرين هما الإسكان والتعليم الحديث.

فإذا كان الغوص على اللؤلؤ والتجارة الوسيطة الذي نطلق عليه السفر، يعتبر دعائم لقيام المجتمع الكويتي وتكوينه، فإن النفط يعد سبباً في قيام الدولة الحديثة والمجتمع بشرائحه الاجتماعية والاقتصادية المعقدة.

إن دراسة أي عنصر من عناصر الحياة في المجتمع الكويتي لا يمكن إلّا أن تتضمن الإشارة إلى تأثير النفط بشكل أو بآخر، وتنفرد الكويت مع دول قليلة جداً في العالم بطبيعة أثر النفط على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فطبيعة البنية-الاقتصادية، والبنية السكانية، وأدت علاقة النفط كثروة اقتصادية قومية إلى صيغتين متميزتين اقتصادية واجتماعية، وهي علاقة غير مباشرة بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

فالكويت تتعامل مع النفط بشكل كبير كعوائد نفطية نقدية تدير العجلة الاقتصادية، وبذلك فدوران العجلة الاقتصادية تتأثر بقوة هذا الوقود، ونظراً لتشكيل بنية اقتصادية جديدة تماماً عن تلك ما قبل النفط، هدفها الأساسي بناء الدولة الحديثة بمؤسساتها المختلفة، وإعطاؤها صيغة دولة الرفاه وما ارتبط بها من قرارات وإجراءات تهدف إلى إعادة توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة في أقصى سرعة وبدون رابطة إنتاجية وقد نتجت عن هذه القرارات الآتية:

أ ـ عبور اجتماعي واقتصادي جماعي للسكان، مادي ونفسي عبر بوابة السوق.

ب ـ فتح أبواب البلاد، لهجرة ذات حجم كبير في زمن قياسي فاق المهاجرون فيه السكان المحليين.

ج - دخول عنصر مهني جديد على المجتمع الكويتي المتمثل بالوظيفة التي ارتبطت ببناء هيكلي لمؤسسات الدولة.

د - التغيير السريع في المستوى التعليمي للكويتيين، أدى إلى ظهور مؤسسة اجتماعية كان من نتائجها تغيير في البنية الاجتماعية من ناحية، وممارسة الكويتيين لمرحلة زمنية تشبه تلك التي يقومون بها قبل النفط، ألا وهي قضاء أبناء الكويتيين سنوات دراسية جامعية في الغربة، وما يحتاج ذلك لإعادة تنظيم للعلاقات الأسرية.

هـ - ظهور قطاع الإسكان في مراحل متعددة، لكل مرحلة سماتها وخصائصها وأساساتها الاجتماعية الاقتصادية، وكان أوضحها إسكان الكويتيين المتمثل في المناطق النموذجية والضواحي، وإسكان لغير الكويتيين، والذي تحول إلى مجال استثمار للسوق الكويتية ارتبط بمراحل تالية عضوياً بالاقتصاد الكويتي. وكان من الآثار الاجتماعية للنفط وهي الهجرة التي تمثلت بتعدد الجنسيات والثقافات والحضارات والاتجاهات السلوكية المختلفة، نتجت عنها العزلة الاجتماعية بين الكويتيين وغير الكويتيين، وبين غير الكويتيين أنفسهم.

و - عدم توازن نوعي بين المهاجرين خلق مشكلة العزاب اجتماعياً وإسكانياً، فالطموح تطور قطاعه الإنتاجي فأدى إلى خلق مشكلة البطالة بين الكويتيين في مراحل متأثرة، حيث شهادة الخبرة في الوظائف، وإتقان اللغات الأجنبية يحول دون وصول الكويتيين إلى كثير من فرص العمل، نمط الإسكان يختلف بين الكويتيين وغير الكويتيين ويختلف بين الكويتيين أنفسهم، بحيث هناك مستويات مختلفة من الإسكان مثل: الدخل المحدود، والدخل المتوسط، والدخل العالي، يعتمد سوق العقار بشكل رئيسي على إسكان غير الكويتيين.

أما في مجال التعليم، ونظراً لغياب فلسفة واضحة للتعليم في الكويت، واعتماد الكويت لفترة طويلة على نظام غير كويتي، بل هو نظام عربي انتقل من النظام الفلسطيني إلى النظام المصري، ثم أرادت المؤسسة التعليمية في الكويت

أن تستنبط نظاماً وطنياً أو محلياً ثمار تجربتها السابقة، فظهرت الازدواجية في نظام التعليم في الكويت التي تمارس الآن نظامين مختلفين، هما نظام الفصلين ونظام المقررات، وقد استمر التعليم العالي في الكويت يعتمد النظام البريطاني والمصري لفترة طويلة، انقلب هذا النظام إلى النظام الأميركي، وحتى الآن فإن نظام التعليم في الجامعة يشوبه الغموض، بحيث تمارس كليات مختلفة أنظمة تعليمية مختلفة، وحتى الآن فإن النظام التعليمي في جامعة الكويت لم يستقر ولم يصل إلى نظام واحد واضح.

عندما نتعرض في هذه الدراسة إلى احصائيات، فإننا لا نتعامل مع الإحصائيات كمؤشرات احصائية بحتة، وإنما نتعامل مع ما وراء هذه الإحصائيات، ومضمونها من مشاكل اجتماعية واقتصادية تتمثل بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفط بشكل غير مباشر، فعندما نتعرف على البنية السكانية في الكويت، نجد أن السكان الكويتيين قفز عددهم في سنة ٥٧ من ١١٣,٦٣٢ إلى ٢٢٠,٠٥٩ سنة ١٩٦٥، ثم قفز قفزة كبيرة في سنة ١٩٧٥ إلى ٤٧٢,٠٨٨، ثم قفز بعد عشر سنوات أخرى إلى ٢٨٨,٨٦١. فنجد أن الزيادة السكانية في سنوات التعداد بين ٥٧ ـ ٦٥ كان عدد سكان الكويت ٩٣٪، ثم زادت بين ٦٥ ـ ٧٥ ١١٤٪ وبين ٨٥ ـ ٧٥ حوالى ١٤٤٪: أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين كانوا لمرة واحدة فقط هم أقل من السكان الكويتيين، كان عددهم حوالي ٢٣,٨٥١، ارتفع عددهم إلى ٢٤٧ ألفاً في ١٩٦٥، ثم ارتفع عددهم في ٧٥ إلى ٥٢٢ ألف، وقفز عددهم في سنة ١٩٨٥؛ أي بعد عشر سنوات إلى مليون و١٦٠ ألف تقريباً، فكانت الزيادة في سنة ٥٧ ـ ٦٥، ١٦٦٪، ٦٤ ـ ٧٥، ١١١٪، ٧٥ ـ ٨٥، ٩٤٪.

في الحقيقة هذه الأرقام، وراءها كثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، كان من نتائج هذه الزيادة الهائلة في السكان غير الكويتيين، ان كانت بنية السكان غير الكويتيين غير طبيعية، بحيث نعرف أن المهاجرين عندما يهاجرون لأول مرة إلى بلد غير معروفة بالنسبة له، فإن تكوينهم العمري والنوعي يختلف تماماً عن السكان المحليين، بحيث أنه كما نرى في الأشكال التي أمامنا بأن أولاً الترتيب العمري يتركز السكان في الفئات الشابة بواسطة الهرم السكاني، من ناحية ثانية

فإننا نجد كذلك التركيب النوعي يختلف، بحيث يفوق عدد السكان الذكور الإناث في الهرم السكاني. هذا التركيب العمري والنوعي للسكان بالتأكيد يؤثر على كثير من العلاقات الاجتماعية بينهم وبين السكان المحليين، ونجد وراء الكثير من القرارات الادارية التي اتخذت في الكويت من ناحية التوزيع الجغرافي للسكان، وقانون الملكية وقانون الايجار بحيث خصص القرار مناطق سكنية خاصة بالكويتيين ومناطق خاصة للسكان غير الكويتيين، طبعاً هذا التخصيص أثر كثيراً في العلاقات الاجتماعية بين الكويتيين وغير الكويتيين، وأدى إلى عزلة اجتماعية بين المجموعتين السكانيتين الرئيسيتين، كذلك إلى عزلة بين السكان غير الكويتيين، بحيث إن السكان الكويتيين يتكونون من شرائح جنسية متعددة وصلت إلى أكثر من ١٠٠ جنسية، ونجد من خلال بعض الدراسات الميدانية التي قمنا بها في دراستنا بالنسبة للهجرة والعمالة، نجد أن في دراسة نشرت عام ١٩٨٣ اتضح أن العلاقة الاجتماعية بين الكويتيين أنفسهم تتعرض للتغيير بالاتجاه السلبي. فالسكان الكويتيون انتقلوا من المدينة إلى المناطق النموذجية المعدة لهم، واستقر السكان غير الكويتيين في مناطق معينة، هناك عزلة بين السكان غير الكويتيين بشكل واضح، أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين فقد حدثت عزلة اجتماعية نتيجة للتفتت الذي حصل للأسرة الكويتية من أسرة ممتدة إلى الأسر النووية، بحيث كان توزيع الجغرافي للسكان الكويتيين غير مرتبط بقدرة ورغبة السكان الكويتيين أنفسهم، بحيث كان سعر السوق بالنسبة للأراضي وبالنسبة لنظام توزيع القسائم، وتوزيع البيوت الحكومية قد لعب دوراً كذلك في خلق العزلة الاجتماعية بين السكان الكويتيين أنفسهم. فبعد أن كان الجار له الأولوية للعلاقات الاجتماعية في المناطق السكانية أصبح الجار ليست له تلك الحمية التي يتشدد فيها السكان في دولنا العربية ومدننا الإسلامية. اتضح من البحث بأن أكثر من نصف العينة التي أجريت عليها الدراسة حوالي ٥٦٪ ليست لهم علاقات جوار مع جيرانهم، وهذا طبعاً مخالف جداً لطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجيران في فترة ما قبل النفط، اتضح كذلك من الدراسة بأن هناك عزلة اجتماعية بين الكويتيين وغير الكويتيين، ليست فقط في المناطق السكنية، وإنما في مجالات كثيرة في الحياة الاجتماعية في

الكويت، ومنها مجالات العمل. إنما أردنا هنا أن نؤكد الكلام الذي يدور حول العزلة الاجتماعية بين السكان الكويتيين وغير الكويتيين، فنجد أن مناطق مثل الكويت وحولي والسالمية والفروانية والفحاحيل تغيرت التركيبة السكانية فيها تماماً، من سنة ٥٧ إلى سنة ٨٥، بحيث إن مدينة الكويت تغيرت بنسبة السكان الكويتيين، وانخفضت إلى أدنى نسبة لها في المناطق السكنية في الكويت، وبالنسبة لحولي كذلك تغيرت نسبة سكان الكويتيين، وتدنت إلى أن وصلت سنة ١٩٨٥ إلى حوالي ٣٪ فقط من سكان مدينة حولي من الكويتيين.

الشيء نفسه ينطبق على السكان في المناطق الفروانية والفحاحيل، حيث إن السكان غير الكويتيين بدأوا يشكلون الأغلبية في هذه المناطق، وغيروا الكثير من السمات الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق.

هذا طبعاً نجده في السالمية، كان الكويتيون يشكلون ٨١٪ في سنة ٥٧، وبدأوا يشكلون ٣٧٪ في سنة ٦٥، ٢٢٪ في سنة ٧٠، ٧٪ في سنة ٧٥، ١٠٪ في ٨٠، فالرؤية نعتقد مجرد ٨٪ في سنة ١٩٨٥، طبعاً غير الكويتيين يكملون النسب بالنسبة للكويتيين، في الفروانية نجد أن غير الكويتيين في سنة ٥٧ يشكلون ٨٢٪، ٤١٪ في سنة ٦٥، ٪ في سنة ٧٠، ١٠٪ فقط في سنة ١٩٨٥.

أما مدينة الكويت، فقد كان السكان الكويتيون يشكلون ٥٧٪ ووصلوا إلى ٢٪ في ١٩٨٥، أنا أخمن النسب الحقيقية، حولي نفس العملية، يمكن عدد السكان الكويتيين يشكلون ٨٨٪ ووصلوا إلى ٢,٨٪ في سنة ٨٥ طبعاً السكان غير الكويتيين يشكلون حقيقة، شرائح جنسية وثقافية مختلفة، وينقسمون إلى عرب بشكل رئيسي وغير عرب، كان العرب يشكلون ٥٧ حوالي ٢٠٪ ثم ٤٠٪ ثم ٤٢٪، ٣٧٪، غير العرب ١٤٪، ١٢٪، ١٠٪، ٢٣٪، طبعاً هذه التركيبة الجنسية في الكويت بين السكان تشكل قلقاً بالنسبة للدارسين في الدراسات السكانية والاجتماعية، بحيث نحن نلاحظ بالنسبة للسكان غير العرب عندما ارتفعت نسبتهم حوالي ٢٢٪، هذا طبعاً يرد بالذاكرة إلى الهجرة الآسيوية التي يطلقون عليها الصفراء من حوالي ٥ سنوات ـ آسف ـ ٣ أو ٤ سنوات، بدأت عند دخول الفلبينيين والكوريين والسيلانيين، وبدأوا يشكلون حقيقة قلقاً

اجتماعياً على التركيبة السكانية، بحيث هؤلاء السكان يختلفون تماماً ثقافة وحضارة وتراثاً ولغة عن السكان الكويتيين والسكان العرب.

التركيبة السكانية طبعاً تختلف عندما نرى نسبة المواليد، لكل ١٠٠ امرأة، نجد بأن غير الكويتيين كانوا في ٥٧ مثل هذا الشكل، الذكور يشكلون نسبة كبيرة من السكان، ومع أن نسبة الذكور بدأت تقلّ بالنسبة للإناث، إلا أننا نجد أن في سنة ١٩٥٨، عادت نسبة الذكور ترتفع على أساس الهجرة الآسيوية من الفلبينيين والكوريين والسيلانيين كما ذكرنا.

طبعاً، نحن إذا تكلمنا عن نسبة النوع، نحن نعرف الآثار الاجتماعية لارتفاع نسبة النوع، ونحن نسمع من حوالي عشر سنوات، وتجدد الكلام في السنوات الأخيرة حول حل مشكلة اسكان العزاب في الكويت، وما يشكلون من مشاكل اجتماعية واقتصادية في البلاد، ونتيجة للتضارب في الثقافات واللغات وفي السلوكيات الاجتماعية، وحقيقة أن أي مجتمع لا يمكن أن يعاني مثل هذه المعاناة الاجتماعية في التركيبة السكانية، مثل ما تعانيه المجتمعات النفطية العربية القليلة جداً مثل الكويت والدول الخليجية العربية الأخرى، معدل العمال، طبعاً نحن نجد بين الكويتيين وغير الكويتيين، هذه المعدلات واضحة جداً، بأن الكويتيين يعيلون نسبة أكثر بكثير من نسبة الإعالة بين غير الكويتيين، وهذا يتمثل في تركيبة السكان غير الكويتيين، طبعاً هنا يمكن أن تطرح نقطة مهمة وهو أن الإعالة بين غير الكويتيين تتجه إلى الخارج لأنهم يعيلون عوائلهم، إنما يهمنا ما يحدث في القضايا الاجتماعية والاقتصادية في الكويت.

نعود ـ طالما انتقلنا للتعليم ـ إلى اختلاف المعيشة الذي يعتبر أثراً من آثار النفط. إن السكان الكويتيين تغيروا إلى كثير من الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية، وانقسموا إلى شرائح اجتماعية متعددة وكثيرة، برزت هذه من خلال أولاً الشريحة الاقتصادية، أو برزت خلال الشرائح الاجتماعية المتعددة. وتتمثل في المناطق السكنية في الكويت. هذا واضح جداً من خلال نوعية المساكن في المناطق السكنية، فقد انعكس مستوى السوق العقاري في الكويت

على السكن، بحيث توزعت الأسرة على مناطق متعددة، بسبب اختلاف القدرة المادية على امتلاك المساكن في المناطق المتعددة، وما أدى ذلك إلى مشاكل اجتماعية متعددة بين الأسر والعوائل، أو العائلة الواحدة. فالإسكان في الكويت في الحقيقة يمثل أحد الهموم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بشكل عام، وللمسؤولين وللباحثين في هذا المجال. الإسكان في الكويت ينقسم إلى قسمين رئيسيين، السكن أو إسكان الكويتيين، وهو يتمثل بالمناطق النموذجية، وتوفر الحكومة الجزء الأكبر من الاسكان للكويتيين، وتتمثل في بيوت ذوي الدخل المحدود وبيوت ذي الدخل المتوسط، والقسائم والقروض، هذا التقسيم حقيقة بدأ يبرز تفاوتاً اجتماعياً بين السكان الكويتيين، بحيث تركزت البيوت ذوات الدخل المحدود والبيوت ذوات الدخل المتوسط في مناطق معينة، أعطت ملامح اقتصادية واجتماعية لسكانها، أما بالنسبة لغير الكويتيين فتتمثل بالشقق والبنايات المتعددة الأدوار في مناطق متميزة عن المناطق الكويتية، من حيث الخدمات ومن حيث التخطيط والإمكانيات الاجتماعية، ويمثل الإسكان لغير الكويتيين مشكلة اقتصادية للكويت، بحيث أصبح استملاك الأراضي لاسكان غير كويتيين مجالاً للمضاربات الاقتصادية في هذا السوق، وفي مرحلة متأخرة أصبح السوق العقاري بالنسبة لإسكان الكويتيين أحد عناصر الاقتصاد الكويتي، واعتمدت الشرائح الكثيرة في المجتمع الكويتي على هذا السوق.

يدخل الإسكان في الحقيقة كأحد الانعكاسات المهمة في الكويت في اطار الهجرة. فنظام الملكية والإيجار يلعب دوراً مهماً في القضايا الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين، وكما قلنا قبل قليل أدى ذلك إلى عزلة اجتماعية بين العاملين والكويتيين.

الإسكان في الكويت عندما عومل كدعاية اجتماعية للأسر، أصبح هناك قوائم انتظار تتعدى العشر سنوات بانتظار توزيع بيوت ذوي الدخل المحدود، وكذلك بالنسبة للقروض والقسائم وأدى هذا إلى تفاقم مشكلة الإسكان في الكويت، وحتى الآن لم تحدد كذلك نظام الإسكان في الكويت وفلسفته.

حتى لا نطيل، نتحول بعجالة إلى التعلم في الكويت، نجد أن التركيبة

التعليمية للسكان في الكويت اختلفت تماماً بين ٥٧ وبين ٧٥ و٨٥، نجد ٥٧٪ بالنسبة للكويتيين، تشكل الأمية نسبة كبيرة الذين يكتبون ويقرأون فقط.

الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعة التي اعلنت عن وجودها في بنية السكان الكويتيين ٦٥ بدأت تتغير الحالة بالنسبة للسكان الكويتيين، مع وجود نسبة كبيرة من الأميين والذين يكتبون ويقرأون فقط، أما بالنسبة للجامعة والثانوية من الواضح أن ٥٧ ـ ٦٥ ما زالت أقل بكثير من المستويات الأخرى، سنة ٨٥ الحالة التعليمية تغيرت كثيراً بين السكان الكويتيين، وهنا مقارنة بين الكويتيين وغير الكويتيين، وهنا نجد أن الفارق شاسع جداً، وهذا أثّر كثيراً على مشكلة العمالة التي أدت إلى وجود أكثر من ٨٨ من جملة العمالة من غير كويتيين، وهذه النسبة في تزايد وحتى الخطط الخمسية غير متفائلة بمشكلة العمالة في الكويت بحيث سيطرت المستويات الغير كويتية على الكويتية.

حاولنا نعرف طبعاً عدد الطلاب في المدارس الحكومية، الفئة الكبيرة بين ٦٢ و٦٣. وبين ٨٤، ٨٥، النسب أمامنا واضحة جداً بين الكويتيين وغير الكويتيين في المدارس الحكومية. وفي الحقيقة من الآثار الاجتماعية للنفط في قضية التعليم وجود أغلبية ليس على المستوى العام بين عدد الطلاب في المدارس الحكومية، وإنما على مستوى الوحدة التعليمية الصغيرة جداً بالنسبة للفصول، كثيراً ما نسمع أبناء الكويتيين يقولون بأننا نشكل أقلية صغيرة جداً في الفصل بحيث لا يتعدى عدد الكويتيين في كثير من المناطق من ٤ ـ ٥ طلاب في الفصل الذي يتكون من حوالي ٣٠ ـ ٤٠ طالباً أو طالبة، طبعاً عدد المدارس الحكومية، رياض الأطفال، الابتدائي، المتوسط والثانوي، ونرى التغيير الكبير الذي حصل في عدد المدارس من ٢٤ إلى ٧٨ بالنسبة للرياض، الابتدائي ٢٣ إلى ٩٠، المتوسط من ٢٦ إلى ٧٧، الثانوي من ١ إلى ٤٨. المجموع من ١٢٩ إلى ٥٢٧، ونرى نسبة الزيادة ٩٤٪ بين ٦٢ ـ ٦٣، ٧٢ ـ ٧٣، ١١٥ من ٨٤ ـ ٨٥، هنا برزت في الحقيقة مشكلة التعليم في الكويت، ظهور المدارس الأهلية، وهذا مرتبط تماماً بمشاكل الهجرة ومشاكلها في الكويت. بحيث نرى مدارس عربية ومدارس أجنبية في الكويت.

رياض الاطفال	٣٨ العربية	٢٦ أجنبية
الابتدائي	٥٠	٢٩
المتوسط	٢١	٢٨
الثانوي	٢٥	١٧
المجموع	١٤٤ مدرسة عربية	و١٠٠ مدرسة أجنبية في بلد صغير في الكويت.

وهذا شيء ندركه بالنظر، طبعاً المساكن عندنا قفزت، ونحن حاولنا أن نرى على مستوى المحافظات، ونرى النسبة للكويتيين وغير الكويتيين لنتعرف على عمق مشكلة الإسكان في الكويت، وكلها في الحقيقة أثراً من آثار النفط غير المباشرة، نحن عندما نتكلم عن الآثار الاجتماعية في الكويت، كما قلت في بداية المحاضرة، أثر النفط سواء اقتصادياً أو اجتماعياً، أثر غير مباشر، يتمثل في قنوات متعددة، النفط يتمثل عندنا أثره في الكويت، كأنه بسائل يمر بقنوات ينتج عنه المحطات في نهاية هذه القنوات، ونتيجة لتصدير نسبة كبيرة من انتاج النفط خام، ونحن نصنع نسبة قليلة جداً من هذا الانتاج، ولذلك فكل آثار النفط تتمثل في السيولة النقدية للنفط في الكويت، ولذلك نحن نرى عندما تغيرت أسعار النفط، وانخفض الكثير من انتاجيته، نجد في السنوات الأخيرة وصلت إلى العجز في ميزانية الدولة، لقد كان العجز كبيراً جداً في بلد عدد سكانه المحليين لا يزيدون عن ٧٠٠ ألف نسمة.

آسف لقد أطلت عليكم، ولكن كما تعرفون النقاط متعددة في وقت قصير، فأرجو المعذرة، إذا لم أذكر بعض النقاط في هذا الموضوع.

مقدم الندوة...

أيها الإخوة والأخوات نستطيع أن نلخص محاضرة الأستاذ الدكتور عبدالرسول موسى بثلاثة محاور:

المحور الأول: تحدث فيه عن قضايا السكان والهجرة من الخارج على وجه

التحديد. وكيف أن هذه الهجرة أدت إلى البطالة بين الكويتيين، وهي ظاهرة جديدة، وغريبة عن المجتمع، وظاهرة سوف تتفاقم لكون الحكومة هي صاحبة العمل الأول، وطالما أن القطاع الخاص يخضع لمبدأ العرض والطلب، فإن المشكلة هذه سوف تتفاقم ما لم يكن هناك تدخل مباشر، هذه قضية أساسية أشار إليها الدكتور بشكل غير مباشر لكنها حقيقة معدل العائلة، نتمنى أن يكون معدل العمالة مرتفعاً بين الكويتيين لنخلق التوازن بالتركيبة السكانية كما طمحت إلى ذلك الخطة الخمسية. لكن معدل العائلة الذي بين غير الكويتيين مرتفع أيضاً. من المعروف أن هجرة العمالة دائماً تكون للعمل، وبالتالي هم معسكر أو مجموعات العزاب الذي يأتون للعمل ويعودون ثانية، لكن عندما ارتفع معدل العائلة بين المهاجرين للعمل ١ ـ ٨، وتبقى مشكلة كذلك أيضاً هي عملية استيطانية. هذه هي إحدى القضايا أيضاً التي أشار إليها الاستاذ الدكتور.

المحور الثاني: قضية الإسكان، وهي الشغل الشاغل بطبيعة الحال لكل المواطنين، وكيف أن المستويات خلقت النوع والطبقية داخل المجتمع النموذجي والدخل المحدود، والاستثماري غير الكويتيين، وخلقت نوعاً من العزلة، ما بين الكويتي وغير الكويتي، وبين الكويتي والكويتي، هذا الوضع السكاني أو الإسكاني أو هذه الفلسفة، لا أستطيع أن أتكهن أو أن يتكهن المرء ويتكهن عليه الأستاذ المحاضر، ماذا تكون عليه الخطة الخمسية الرابعة للسكان، هل يستطيع أن يعيش بهذه العزلة، ونحن نجد أن المناطق التي كان فيها الكويتي بدأت تتقلص وينشروا في وحدات منعزلة، إذا كانت الخطة الخمسية الرابعة للإسكان؟ في يقيني إذا وزعت القسيمة في حدود ٢٠٠ متر سوف يكون عجز، هناك عجز في قطعة الأرض، فما بالك إذا وزعت على ٤٠٠ متر، فإن العجز يتضاعف، لا أريد أن أقول رقم العجز، فالجهات المسؤولة هي التي تعرف الرقم أكثر مني.

المحور الثالث: قضية التعليم، وتحدث الأستاذ الدكتور عن غياب فلسفة التعليم، وكيف أن التعليم العالي والتعليم الجامعي ينتقل من نظام إلى آخر يبحث عن هوية وهو يجد هذه الهوية، وكنت أتمنى من الاستاذ الدكتور أن يلقي الضوء على غياب قانون التعليم العام، وإن التعليم العام متروك أمره لسياسة

قد تخضع في كثير من الأحوال لأمور لا أستطيع أن اقنعها علمياً، قبل أن أترك الفرصة لكم للتعليق على محاضرة الأستاذ الدكتور أو من كل من يريد أن يسأل أو يعلق على أي جانب أن يتفضل إلى الميكرفون، ومعذرة نريد الاسم والوظيفة لسبب واحد، أن محاضراتنا نوثقها توثيقاً، ونصدرها في كتاب، ويهمنا جداً رأي المعقبين لأنها تمثل جزءاً من هذه الوثيقة العملية، أترك الفرصة لكم لأي سؤال أو رأي حول هذه المحاضرة التي طرحها الاستاذ الدكتور، تفضل.

تعقيب....

رئيس شؤون الموظفين،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة، في البداية نشكر الرابطة والأخ المحاضر على المعلومات القيمة ولكن للأسف الشديد، كأي انسان سواء متخصصاً في هذه المعلومات أو غير متخصص يجب أن تكون كافة المعلومات التي طرحت هي معلومات تدق ناقوس الخطر، فيما يختص بالتركيبة السكانية، يحضرني خبر في احدى الصحف، قبل عدة سنوات صدر في الإمارات العربية المتحدة قانون، وكان يمس بشكل مباشر الجالية الهندية، وللأسف الشديد هذا القانون تمت مناقشته في البرلمان الهندي، واحتجت الحكومة الهندية على هذا القانون، هذا الموضوع من خلال الأرقام ووصول عدد غير عرب بالنسبة للسكان إلى ٢٣٪ في سنة ١٩٨٥، أعتقد أن الموضوع في جانب كبير من الخطورة، فما هي القرارات أو ما هي الخطوات التي يمكن للحكومة ان تتخذها في سبيل حسم هذا الموضوع... وشكراً.

*** تعقيب: ـ عبد الرحمن العوضي.....**

أشكر الدكتور على هذه المحاضرة والمعلومات القيمة والإحصاءات والبيانات المهمة، الحقيقة كما تحدث أن أثر النفط في المجتمع يتناول تحليل نفسية وسلوكية أفراد في المجتمع، من حيث السلوكيات الجديدة، وكيف نشأت هذه السلوكيات بسبب النفط، صحيح هناك أعداد كبيرة للمهاجرين أو الوافدين في

الكـويت، لكن أثر هـذا العدد، هـذا النـوع من المهـاجـرين، ودورهم في أي مرحلة من المراحل، هل كانوا في جميع المراحل نفس الدور واحتياجات المجتمع لهم بنفس النمط. في الاربعينيات كانوا قلة من المهاجرين في الثلاثينـات أيضاً، كـان المهاجـرون في الثلاثينـات والأربعينات يـأتون بقصـد البحث عن العمل، كانوا يأتون بشيء من الاستقـرار من المناطق المحيـطة، باستثنـاء فئة صغـيرة من العرب كانوا يأتون بقصد المساهمة في التعليم، عمالة محدودة، بعد الخمسينـات، أي بعد طفرة النفط، أصبح بيد المجتمع الكويتي سيـولة نقـدية نفـطية، بعـدما كان يسكن في بيوت من طين، وكان يسـير بنور السراج «الكـاز»، وكان ينتقـل من مكان إلى مكان نظراً لقرب البيـوت والأماكن عـلى الأقدام، وأصبـح نتيجة لوجود المـال يحتاج إلى أن يسكن في فيـلا، ويركب عـربات وسيـارات، وبيوت مكيفة ومضاءة، بطبيعة الحال هذا التكييف وهذه الإضاءة وهـذه السيارات التي تحتاج إلى الطرق تحتاج إلى من يخلق هذه الإمكـانيات، فـاحتجنا إلى المهنـدسين واحتجنا إلى الأطباء في المستوصفات بعـدد كبير، واحتجنـا إلى الفنيين، للبنـاء، واحتجنا إلى الفنيين لتصنيـع السيارات، فـإذن هذا المجتمـع بحاجـة ماسـة إلى هؤلاء الناس، هذه مرحلة، هل لهؤلاء الناس الذين نحن بحاجة ماسة أن يأتوا إلى الكويت كان لهم تأثير على سلوكيات الكويتيين؟ وماذا كان تأثيرهم؟

في المرحلة الأولى في الخمسينات، ومرحلة الستينات، نجد ان غير الكـويتيين كانت لهم السيطرة الكبيرة على كل الدوائر الحكومية تقريبـاً. وهذا معنـاه أصبح لهم دور قيـادي، وكـان لهم أثـر سلبي في نفسيـة بعض النـاس بـاتجـاه هؤلاء، وأصبـح هؤلاء هم المتحكمـين في المقـدرات، طبعـاً، من جهـة يحتـاج إلى المهندسين، ويحتاج إلى الإداريين وإلى المدرسين والفنيـين، هذا لا ينكـر، وليس موجود لديه كوادر من يحل محله، وبطبيعة الحـال هؤلاء الفنيون والكـوادر الفنية الموجودة في الدوائر المختلفة، لا بد أن يديروا بشكـل يكون فيـه تناسق اداري، بـاستثناء القيـادة العليـا، والبـاقي من غـير الكـويتيـين، فتصرفـاتهم وقـراراتهم وتنظيماتهم في طبيعة الحال تنبـع من أشياء تتعلق بـظروف العمل التي يحـدوها، هـذه المرحلة خلقت نفسيـة عند النـاس، ومشاعـر معينة عنـد النـاس، مـرحلة ثـانية: كـون النـاس يـأتـون ليبحثـوا عن أي عمـل، يشتغلون في أي مجـالات

تجارية، ويفتحون محالات تجارية، هذا يختلف، هذه النقطة كنت أتمنى أن يكون نوع من التعليق، وجود العدد، كان الناس في أفريقيا، عندما استقلت بلدان كثيرة، كينيا وغانا ونيجيريا وهذه الاماكن، كان هناك عدد كبير من الهنود موجودين هناك، الهنود الذين كانوا موجودين هناك كانت بيدهم مقدرات اقتصادية، هم أصحاب المحلات التجارية وأشياء كثيرة، فبعد الاستقلال صار رد فعل، فأهل البلد ليس لهم دور، فكانوا يقاومون هنا في الكويت هؤلاء الوافدين ليس في أيديهم المقدرات الاقتصادية، وبالتالي مجيئهم للاستفادة ليس إلا، يعني هم محتاجون، اما المقدرات فليست في يدهم، هذا مدلول له نتائج، في نقطة أشير إليها في حديث الدكتور، وهي أنه نتيجة الطفرة النفطية صار هناك نوع من ابراز الحالة الطبقية دخل المحدود، أو دخل المتوسط، لست أدري يا ترى هل في الثلاثينيات والأربعينيات، لم يكن هناك الطبقية، كان موجوداً بشكل واضح، وبالتحديد أصحاب السفن التجار الكبار الذين كانوا يعملون ومعهم العاملون بالسفر، السفر بالغوص، كعلاقات الإقطاعيين بين الفلاحين، اصبحت هذه عملية عكسية، فبعد الحركة النفطية وبعد ظهور النفط أصبح هناك نوع من الاستقلالية الاقتصادية لهؤلاء الناس، صحيح أن توزيع الدخل ليس بالشكل المتوزع أو بالشكل المتلاصق أو بتركيز فئة على فئة، لكن حتى الفئة المحدودة البسيطة التي اخذت هذا النوع من الكمية من الدخل أخذت بيتاً ذا دخل محدود، حصلت على راتب معين، وحصلت كذا، إذن حس هذا الفرد بالاستقلالية، لم يعد له حاجة إلى أن يكون تحت السيطرة مالك السفينة أو أي شيء، وهذا يحتاج إلى توضيح، لا أستطيع أن أطيل أكثر من هذا.

شكراً.

تعقيب: ـ داود سليمان.....

باعتقادي أن الدكتور عبد الرسول لم يعط الموضوع حقه بنظري لأهمية هذا الموضوع، أو تأثيره على الحياة المعايشة، اعتمد الدكتور عبد الرسول على أرقام غالباً في سنة ٨٥، وغالباً هذه الأرقام والإحصائيات الرسمية تردد أن هذه

الأرقام غير دقيقة من الناحية العلمية، وتردد أن بعض هذه الأرقام غالباً ما هي محكومة باعتبارات أمنية، والأرقام الحقيقية بالعمالة والمهاجرة لم يُمَكّن حتى الآن، المثل الثاني، وأنا داخل العمل كزملائي الاكاديميين، طرح القضايا ودور الطرح في الحلول أو المخارج منها، الاستاذ في موقعه في جامعة الكويت، وثقله الأكاديمي لحد الآن هو جزء من الشكوى، الشكوى التي نشكو نحن منها، ولا يوجد أي مخرج لذلك، وهناك دائماً اتجاه عام بإلقاء اللوم دائماً على النظام، دون تحديد أسباب العلة، وغالباً الأسباب تجدها فنياً، نحن كأفراد فاعلين في المجتمع ومؤثرين فيه، الهجرة لم تكن تنتهي إلى الكويت من باب حكومي بل من الباب الشعبي سواء عن طريق الخدم والسواقين، والمدرسين، والعمالة، والموظفين في القطاع الخاص، البنوك وخلافه، هذه القضايا لم تطرح جدياً، ولم تطرح لها حلول، يعني كنت أتمنى أن الدكتور يعطينا مدخلاً تاريخياً صغيراً إلى المجتمع الكويتي، أساساً وهو مجتمع هجرة، وهو انتاج هجرة من دول عربية إلى حد ما، متجانسة تاريخياً وثقافياً إلى حد ما، ورغم هذا ظل نوع من عدم الانسجام الذي يطفو أحياناً لأسباب الاعتبارات من حين لآخر. كنت أتمنى أن يتناول كما ذكر الاستاذ العوضي تأثير النفط الاجتماعي على نفسية المواطن الكويتي وعلاقاته مع الآخرين، وهذا الاتجاه يمكن أن تكون قد غفوته الأنظمة لأهداف سياسية وأخرى، لأني أنا مواطن كويتي وهذا حقي، أو مواطن خليلي وهذه الثروة من حقي أن أتمتع بها، وأن الآخرين منافسون لي. . . . التخطيط العمراني، أذكر أن احدى الصحف المحلية ذكرت مرة أن حتى التخطيط العمراني له اعتبارات أمنية فيه، وذكرت منطقة حوليّ كمثال، إنه معمول بطريقة هندسية فيما لو صار أي عمل أو إخلال بالأمن كان يمكن تطويق هذه المنطقة من مداخل معينة، وحتى الآن إذا رأيت طريق خط السير السريع وهو التخطيط بعيد حتى عن احتياجات المجتمع الكويتي، باعتبار أن الشركات، شركات وافدة، وعمالة وافدة ومهندسون وافدون، هم الذين قاموا والحكومة ما عليها، إلا أن تدفع فلوساً، ولا تجد الا حلاً واحداً من ناحية روضة على حوالي، وبعد ذلك، الوقفة كثيراً امام التوزيع الطبقي في الكويت، بأنه مجتمع ارتضى نظاماً اقتصادياً حراً، فبالتالي إنه ذو الدخل المحدود أو حتى الدخل

المتوسط وخلافه فهذا نتاج سوء توزيع الثروة، انتاج الاقتصاد الحر سمه ما شئت، لكن اعتقد هذا التمدد من الكويت إلى الاحمدي وما بعده، هو نتاج حضاري، معنى هذا أنت لا تستطيع أن تحصر المواطن الكويتي ضمن نطاق السور انتاج حضاري بحدى اتساع في الكويت. . . .

شكراً.

تعقيب: جاسم.

في الحقيقة من الملاحظ بأن النفط دائماً متهم، طبعاً بدون شك ان النفط ساهم باجراء تغيرات كبيرة حسب الإحصائيات الموجودة على التركيبة السكانية في الكويت، وفي منطقة الخليج وحتى بالعراق، لكن النفط هو جزء من السياسات، والسياسات موجودة، وتفتقر دائماً للتخطيط، فالتخطيط المركزي هو يمكن ان يعكس أو ينطوي عليه أن نفهم طبيعة السياسة الموجودة، أنا لا اتجه إلى اتجاه فصل دولة أو حكومة عن الشعب أو الطبقات الشعبية، الحكومة شكل من أشكال السلطة لشريحة معينة من شرائح المجتمع، طبعاً كان بودي أن الدكتور المحاضر ان يكلمنا أو يحدثنا عما وراء الإحصائيات، نحن نريد أن نفهم ما وراء هذه الإحصائيات.

أو ما هي الإجراءات في المستقبل، طبعاً نلاحظ بأن الدكتور تحدث عن الخصائص الديمقراطية، ولم يشر إلى الإنفاق، وفي نفس الوقت الإحصائيات إلى القوة العاملة وتوزيع القوة العاملة حسب النشاط وحسب المنهج على سبيل المثال، لأن من المعروف أن سنة ١٩٨٥ زادت نسبة الإناث من الآسيويين، وهؤلاء العاملون دائماً في الخدمات وخصوصاً في الخدمة المنزلية. طبعاً في إشارة إلى الذكور لكن الذي يمكن ان نتطرق إلى ماهية تغيير زيادة الإناث على الذكور في السنوات الأخيرة؟ وما هي تأثيراتها؟

وشكراً

تعقيب: رشيد الفيل ـ جامعة الكويت.

شكراً للدكتور عبد الرسول موسى على هذه المحاضرة القيمة.

لمحاضرة الأثر
الاجتماعي للنفط

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة الثانية ١٩٨٨/٣/٢٢

مثل ما قلت من قبل، فلا بد مع هذا الكبير أن تأتي العمالة من جميع الجوانب، مشكلة مهمة كان يجب أن ينتبه إليها من يجلب العمالة أن تكون هناك اتفاقية، ما بين الدول المصدرة للعمالة، والدولة المستقبلة، وهذا مع الأسف ما لم يكن، وتجلى هذا بالإحصائية التي قدمها الأستاذ على نسبة الأمية الموجودة بين العمالة الوافدة، لأن الأمية في الوقت الحاضر حسب احصائية ١٩٨٥، الأمية ومن يقرأ ومن يكتب فقط ٥٢٪ من العمالة الأجنبية، وهذا شيء كثير، يعني أنا عملت بنفسي على أن أخلق مشكلتي، وهذا هو الواقع وكان يجب أن تنتبه لها من الأول، بحيث أنا أختار العمالة التي أريدها، وبالاختصاصات التي احتاجها، وليس اعتباطاً أبداً، هذه نقطة مهمة كنت أريد، بصراحة أنا عندي ثقة كبيرة جداً بالإحصائيات الرسمية للدولة، وأنا تتبعت الاحصائية من أول يوم إلى الآن، رأيتها دقيقة، ولو روجعت لرأينا الدقة في عام ١٩٨٥، كان نسبة العمالة الموجودة ٦٧٠ ألفاً، وأعطي بالدقة العمالة الأجنبية الموجودة التي زادت عن نسبة العمالة العربية في عام ١٩٨٥ م، هذه الآن موجودة، قبل أن يتغير الميزان في عام ١٩٧٥، كان الأغلبية للعمالة العربية، ومن ثم تغير الميزان للعمالة الأجنبية، إن شاء الله تتمكن الدولة من ان تتغلب على هذه المشكلة، بتعليم الانسان الكويتي، بتعليم الانسان العربي وتؤهله مهنياً، بتعليم المرأة بإشراكها للعمل، لأن غير معقول ٥٠٪ معطل ٣٪ فقط يعمل والباقي عاطل، هذا غير معقول في

بلد يشكو من نقص السكان، الاستاذ المقدم قال: إنه موجود بطالة ما بين الكويتيين. هذا صحيح، الآن يوجد ٥٣٨ ألف عامل أجنبي و٣٢٠٠ عاطل كويتي من حملة الشهادات، الا تتصور حضرتك ـ أنه يوجد خطأ في التخطيط أن ٥٣٨ ألف عامل أجنبي يفقد ٣٢٠٠ عامل كويتي عاطل عن العمل، خطأ في التخطيط أو شيء من هذا القبيل... يجب ان ننتبه له.

بالنسبة للإحصائيات كانت حلوة جداً بالنسبة للنوع، في الواقع هذه اشارات... في عام ١٩٥٧ كان هناك ٣٥٦ رجلاً أمام كل ١٠٠ امرأة من غير الكويتيين، حاولت الحكومة معالجتها فعلاً فأعطت اقامات طويلة الأجل فعولجت، لكن في ١٩٨٠ رجعت، لان حدد من يأتي بعائلته يجب ان يكون مرتبه ٤٠٠ دينار ورفعت إلى ٦٠٠ دينار، ولذلك، الآن عادت نسبة ١٦٨ رجل لكل ١٠٠ امرأة.. على كل ان شاء الله تحل.

بالنسبة للإسكان، في الواقع كان يجب على الدولة أن تبقي الأساس، حتى توزع عليه المساكن، ووجدت أحسن أساس هو الربط مع الوظيفة قالت هذا الدخل محدود، وهذا متوسط، ولكن في عام ١٩٨٠ ألغيت هذه، الآن لا دخل محدود ولا دخل متوسط ألغيت بيوت حكومية لأنها عملت نوعاً من الحساسية والحكومة لا تقصد أن تعمل حساسية وتفرق بين الناس بتوزيع البيوت، والآن كل شيء إن شاء الله استقر.

بصراحة الدولة، نحن في الكويت، أنا لا اعتقد أن عندنا مشكلة إسكانية في الكويت، الدكتور عبد الرسول له دراسة حلوة عن الاسكان في الكويت وكان فيها مقدمة جميلة جداً، ان مليونين في مصر يعيشون في القيود، و٧٠ مليوناً في الهند يعيشون في الشوارع، ٦٠٪ في كلكتا معتدين على أراضي الغير، وهذا لا يوجد عندنا على الرصيف أو الحدائق، الواقع المشكلة الأساسية في رأيي الطبيعي أنا، انا طبعاً عندي دراسة ان شاء الله قريباً ستخرج في كتاب «الإسكان الحكومي ومشاكله في الكويت» عن مشكلة التمليك لا أكثر ولا أقل، وليس بالنسبة اسكان بالنسبة للتعليم، التعليم جيد، كنت اتمنى فعلاً أن تكون المدارس الاهلية أقل بكثير من هذا، أتذكر انني سألت امريكياً.. كيف تغلبتم

على جميع الجنسيات التي دخلت الولايات المتحدة. . فكانت اجابته: اعطيناهم ثقافة عالية جداً بحيث طغت على ثقافتهم، فاضطروا ان يأخذوا ثقافات امريكية. . إن شاء الله نعمل في مدارسنا ثقافات عالية جداً. . وشكراً، عايد. .

أولاً: أشكر الرابطة حقيقة

وأشكر الأستاذ الدكتور عبد الرسول على المحاضرة، أود أن أوجه السؤال إلى الدكتور موسى، يبدو ان التخصص الجغرافي كان ضاغطاً عليك أكثر من عنوان المحاضرة، وأنت معذور في هذا لأن مسألة الأرقام والتوزيع وغيرها، فهذه تهم الاخوة الجغرافيين، أما لطلبة العلوم الاجتماعية الأخرى موضوع التحليل حقيقة تهم أكثر طبعاً.

مثال كما تفضل الإخوان، يمكن أن يظل النفط متهماً، ولكن أيضاً كما تفضلوا النفط لا يرسم سياسات ولا يصدر تشريعات ولا يتخذ قرارات، نحن الذين نعمل ذلك، خاصة الناس الذين هم في موقع اتخاذ القرارات التركيبة السكانية التي عرضها المحاضر، حقيقة مخيفة، خاصة إذا عرفنا أن هناك ١٤٠ جنسية موجودة في بلد صغيرة مثل الكويت، وعندما تعرف أيضاً أن هذه الجنسيات لا تربطها الكثير من الروابط، يعني كل مجموعة تربطها لغة ودين وعادات وتقاليد إلى حد ما، لكن الإخوة أو العمالة الوافدة من بلدان أخرى روابطها ضعيفة، صحيح أن المجتمع الكويتي يبدي نوعاً من العزلة حقيقة تجاه غير الكويتيين، وإذا اتخذنا الديوانيات كمعيار، نجد ان الديوانيات إلى حد كبير مقتصرة على الكويتيين إلى درجة كبيرة، ويستثنى منها حتى الأشقاء العرب، هذا حقيقة، وهو أيضاً أحد الأدلة أن الكويتيين أصبحوا في موقع شبيه بموقع الدفاع عن الهوية المحلية، وخوفهم من ذوبان هذه الهوية.

طبعاً نجد ظاهرة أُخرى، وهي ظاهرة الخدم، وهي طبعاً من آثار النفط لهذا المجتمع، الخدم حقيقة إذا قسنا أو إذا رأينا المرأة العاملة، وما زالت نسبتها متدنية واقصد بالمرأة الكويتية، ومع ذلك ليس عندي احصائية عن الخدم، لكن عدد الخدم أصبح ظاهرة تستحق الدراسة، ليس لأنهم يشكلون خطراً على

ثقافة الأطفال، ولكن لوجودهم سواء لأسباب أمنية أو أسباب معيشية بالنسبة للأسرة، هم موجودون الآن ليحلوا بكل أسف محل الوالدين، ولو سألت كل الأمهات يقلن: - «إن أولادي يأتون بالدرجة الأولى ولكن العمل...» لكن حقيقة لا الأم ولا الأب يعطي وأقولها بشكل شمولي، لإننا نرى حالات كثيرة، إن الخدم يتولون مهمة الوالدين وهذا هو الخطأ بعينه، لأن الأم إذا كانت تعمل في النهار مثلاً أيضاً، فبعد الظهر يجب أن يكون عناية بالأطفال، وهذه الحقيقة بكل أسف غير موجودة.

ما أردت حقيقة أن أصل إليه ليس ما اتخذت من هاتين النقطتين فقط، ولكن نحن يجب أن لا ننبهر بالأرقام، ونتحدث بالأرقام فقط، علينا أن نناقش ما وراء الظاهرة، هل العمالة الأجنبية موجودة فقط لأننا بحاجة لها، فيها جانب من الصحة، لكن هناك أيضاً أسباب اقتصادية وطبقية بالتحديد، العمالة الأجنبية هي التي تؤجر العمارات الشاخة الموجودة، العمالة الأجنبية هي التي تشتري السيارات والبضائع، ولو سألت من يملك السيارات، ومن يملك البضائع، ومن يملك العمارات، تعرف السبب لماذا العمالة موجودة؟ ولماذا الكويتيون عاطلون عن العمل؟ ولماذا لا يستطيعون الاستغناء عن العمالة الفائضة، من زمان ونحن نسمع لا بد من تعديل التركيبة السكانية؟ لا بد أن يكون الكويتيون أغلبية، ولكن ثق تماماً أن سنوات ستمر، سنوات طويلة جداً، والكويتيون أقلية في المجتمع الكويتي، أنا لست إقليمياً اطلاقاً، انا مع أن تكون هناك عمالة عربية، وأصر على هذه العمالة العربية بثقافتها، ولكن أيضاً هذه العمالة العربية تميز ضدها وبكل أسف شبه عنصري.

لماذا العمالة العربية أو حتى العمالة الأجنبية، طالما نحن محتاجين إليها تحديداً، لماذا لا نعمل بالأجور مع العمالة الكويتية؟ لماذا جئنا وعدلنا قانون الخدمة المدنية وقلنا، يتساوى في الموظف الكويتي والموظف غير الكويتي في الأساسي، وجئنا بالعلاوات الاجتماعية وعلاوات الأولاد وكثير من العلاوات، وجعلناها تقفز أكثر من ١٤٠٪ زيادة عما كان.

يعني القانون الأخير أو سلم الرواتب صار أسوأ من السابق، وتميز ضد العمالة غير الكويتية.

في الحقيقة يجب أن نتفهم هذا التوجه، بهذا المعنى، هذا فهمي للموضوع، لو قلنا للكويتيين: ـ «ساويناكم بالعلاوة الاجتماعية «نضحك مع غير الكويتي ونقول «ساويناكم بالراتب الأساسي»، فأنا أتصور أن المسألة بتحليلها أن هناك مطلباً اقتصادياً وطبقياً لوجود العمالة غير الكويتية بهذا الشكل المكثف، ويفترض أن يبدأ التحليل على هذا الأساس، على أساس يمكن للمتخذي القرار أن يرون حلاً للموضوع.. وشكراً.

نعطي الكلمة الآن للاستاذ الدكتور عبد الرسول موسى للرد على الاستفسارات والملاحظات:

ـ في الحقيقة شاكر جداً للنقاط الكثيرة التي هي أمامي على ورقة بيضاء.

في الحقيقة أحب ان أقول شيئاً قبل ان أرد على الاستفسارات، يمكن في منتصف الستينيات كان خبير هولندي في الولايات المتحدة يعطي مشورة للحكومة الكويتية بالنسبة لتخطيط البرنامج وقال الخبير... بان في منتصف السبعينيات أو بداية السبعينيات سوف تكون محدود المنطقة الحضارية نهاية الدائري الثاني... وكان بالطبع قد استند في «نبوءته» إلى أن العمالة الوافدة موجودة في الكويت لتقوم بمهمة إرساء المرافق الخدمات الأساسية، وعندما تنتهي الدولة من مد هذه الشبكة المهمة جداً والحضارية جداً في المجتمع للخدمات الأساسية، هنا تنتهي مهمة معظم العمالة الوافدة، طبعاً هذا عندما يقرأ الواحد تقرير هذا الخبير ويدرس الوضع الحالي طبعاً يقول ان هذا الخبير ليس بخبير، انما الذي حصل بالنسبة.

ان كثيراً من الإخوة قد ركزوا على نقطة ان العمالة الوافدة أو الهجرة أصبحت جزءاً من الحالة الاقتصادية ومن التركيبة الاقتصادية في البناء.

فلو أخذنا قراراً في الكويت اليوم ان نخفض المهاجرين إلى نسبة معينة أو نسبة واضحة جداً في الفترة القصيرة، البيئة الاقتصادية تتعرض للخطر، فإذن الحقيقة مثلاً ما ركزوا الإخوان على التخطيط، أساسيات التخطيط لم تكن واضحة.

في الحقيقة أحد الأخوان وكان أول المتحدثين قال اننا كباحثين أكاديميين لا

نضع حلولاً، وهذه حقيقة إذ لو نضع حلولاً لانتهت المشاكل من رمن ولو ترى الصحف بصورة يومية لترى عشرين محاضرة في الأسبوع.

وكان من زمان حللنا مشاكلنا، انما الاكاديميون عليهم أن يتلمسوا ويلقون الضوء على المشكلات، واما صاحب القرار السياسي والأجهزة التنفيذية هي التي يمكن أن تستفيد من الدراسة والبحوث، باختصار هناك نقطة ركز عليها الأخوان وأنا لم أقصد حقيقة بالطبقية بتطبيق مفهومها الاجتماعي والاقتصادي يتصورون انما في الإسكان كمظهر من مظاهر الحضارة أو كمنطقة حضارية. فأنا عندما آتي على المناطق مثل الشامية والشويخ وأرى الفلل الشاهقة والرخام المغطي المساكن، ثم أذهب لمناطق مثل الصباحية، المساكن المحدودة والبيوت الصغيرة، بالتأكيد هناك طبقية في الاسكان، هذا شيء واضح لأن في مظهر يختلف تماماً، وأنا سمعت هذه القصة أكثر من ١٠ ـ ١٥ سنة ان الطالب الذي يسكن في بيوت ذي الدخل المحدود عندما يركب الباص وينزل قبالة الفيلا ثم يمشي إلى البيت، طبعاً هذه القصة لها مغزى اجتماعي واضح جداً، ان البيت من ذوي الدخل المحدود، نحن لا نقصد بقضية الطبقية وإنما فقط نقول ان هذا ما أحدثه النفط، بعض الإخوة يقولون، الاخ عبد الرحمن يقول، كان تغطية في المنشآت بينما كنا نتمشى في الفريج لم نكن نرى ان هناك بيت من رخام فخم أو بيت من الدخل المحدود، البيوت واحدة متواضعة وندخل الدواوين، انما اليوم النفط اعاد توزيع الدخل والتثمين، الأخ الدكتور غانم أجاب أمس بما يجعلنا في غنى عن الخوض في هذا الموضوع وضم الكثير في الثمين، والتثمين كان في مرحلة المراحل الأولى ان الناس الذين يسكنون في مدينة الكويت ثمنت بيوتهم على أساس ان تبني بيوت، فلل، يمكن الاستفادة في الأرض، بكم دينار، فيتزوج أولاده، أو الأب يتزوج، انما بقية المراحل الثانية هي التي أحدثت طبعاً قضايا بالنسبة للعمالة حقيقة، هذا أخطر موضوع، وخاصة في الكويت، لأن العمالة أو الهجرة أساساً موجودة، ولان في عمالة، لسنا بلداً سياحياً انما نحن بحاجة ماسة للعمالة الأجنبية، اضافة إلى المستويات التعليمية والاجتماعية وهي قليلة جداً، انها تستطيع ان تقوم بتنفيذ البرامج الحكومية، بطموحات حكومية، أو طموحات أفراد خاصة، القوى العاملة

بالتأكيد لها مشاكل، ليس في الكويت بل في كل المجتمعات التي تتعرض لعمالة واحدة، في بريطانيا، البريطاني يفضل ان يشغل غير بريطاني في أجر منخفض وفي أي وقت يقول له اطلع، اذهب، لا توجد هناك رقابة ولا نقابة، ولا أي مؤسسة داخلية، وفي فرنسا نفس الشيء في التعامل بالعمالة العربية المغربية، ويستخدمونها في كثير من الوظائف والمهن حتى جاءت وكان اتفاقهم ـ في السوق الأوروبية المشتركة ـ ان يستخدموا العمالة الأوروبية، وأصبحت هناك مشكلة سياسية بين الجزائر والمغرب وتونس وبين بعض الدول الأوروبية وصلت إلى اهتزاز العلاقات السياسية، وإلى تنظيم ورجوع العمالة المغربية العربية حتى دول المغرب قالت، لا تبعثوا لنا المواطنين اليوم لاننا نريد ان نستعد لهم في المساكن وفرص العمل والخدمات، مئات الألوف واتفقوا معهم على تنظيم هذا.

بالنسبة للاتفاقيات التي قالها الدكتور البشير، يمكن هناك اتفاقات عمل بين الكويت والدول المصدرة لهذه العمالة، المشكلة في الكويت انها لا تستطيع ان تلجأ إلى هذا النوع من العمل، لأن العمالة الوافدة تعمل في كل الشرائح، من اساتذة الجامعة والأطباء إلى عمال النظافة، كم من الاتفاقيات والتنظيمات يمكن الكويت جربت في سنوات في فترة الاتفاقيات عمل بينها وبين جمهورية مصر العربية، وبينها وبين تونس، على أساس ان العمالة فقط في نطاق البناء والتشييد، لكن مع الأسف مشكلة العمالة، تنقسم إلى مستويات، فالعمالة المتدنية في المستويات مثل البناء والنظافة وهذا عامل خاص بالعمالة العربية، جاء ليحقق اهدافاً متواضعة جداً، يكفيني سنتين «ثم يترك الكويت ولا يقتنع بأكثر من سنتين العالم المصري يقول لا، لان احلامه متواضعة جداً وأهدافه متواضعة جداً، لكن الطبيب والمهندس يريد أن يبقى إلى الأبد، لأن أحلامه وأهدافه كثيرة جداً، ويريد ان يحقق أهدافه وهو في الكويت، لكن العامل المسكين يريد ان يبني بيته أو يفتح دكاناً، يبني كم غرفة في بيته ويعود، حقيقة ان الشرائح العمالة الوافدة لها مشاكل كثيرة، ونحن نقيم الموسم الثقافي لمناقشة الوضع، لكن نحن مضطرين فقط لأن نلقي الاضواء، والهجرة في الكويت بغض النظر عن بعض الشرائح مرتبطة بالعمل، وعندما يقل العمل سوف ترى تحركاً إلى الخارج.

الأخ الدكتور عايد، تفرغ بمشكلة العمالة العربية والأجنبية، حقيقة ان هذه مشكلة لكن نحن لا نستطيع ان نضغط على الناس لتشغيل العربي يأخذ ٢٠٠ دينار. . مع وجود عامل فلسطيني يأخذ ٤٠ ديناراً هذه مشكلة عويصة نحن لا ننادي بها، والواقع هذه مشكلة ولذلك فهذه المشكلة، لا ندخل في مطعم أو فندق في الكويت أو أي مكان الا ونجد فلبينيين، هذه المشكلة يجب ان نبحث لها عن حل، لأن في النهاية لن نجد عمالة عربية، إذا كانت الأجور هي المقياس لاستخدام العمالة، انا اعتقد لن تكون عمالة عربية لان الفلبيني مستعد ان يأخذ ثلاثين ديناراً طبعاً العامل المهاجر بالتأكيد ليست من طموحاته أو مستواه ولا يعمل بهذا الأجر، هذه المشكلة، اعتقد ان المعادلة صعبة جداً، ليست في الكويت فقط انما في كثير من الدول، كيف نحل هذه المشكلة، مشكلة الأجور تنتمي إلى العمالة الوطنية، حتى ندفع للعمالة الوطنية الكويتية كي يعملون بجميع المهن، أو بكل المهن، يجب ان نهتم بقضايا مثل قضية الأجور، فقضية الأجور ليست سهلة، ففي بريطانيا مثلاً نقول دائماً ونمدح الانجليز، يأخذ اجازة ليرتب منزله وحديقته، هذه ليست من طبيعته، مثل ما يقولون، لكن لانه لا يستطيع ان يحضر نجاراً أو بستانياً أو أي واحد ويدفع ايجاره معاشه لمدة لصبغ بيته.

حل مشكلة الأجور أولاً وخاصة أول ما بدأت في حل هذه المشكلة المانيا، بدأت هذه العملية،ونلقى الان العامل البريطاني في العمل صباحاً، بلباس العمل وفي المساء نرى انه مع وكيل وزارة، انما المشكلة في الأجور بالكويت يجب ان نهتم بحل هذه المشكلة.

آخر نقطة يمكن ان اتطرق لها، بعض الإخوان اخذوا عليّ المحاضرة استفدنا منهم كثيراً من النقاط، والبعض يقول لماذا لم نحلل، تحليل عميق للقضايا الاجتماعية والنفسية، ويمكن قضايا التحليل النفسي، الإخوان في علم النفس وعلم الاجتماع يمكن أن يقوموا بهذه المهمة ونحتاج إلى كثير من المحاضرات لنحلل قضية من قضايا التحليل الاجتماعي العميق.

فأرجو مع كل من حاولنا على الرغم من مشكلة الوقت، فالموضوع واسع

وعميق جداً حتى انه لا يمكن ان يكفيه كتاب، ونشكركم كثيراً على هذه الأمسية.

المقدم:

أيها الإخوة والأخوات باسمكم جميعاً وباسم الإخوة أعضاء مجلس ادارة الرابطة، وباسمي شخصياً أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور عبد الرسول موسى على هذه المحاضرة القيمة والعطاء الجيد، وأدعوكم للمحاضرة القادمة التي ستكون يوم الاحد ٣/٢٧ تحت عنوان «الأسرة في المجتمع النفطي» ويشارك في هذه الندوة كل من الدكتور عبد الرؤوف الجرداوي خبير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والأخ الدكتور علي الطراح أستاذ بجامعة الكويت.

وشكراً لكم

المحاضرة الثالثة

يوم الأحد: ٢٧/٣/١٩٨٨ م

الاسرة في المجتمع النفطي

د. عبد الرؤوف الجرداوي
د. علي الطراح

مقدمة

الأسرة نظام اجتماعي لاطبيعي تقوم على مصطلحات يقرها العقل الجمعي وقواعد تحددها المجتمعات الانسانية، يدعم ذلك تباين النظم الأسرية باختلاف الأمم والشعوب، وتزامن العصور سواء كان ذلك في نطاق الأسرة أو وظائفها، أو محور القرابة، أو اختيار الزوجين، وعدد الزوجات وحقوق وواجبات أفرادها، كما إن نظم الأسرة تلقائية تنبع من الجماعة وتخلقها طبيعة الاجتماع الإنساني وظروف الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فإن نظام الأسرة يرتبط بمعتقدات المجتمع والعرف السائد والنظم الاقتصادية والسياسية والتربوية والقضائية وينسجم معها في أداء وظائفه ونهج تطوره، كما ان الأسرة بالإضافة إلى تلقائيتها فهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري والوجود الاجتماعي حيث تدعو الفطرة إلى اجتماع كائنين لاغنى لأحدهما عن الآخر في اتجاه مستقر يقره المجتمع[1].

وقصة الحياه البشرية في تتابع مراحلها هي قصة رجل وامرأة منذ آدم عليه السلام يقول تعالى «يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما»[2]. . . فبداية تكوين الأسرة تأتي من الرغبة في الزواج بين جميع الكائنات

---

(١) علي عبد الواحد وافي: الاسرة والمجتمع ـ القاهرة ١٩٦٣ ص ١٦١.

(٢) البقرة ٣٥.

التي خلقها الله سبحانه وتعالى من انسان وحيوان ونبات «ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون»[1]. . . ويرشدنا الاسم إلى أن الزوجين هما عماد الأسرة خلقا من نفس واحدة ولذا، فان التآلف والتراحم من طبيعة الأسرة.

«يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساء»[2]. . كما ان المودة والتوافق والرحمة من أسس الحياة الزوجية «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون»[3].

١ ـ أنماط الأسرة

من حيث الشكل هناك الأسرة النووية وهي نواة المجتمع (Family - Nuclear) ويطلق عليها أيضاً الزواجية (Conjugal) أو الصغيرة وهي التي تتألف من الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين وينتشر هذا النوع في كافة المجتمعات في الريف والمدن في الدول المتقدمة والمتخلفة.

يحدث أحياناً أن تعيش عدة أسر زواجية معاً في مسكن واحد، أساس الترابط بينها زوج وعدة زوجات (Polygnous Family) وقد تنضم عدة أسر زواجية ترتبط فيما بينها برابطة الدم في معيشة واحدة، وتعاون اقتصادي، حيث يطلق عليها الأسرة الممتدة (Extended) أو المركبة (Compound) أو المتصلة، ومن صور هذه الأسرة استمرار الابن بعد زواجه في عائلة أبيه، وكذا البنت زوجها والأحفاد والبنات غير المتزوجات وأشقاء الزوج وزوجاتهم والأرامل وأبناء العمومة وبعض الأقارب[4].

وينتشر كلا النمطين في كافة المجتمعات، انما يوجد تباين في الدرجة عن مدى ما يشكله كل نمط في المغزى الوظيفي، مثلاً في المجتمع الأمريكي يسود

---

(١) الذاريات ٤٩.
(٢) النساء ١.
(٣) الروم: ٢١.
(٤) عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع (المدخل) القاهرة ١٩٧٧ ص ٤١٠
(٥) Broom & Selznick; sociology, The family by Ralph turner

النوع النووي خاصة في الطبقة الوسطى الحضرية، وفي مجتمعات اخرى فإن النوع النووي هو مجرد جزء من الأسرة الممتدة التي لها رئيس واحد وإقامة متجاورة، ويتقاسمون حياة اقتصادية متماثلة. . . وفي المجتمعات العربية والنامية خاصة في المناطق الحضرية أصبح الاتجاه لصالح الأسرة النووية، وتقلصت الأسرة الممتدة أو المركبة التي ارتبطت بالمناطق الريفية والبدوية. وقد أثر ذلك في قلة الارتباط الجمعي القرابي والتحرر من الضوابط غير الرسمية والتأثير في أنماط السلوك.

٢ ـ وظائف الأسرة.

تناول علماء الاجتماع وظائف الأسرة، وفي الصدد يرى عالم الاجتماع «كونت» «Konte» أن أهم وظيفة هي الوظيفة الأخلاقية التي ينبثق عنها معظم العلاقات الاجتماعية كالمشاركة الوجدانية والالفة، وتنشئة الأبناء والعواطف الغيرية التي تقوم على مبدأ «عش لغيرك» وصولاً إلى الكمال الأخلاقي، يلي ذلك الوظيفة التربوية التي تتعلق بتدريب قوى الطفل وملكاته وتقويم لسانه ومبادىء الدين الوضعي وتهذيب غرائزه وتزويده بالمعارف والفنون والآداب ثم الوظيفة الدينية التي تقوم بها الأم أساساً في مراحل متابعة (تطهير ـ الغطاس ـ العضوية الدينية ـ الزواج)[١].

أما E. Butterworth فيرى ان وظائف الأسرة التي كانت متعددة في الماضي لتلبية احتياجات أفرادها اقتصادياً واجتماعياً في حدود الوحدة القرابية الأوسع من الأسرة، والنواة قد تقلصت حديثاً بحيث تحددت في التنشئة الاجتماعية للأبناء[٢].

اما تيرنر A .Turner فيعترف بدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وتلقين الأبناء الأنماط السلوكية والثقافية، يضاف إلى ذلك تربية الأبناء ورعاية كبار السن ونقل التراث الاجتماعي للأجيال، ودفع الأفراد للعمل والإنتاج، وتحديد

---

(١) مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي ـ القاهرة ص ٤٤.

(٢) Butterworth: Social problems, suffolks, 1980 P.873

مركز الفرد في المجتمع، والضبط الاجتماعي، وإلزام أفرادها باحترام أحكام وأعراف الأسرة وإلا تعرضوا للنبذ[1].

ويرى بارسونز Barsons أنه رغم تقلص وظائف الأسرة الحديثة إلا أنه يبقى لها وظيفتين أساسيتين هما: التنشئة الاجتماعية وتكوين شخصيته البالغين من أبناء المجتمع.

بينما حدد Murdock وظائف الأسرة في أربع: الجنسية ـ الاقتصادية ـ الإنجاب ـ التربوية.. ويرى أنه بدون الوظيفة الأولى والثالثة ينقرض المجتمع، وبدون الثانية تنتهي الحياة وبدون الرابعة تصل الثقافة إلى نهايتها[2].

والواقع أن هناك تقلصاً لوظائف الأسرة المعاصرة عما كانت تضطلع به في الماضي من وظائف فيزيقية مادية كالتكاثر، ووظيفة اقتصادية للحماية، وأخرى ثقافية واجتماعية لتكوين الفرد وتربيته وتنشئته اجتماعياً، ذلك أن الوظيفة الاقتصادية تحولت من إنتاج إلى استهلاك، وقامت بالمهمة الإنتاجية مؤسسات أخرى، كذلك الحماية الجنسية أو المعنوية، أنشئت لها مؤسسات صحية وأخرى لحقوق الإنسان، والدفاع عن الحريات وتولت التعليم مؤسسات تربوية متعددة، وظل للأسرة مهمة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية.

والسؤال المطروح: هل يمكن القول بأن تقلص وظائف الأسرة في المجتمع المعاصر يؤدي إلى نوع من التفكك الأسري؟.. إذا جاز القول بأن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى التفكك في المجتمع انسحب القول على الأسرة، لكن الملاحظ أن تقسيم العمل أدى إلى دعم التكامل والتضامن الاجتماعي، وبالمثل فإن تقلص وظائف الأسرة أتاح لأعضائها ـ على حد تعبير Maclver في كتابه «عناصر العلم الاجتماعي» ـ لندن ١٩٢١ ـ تكوين رابطة أولية بين الزوجين تزكيها عاطفة نقية تجمع الحب بين الأبناء والوالدين بحيث أن هذه العواطف لا تجد لها تعبيراً حراً إلا في ظل الأسرة[3].

---

(١) Broom selzinick sociology (The Family) London 1965, P: 355

(٢) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة القاهرة ١٩٨٢ ص ١٨.

(٣) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ـ القاهرة ـ ١٩٨١ ص ١٧٩.

ويبقى بعد ذلك للأسرة عدة وظائف أساسية لا يمكن لأية مؤسسة القيام بها مثل:

أ ـ الإنجاب وصيانة السكان.
ب ـ تربية الأبناء ورعاية كبار السن.
ج ـ التنشئة الاجتماعية للأبناء.
د ـ نقل التراث الثقافي للأجيال.
هـ ـ الضبط الاجتماعي غير الرسمي والتقيد بأنماط السلوك.
و ـ تحديد المركز الاجتماعي للفرد بصورة تلقائية.
ز ـ دفع الأفراد للعمل والمشاركة الاجتماعية[1].

ويظل هناك حاجة إلى التعاون والتكامل والتساند بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى لتلبية احتياجات الفرد اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وأخلاقياً وجسدياً لتحقيق التوازن المنشود ولتكوين الشخصية السوية القادرة على العطاء، ومن ثم الأسرة القوية التي تتميز بالجو العاطفي والإشباع والعلاقات الحميمة وتنشئة أفرادها وتوجيههم بعيداً عن العزلة والتفكك والانحرافات السلوكية وصراع الأجيال والتخلي عن أهم وظائفها في رعاية الطفولة والشباب والمسنين والمعوقين مهما كانت المبررات.

٣ ـ التغير الاجتماعي والأسرة الكويتية:

التغير الاجتماعي هو التبدل أو التحول في النظام الاجتماعي، وهو من سنن الحياة، فليس هناك ثبات وإنما الحاصل تغير دائم، وتحول مستمر، سواء شمل ذلك التركيب السكاني أو البناء الطبقي، أو النظم الاجتماعية والعلاقات والقيم وأنماط السلوك، وقد خضع موضوع التغير للدراسة من قبل علماء الاجتماع وأفاضوا فيه من حيث عوامله ووسائله وخصائصه ونظرياته ومعوقاته وآثاره على الفرد والمجتمع ومن هؤلاء:

Parsons - Sorokin - Ogburn - Moore - Marx - Burgess - Maclver .

The Family (Turner) = London 1965

وقد خضع المجتمع الكويتي للتغير الاجتماعي منذ الخمسينات، ومنذ ظهور النفط بمعدلات ملحوظة ساعد على ذلك الإمكانيات المادية التي أتاحت التوسع في الخدمات وبرامج التنمية والهجرة الوافدة، والإقبال على التعليم والرعاية الاجتماعية لفئات متعددة من المواطنين، وقد شمل هذا التغير السلطة السياسية والإدارة والاقتصاد والنظم التربوية والحياة الاجتماعية والعائلية، ومن المعلوم أن التغير الاجتماعي ـ رغم الكتابات التي تركز على دور النفط الرئيسي في إحداثه كعامل اقتصادي ـ واقع لا محالة في المجتمع الكويتي بالنفط أو بدونه إنما يتمثل دوره وينحصر في الإسراع في عملية التغير.

وقد شمل التغير الاجتماعي لألاسرة حيث أن المجتمع قبل النفط كان يضم وحدات أسرية كبيرة تكاتفياً بالضرورة لمساهمة معظم أفراده في الإنتاج، فالرجل والمرأة والصبي يسهمون في العملية الإنتاجية حيث كانت تسود العائلة الممتدة (Extended) التي تضم عدة أجيال والعلاقات بين الأسرة وثيقة لوجود مصالح مشتركة مثل بناء البيوت وحفر الآبار وإقامة حضائر السمك، وكانت المرأة تقوم بأعمال إنتاجية كالخياطة ونقل المياه وطحن الحبوب ورعاية الماشية بسبب غياب الرجل عن البيت في صيد اللؤلؤ (الغوص) لمدة طويلة.[1]. وبعد ظهور النفط تغيرت طبيعة الإنتاج فتغير الإنتاج كما تغير بناء الأسرة من حيث الشكل واتجهت إلى الأسرة النواة (الزوجة والزوج والأبناء) Nuclear التي أصبحت تشكل ٥٩,١٪ وتقلصت الأسرة الممتدة حيث أصبحت تمثل ٢٢,٤٪ فقط[2].

وحصلت المرأة على التعليم وأقبلت على العمل، ونظمت التشريعات العمالية حقوقها، ومنحتها الأجر المساوي لأجر الرجل، وبعض الامتيازات الاخرى، واتجهت الدولة إلى رعاية الطفولة والعاجزين مادياً والمسنين والمعوقين مما كانت تقوم به الأسرة في الماضي.

وتغيرت إلى حد ما القيم والعادات الاجتماعية حيث تسامح المجتمع في خروج المرأة للعمل وملابسها، وظهرت الجمعيات النسائية التطوعية، واتجهت

---

(١) محمد الرميحي: البترول والتغير الاجتماعي ـ القاهرة ١٩٦٧ ص ١٩٩.

(٢) فهد الثاقب: حجم وبنى العائلة العربية والكويتية ـ جامعة الكويت ١٩٧٦ ص ٨١.

الأسرة إلى تفضيل السكن المستقل للأسرة الزواجية وضعفت سلطة الكبار على الأبناء، وتغيرت النظرة نحو الزواج المبكر وزواج الأقارب وفرضت ظروف الحياة الجديدة أعباء على الشباب من الذكور والإناث، مما أخر سن الزواج وظهرت المغالاة في المهور، وتكاليف الزواج والنظرة المتدنية للعمل اليدوي والحرفي.

والقضية الأساسية في التغير الاجتماعي هي التوازن أو عدمه، ما دمنا اعترفنا بأن الجانب المادي للثقافة يسبق الجانب المعنوي فإن المتوقع حدوث اختلال في الأجزاء التي يضمها الكل مثلاً ساهم النظام التعليمي في الكويت في إتاحة الفرصة لاستيعاب النساء وحصولهن على قسط مناسب (المتوسطة فما فوق ٥٢ ألفاً ١٩٨٠) إلا أن هذا لم يقابله دخول بنفس المعدل (٧٢ ألفاً ١٩٨٥). إلى قوة العمل (٢٤٨٠٣ سنة ١٩٨٥) رغم أن القانون يتيح ذلك والسبب يكمن في المفاهيم والاتجاهات المؤثرة حول دور المرأة التقليدي (الزواج ـ الإنجاب).

السؤال: هل تمثلت الأسرة الكويتية التغير الاجتماعي المادي (التكنولوجي) والمعنوي (القيم والعادات)؟ أم انها وقعت في هوة ثقافية C. Lag على حد تعبير Ogburn؟ الملاحظ أن استخدام الأدوات والآلات والأجهزة يتم بسرعة، أما القيم والعادات فإنها تمر بمرحلة ثبات نسبي، ويميل المجتمع إلى عدم تغييرها، ومن وجهة نظرنا فإن ذلك أفضل للاستقرار حيث أن خضوع العادات والقيم لتغير سريع يقلب المعايير وتختل بذلك الأوضاع لأنه ليس مضموناً ان تتجه نحو الأفضل.

والتغير الاجتماعي السريع قد تنشأ عنه أو تصاحبه مشكلات وسلبيات ما لم تهيء له المؤسسات الاجتماعية للتقليل من آثاره على الفرد والأسرة، حيث يتوقع أن تضعف العلاقات والروابط الأسرية ويقلّ تأثير الضبط الاجتماعي غير الرسمي ويتوارى التكافل والعون المتبادل، وتنمو الفردية وروح الاستقلال، ومن هنا تبدو أهمية العمل الاجتماعي والتوعية والإرشاد والتوجيه بأسلوب علمي موضوعي متزن.

ونستعرض فيما يلي بعض الملاح والنماذج التي طرأت على الأسرة الكويتية في

المرحلة النفطية في إطار التغير الاجتماعي مدركين وعورة الموضوع وعمقه وشموليته، مما يجعلنا قاصرين عن الإحاطة به في هذا المجال المحدود.

أ ـ الزواج

الزواج نظام اجتماعي يقوم على معيارين، الأول الشرعية ويقصد بها الإيجاب والقبول بين الطرفين في حضور شهود، والثاني نية الاستمرار في العلاقة الزوجية حيث تبدأ العلاقة بعد الإشهار في البيئة الاجتماعية، وللزواج مهما تباينت الثقافات طقوسه وعاداته في الإشهار والتسجيل وشروط الكفاءة، وتقديم المقابل المادي (المهر) وعدد الزوجات ونطاقه (أقارب أو غيرهم) وكيفية إنهاء عقد الزواج والتبعات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

من استقراء البيانات الإحصائية المتاحة (وزارة التخطيط) والدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي يمكن الخروج بالمؤشرات التالية حول الزواج:

١ ـ هناك اتجاه لانخفاض نسبة المتزوجين من الكويتيين بالنسبة إلى جملة السكان في سن الزواج (١٥ سنة فأكثر) حيث كانت النسبة ٦١,٢ عام ١٩٧٧ وأصبحت ٥٩,٣٪ عام ١٩٨٦... وهذا يعني تزايد نسبة العزوف عن الزواج بين الجنسين، أو بمعنى آخر تأخر سن الزواج حيث كانت النسبة في التعدادات المختلفة للذكور ٣٤,١٪، ٣٨,٨٪، ٣٩,٤٪ في التعدادات ٦٥، ٧٥، ١٩٨٥ على الترتيب، وقد يعلل ذلك بالتأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والإقبال على التعليم وعمل المرأة.

٢ ـ ندرة ظاهرة تعدد الزوجات واقتصارها على ذوي التعليم الأدنى، ففي تعداد ١٩٨٥ كانت نسبة من لديهم زوجة واحدة ٩٠,٥٪ ومن لديهم أكثر من زوجة (٢، ٣، ٤) ٩,٥٪ والمعدل يتجه نحو الأفضل في التعدادات المختلفة حيث كانت النسبة ٨٨,٥٪ عام ١٩٧٥، ٨٩,٥٪ عام ١٩٨٠، وبالإضافة إلى تغير التعليم في التأثير على ظاهرة التعدد، فإن النوع له علاقة أيضاً حيث إن الرجال الذين تزوجوا أكثر من مرة حوالى

٢٦٪ بينما النساء (مطلقات وأرامل) ٧٪ فقط لأن فرص الرجل المتزوج أو المطلق، والأرمل في الزواج أكثر من فرصة المرأة[١].

٣ ـ حجم الأسرة الكويتية في حدود ٨ أفراد في التعدادات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ حيث حاز هذا العدد على أكبر عدد من الأسر في التعدادات الثلاث (أكثر من ٦ آلاف أسرة)... وقد أوردت دراسة (١٩٧٦ ـ فهو الثاقب) اتجاه الأسرة الكويتية نحو الأسرة الزواجية النواة ٥٩,١٪، وتقلص الأسرة الكبيرة الممتدة لتمثل ٢٢,٤٪ فقط.

٤ ـ يؤخذ من البيانات الإحصائية انخفاض معدل المواليد الخام لكل ألف من السكان ٥٠,٥٪ إلى ٤٧,١ إلى ٤٥,٧ في التعدادات ٧٥ ـ ٨٠ ـ ١٩٨٥... وبالتالي تناقص معدل الخصوبة الكلية للمرأة من ٧,١٪ إلى ٦,٨ إلى ٦,٥ في نفس السنوات، ويصل معدل الخصوبة إلى اقصى درجة في المرحلة العمرية من ٢٥ ـ ٢٩ سنة في التعدادات الثلاثة.

٥ ـ حول سن الزواج للرجل والمرأة تدل البيانات والبحوث[٢]، على أن الاتجاه يميل نحو الارتفاع... فالذكور ٢٠ ـ ٢٤ سنة الذين لم يسبق لهم الزواج كانت نسبتهم في تعداد ١٩٦٥ (٦٦,٧٪) وأصبحت عام ١٩٨٠ (٧١,٨٪) وفي الفئة العمرية ٢٥ ـ ٢٩ سنة كانت النسبة ٧٢,٨٪ أصبحت ٢٩٪.

وبالنسبة للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج (١٥ ـ ١٩ سنة) كانت النسبة ٨٪ في التعداد الأول (١٩٦٥) وأصبحت ٨٠٪ في الثاني (١٩٨٠) وفي الفئة العمرية (٢٠ ـ ٢٤) كانت النسبة ١٦٪، وأصبحت ٣٩٪.

ويبلغ عدد الذين تعدوا سن الثلاثين دون زواج «١٩٨٠» ذكوراً وإناثاً ٥٥٥٠ يمثلون٥٨٪من الذين في سن الزواج بالمجتمع الكويتي، وعدد الذكور يفوق عدد الإناث مما ينفي وجود مشكلة (عنوسه) بالمعنى السائد، والذي تثيره الصحافة أو بعض الجمعيات والتي تدل على استمرار الميل

---

(١) وزارة التخطيط: خصائص الحالة الزواجية بدولة الكويت ١٩٨٤.

(٢) عبدالله غلوم: تأخر سن الزواج في المجتمع الحضري بالكويت ـ ١٩٨٧.

المحافظ بتفضيل الزواج المبكر، واعتبار السن المناسب لذلك للمرأة ٢٠ ـ ٢٤ سنة والرجل ٢٥ ـ ٢٩ سنة، إلا أن التغير الاجتماعي ومطالب الحياة وأعباءها والمغالاة في المهور وتكاليف الزواج والعوامل الطبقية والطائفية ومشكلات السكن والافتقار إلى مجالات الاختلاط والتعارف والتعليم وعمل المرأة، كلها عوامل تساعد على تأخير سن الزواج[١].

٦ ـ يتجه الفارق في العمر بين الزوجين إلى الصغر حيث كان الفرق ٨,٥ لصالح الرجل عام ١٩٦٧ وأصبح ٧,٢ سنة عام ١٩٧٠، ٥,٤ عام ١٩٧٥، ٤,١ سنة عام ١٩٨١ وهو اتجاه تتسم به المجتمعات الحضرية وزيادة التعليم للنوعين[٢].

٧ ـ يسود زواج الأقارب في نسق تفصيلي في الدول العربية بسبب العادات والتقاليد، خاصة قرابة الدم من أبناء العمومة والخؤولة لدعم الترابط الاجتماعي بين ذوي القربى (Endogmy) وما زال هذا الاتجاه مرغوباً في الريف والبادية وهو نظام اجتماعي تحكمه أوضاع اقتصادية، حيث يطلب من القريب مهر أقل من الغريب. . . ورغم ما يثار من النواحي الصحية حول مخاطر الزواج بين الأقارب في إظهار الأمراض الوراثية وما يحض عليه الدين من تشجيع الاغتراب حتى لا يضعف النسل، فإن الدول العربية تفوق غيرها في زواج الاقارب، أوربا وامريكا ١ في الألف فقط، اليابان وبعض المجتمعات الآسيوية ١٢، في مصر في الحضر ٣٤ وفي الصعيد ٧٠، وفي الكويت ٥٤ في الألف[٣].

٨ ـ أما عن الزواج من الخارج أو المختلط فتدل البيانات عن اتجاه الظاهرة للتذبذب حيث كانت نسبة الزوجات غير الكويتيات للكويتيين عام ١٩٦٧ ٢٨٪، ١٩٧٥ ١٢,٤٪، ١٩٨١ ١٠٪، ١٩٨٥ ٢٠,٧٪ ويمثل العام الأول أعلى معدل والعام قبل الأخير أقل معدل وهي عموماً تتراوح بين ١٥ ـ ٢٠٪ في المتوسط، أي إنها ظاهرة غير ثابتة إحصائياً وترتبط

---

(١) المرجع السابق.

(٢) وزارة التخطيط ـ خصائص الحالة الزواجية.

(٣) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ـ القاهرة ١٩٨١.

بالأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية، ومن أسبابها الانفتاح على العالم العربي وعمل المرأة وارتفاع مستوى المعيشة لدى الكويتيين، وغلاء المهور في الكويت مما دفع بعض القبائل إلى وضع حد أقصى له في الأيام الأخيرة[1].

وتثار بعض السلبيات حول هذا الزواج مثل هوية الأبناء وقوة الانتماء (خاصة في حالة زواج كويتية من غير كويتي) وارتفاع معدلات الطلاق بين الزواج المختلط (عام ١٩٨٠ نسبة الطلاق ٤١,٥٪ مقابل ٢٢,٧ للزوجة الكويتية عام ١٩٨٥ نسبة الطلاق ٥٧,٦٪ مقابل ٢٨,١٪ للزوجة الكويتية).

وقد دفع هذا الأمر بعض الجهات المختصة إلى اقتراح بعض الإجراءات والقيود للحد من هذا الزواج المختلط وذلك بهدف إتاحة الفرصة لزواج المواطنات (كذلك الحال في كل من البحرين والسعودية والإمارات).

٩ - يعتبر من السلبيات المصاحبة للزواج في الكويت ومن آثار الرفاه الاقتصادي والثروة التي أسهمت فيها عائدات النفط الاتجاه إلى المغالاة في المهور ومتطلبات الزواج بالنسبة للشباب (المسكن - الحفلات - السفر لقضاء شهر العسل في الخارج - الهدايا مما يعوق ذوي الدخل المتوسط والمحدود من الزواج المبكر والاضطرار إلى تأجيل الزواج أو الزواج من غير الكويتيات)، وقد سمعنا أخيراً عن إعلانات من بعض القبائل لتخفيض المهور إلى ٥ آلاف دينار مما يعني إنها كانت أعلى من ذلك بكثير، (يصل المهر في الإمارات إلى ٦٨ ألف دولار خلاف حفل الزواج الذي يتكلف مبالغ خيالية - حددت عمان أقصى مهر بـ ١٨٠٠ دولار، تقدم قطر قروضاً ومنحاً للشباب المقبل على الزواج - أنشأت السعودية صندوقاً لمساعدة السعودي على الزواج من سعودية بتقديم ٢٥ ألف ريال للحالة)[2].

---

(١) إدارة البحوث الاجتماعية والجنائية: مجلس الوزراء - سبتمبر ١٩٨٦.

(٢) البحرين - فوات سن الزواج ١٩٨٦ م.

كما تقدم الكويت معونة زواج للكويتيين قدرها ألفا دينار ـ يسدد منها ألف دينار فقط.

ب ـ الطلاق:

الطلاق معناه انهيار البناء الأسري وانفصام العلاقة الزوجية أي عدم اكتمال الوحدة الأسرية، ونظراً لآثاره السلبية على أفراد الأسرة حيث يفتقد الأبناء رعاية الوالدين وعاطفتهما واحتياجاتهم المادية والمعنوية، فقد قيدت الشرائع الدينية والقوانين الوضعية إجراءات الطلاق وحثت على دعم الأسرة وترابطها.

ونستعرض في النقاط التالية حجم مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي وأسبابها وآثارها:

١ ـ إذا نظرنا إلى معدلات الطلاق في الدول الأخرى نجد أنها في مصر ٢٥٪ من حالات الزواج وفي الولايات المتحدة ٢٦٪ وفي الجزائر ١٦٪ وفي السويد ١٧,٥ وفي فرنسا ١٠٪ وفي انجلترا ٧,٥٪.. أي أن هناك تفاوتاً حسب الثقافة السائدة والدين الذي يسمح أو يمنع إجراءات الطلاق.

وفي الكويت تتمثل المشكلة بين الكويتيين في الأرقام التالية:

	العدد	النسبة لحالات الزواج
١٩٦٣	٦٧٠	٣٤,٥٪
١٩٦٦	٨٣٤	٤٥,٨٪
١٩٦٩	٨٧٣	٤٥,١٪
١٩٧٢	٨٨٨	٣٨,٧٪
١٩٧٥	١٠٩٠	٢٩,٣٪
١٩٨٠	١٤٩٤	٢٥٪
١٩٨٢	١٧٥٠	٢٦٪
١٩٨٤	١٨٢٧	٣٠٪
١٩٨٦	٢٨٣٥	٣٠٪

هكذا، نجد الأرقام في تزايد والنسبة في حدود ٣٠٪ أدناها ٢٥٪ وأقصاها ٤٦٪. . . ويبلغ المعدل لكل ألف من السكان ٤,٩ عام ١٩٧٧، ٥,٧ عام ١٩٨٦ أي أن الاتجاه نحو الارتفاع[١].

٢ ـ حول أسباب الظاهرة في الكويت اتضح ما يلي:

أ ـ البدو أكثر من الحضر (٤٦٪ مقابل ٢٦٪).

ب ـ كلما زاد الفارق في السن زاد معدل الطلاق.

ج ـ الزواج المبكر يسهم في زيادة معدلات الطلاق ٢٠ ـ ٢٥ سنة (٣١,٥٪)، ٢٥ ـ ٣٠ (٢٠,٥٪).

د ـ مدة الحياة الزوجية حيث يزيد الطلاق في المراحل الأولى لاختلاف الطباع والميول وانعدام التكييف. السنة الأولى ٣١,٢٪، السنوات الخمس الأولى ٦٢٪.

هـ ـ الأمية تسهم في ارتفاع معدلات الطلاق (٣٥,٥٪) بينما المؤهلات الجامعية ٣,٨٪ فقط.

و ـ تدخّل أهل الزوجين ساهم في المنازعات ومن ثم تطور الأمر إلى الطلاق (٣٧,٥٪).

ز ـ عدم الاستقلال في السكن والإقامة مع الأهل (٣٧,١٪).

ح ـ عدم الإنجاب وعقم أحد الزوجين (٦٢٪).

ط ـ عدم التوافق بين الزوجين (أسلوب الاختيار ـ إشباع الرغبات، تلبية الاحتياجات ـ عدم الاهتمام ـ شرب الخمر أو القمار)[٢].

٣ ـ يسهم الزواج في زيادة معدلات الطلاق حيث كان المعدل في السنوات ٨٢ ـ ١٩٨٦ (في حالة الزوجة) كالتالي:

كويتية ٢٦,٥ ـ ٢٦ ـ ٢٦ ـ ٢٩,٥ ـ ٣٠,٥

غير كويتية ٤٥ ـ ٣٨,٥ ـ ٣٧ ـ ٣٥ ـ ٣٦,٥

---

(١) وزارة التخطيط: المجموعة الاحصائية السنوية ـ ١٩٨٦.

(٢) علية حسين: الطلاق في المجتمع الكويتي ـ ١٩٨٢.

وفي حالة الزوجة العربية كان المتوسط في الفترة المشار إليها ٣٧,٨٪، والأجنبية (غير العربية) ٣٩,٤٪ مما يعني أن التباين في الثقافة يؤدي إلى فشل العلاقة الزوجية[١].

٤ ـ يلاحظ كثرة حالات الطلاق في سن مبكرة (المطلقات الصغيرات) حيث أثبت بحث الطلاق في المجتمع الكويتي (١٩٧٨) أن المطلقات دون ٢٥ سنة يشكلن ٦٠٪ من جملة المطلقات في العينة (٦٠٠) حالة وأن ٥٧٪ منهن حصلن على مساعدات مادية من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وتدل بيانات تعداد ١٩٨٥ على أن المطلقات:

ـ أقل من ٢٠ سنة ١٦٣ حالة ٢,٤٪ من المتزوجات في نفس الفئة العمرية.

ـ ٢٠ ـ ٢٤ سنة ٦٤٠ حالة ٣,٤٪.

ـ ٢٥ ـ ٢٩ سنة ٨٥٤ حالة ٤٪.

٥ ـ لم تثبت الدراسة التي أجريت في الكويت عن وجود علاقة بين عمل المرأة والطلاق رغم القول بأن هذا العمل يسهم في الشعور بالأمن والاستقلال الاقتصادي، ومن ثم عدم الحرص على الرابطة الزوجية في حالة مواجهة أية مشكلات.

٦ ـ تتمثل الآثار الناجمة عن الطلاق في الآتي:

أ ـ افتقار الإشباع العاطفي لدى المطلقين ذكور وإناثاً.

ب ـ الصراع النفسي وإهمال الأبناء وارتفاع معدلات الجناح.

ج ـ شعور المرأة بالوحدة والقيود على تصرفاتها.

د ـ الاحتياج المادي وقد أثبتت الإحصاءات أن المساعدات التي تقدمها الدولة للمطلقات في تزايد:

---

(١) وزارة التخطيط: خصائص الحالة الزواجية في دولة الكويت ـ ١٩٨٤.

		النسبة الإجمالية للمساعدات
١٩٧٧	١,٣ مليون د.ك	٪١٩
١٩٨٠	١,٦ مليون د.ك	٪٢٢
١٩٨٣	٢,٢ مليون د.ك	٪٢٦
١٩٨٦	٣ مليون د.ك	٪٢٦

هـ - في دراسة عن الشباب والأسرة (الطحيح) ١٩٨٥ على عينة من ٣٧٣٩ شاباً كانت أهم مشكلاتهم الأسرية الطلاق (زواج كل من الأبوين بشخص آخر) وفي دراسة عن اتجاهات الشباب في الكويت (غلوم - الجرداوي ١٩٨٥) تمثلت أهم المشكلات النفسية للعينة في التفكك العائلي، والذي تسبقه عادة منازعات أسرية من ثم شعور بالإهمال والقلق والتوتر.

٧ - يتوجب على الجهات الحكومية والأهلية المعنية بالعمل الاجتماعي مواجهة الظاهرة بالتوعية بقدسية الزواج، وأسس التوافق، وإنشاء مكاتب للاستشارات والتوجيه الأسري لحل مشكلات الزوجين ودعم محاكم الأحوال الشخصية بالاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الأكفاء، وأن تسهم وسائل الإعلام في تغطية الندوات، وخلاصة الدراسات الخاصة بالأسرة وما يواجهها من مشكلات تؤثر على بنائها ووحدتها.

ج - الخدم والمربيات:

ظهر شعور عام بوجود ظاهرة انتشار الخدم والمربيات الأجنبيات في الأسرة الكويتية في بداية الثمانينات عن طريق الندوات والكتابات الصحفية، وذلك في إطار تنامي العمالة الوافدة خاصة الآسيوية على حساب العمالة العربية التي تعطيها التشريعات المحلية والخليجية الأولوية على غيرها.

وقد دفع ذلك الإحساس بوجود المشكلة إلى مواجهتها علمياً عن طريق

إجراء دراسات استطلاعية للوقوف على حجم المشكلة وأسبابها وآثارها على الأسرة، فصدر قرار خليجي عام ١٩٨٢ (مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية) بإجراء دراسات قطرية تمهيداً للخروج بدراسة عن وضع المربيات الاجنبيات وأثرهن على الأسرة الخليجية، وقد تولت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالكويت إنجاز الدراسة المطلوبة نشرت في سبتمبر ١٩٨٣، وفي نفس التاريخ نشرت وزارة التخطيط دراسة عن ظاهرة انتشار الخدم وآثارها الاجتماعية على الأسرة الكويتية والمجتمع. ثم تلى ذلك عام ١٩٨٥ دراسة ثالثة لوزارة التربية عن مقارنة أساليب التنشئة بين الأم والمربية، وكان ذلك بمثابة تظاهرة علمية ومواجهة مدروسة من المجتمع لظاهرة العمالة المنزلية الأجنبية داخل الأسرة الكويتية وهو اتجاه سليم لعلاج الظواهر الاجتماعية.

ويهمنا في هذا المقام استخلاص أهم ما توصلت إليه الدراسات الثلاث على النحو التالي:

١ - ليس هناك مربية بالمعنى الخاص للكلمة إنما هناك خادمة تقوم بأعمال الخدمة المنزلية في الأغلب وأحياناً لها الإشراف على الرعاية الشخصية والعلمية والتوجيه للأبناء في غياب الوالدين أو تنازلهما عن أخص مسؤولياتهما، ونفي صفة المربية يعتمد أساساً على أن الغالبية منهن غير متعلمات.

٢ - إن حاجة الطفل إلى رعاية الوالدين أساسية لشعوره بالأمان وإشباع احتياجاته المادية والاجتماعية خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة من ٢ - ٦ سنوات التي تسبق المدرسة لأنه في هذه السن يكون أكثر تحصيلاً لغوياً ومعرفياً وتأثراً نفسياً واجتماعياً وفي خلالها يتم تحصيل ٦٥٪ من المكتسبات الذهنية.

كما أن دور الوالدين يتمثل في تلقين الطفل اللغة والعادات والتقاليد وآداب السلوك وقواعد الدين والقيم لتحقيق التكامل الاجتماعي والنفسي.

٣ - مما يؤسف له عدم وجود بيانات دقيقة عن حجم الظاهرة بسبب صعوبة

حصر الجهات المعنية (وزارة الداخلية ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ وزارة التخطيط) لمن دخلوا البلاد كخدم ومربيات واستمروا في ذلك بعد استقرارهم، لأن بعضهم يتسرب إلى سوق العمل دون رقابة، والبعض الآخر يدخل للحاق بعائل (الزوج) تحت مسمى خادمة... إنما هناك تقديرات لوزارة الداخلية (التي تمنحهم الإقامة) بـ ١١٢ ألف والتخطيط ٩٥ ألف. وعموماً، فالعدد يتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ ألف في الأسر الكويتية فقط. وقد أظهرت دراسة وزارة التخطيط (١٩٨٣) أن متوسط عدد الخدم في عينة البحث (٨٠٠ أسرة) ٢,٢ خادم لكل اسرة.

٤ ـ تتسم أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء لدى بعض الأسر في الدول الخليجية بالإهمال واللامبالاة من جانب الوالدين، وذلك بسبب انشغال الآباء في أعمال التجارة والكسب والسفر مما زاد الأعباء على الأم، وقد أدى ذلك إلى تنازل الأم بدورها عن بعض مسؤولياتها في تربية الابناء للخدم والمربيات، مما أتاح الفرصة لتأثير هذه الفئة على الأبناء بما يحملونه من عادات وانماط سلوكية ونماذج ثقافية.

وفي دراسة استطلاعية شملت ٣٠٠ أم خليجية (الكويت ـ السعودية ـ البحرين ـ الإمارات ـ قطر ـ عمان ـ العراق ـ في المرحلة العمرية من ١٥ ـ ٤٥ سنة اتضح أن:

- ٥٧٪ من الأمهات يفضلن نوم الطفل مع المربية.
- ٧١٪ من الأمهات يفضلن أن تقوم المربية بإرضاع الطفل.
- ٥٥٪ من الأمهات يرون أن الطفل يقضي معظم وقته مع المربية.
- ٥١٪ من الأمهات يتركن الطفل في اللعب مع المربية[1].

٥ ـ تتمثل خصائص الخدم والمربيات الأجنبيات في:
- عدم الإلمام ـ أو الإلمام الضعيف ـ باللغة العربية.
- الممارسات الوثنية والطقوس الغربية.

---

(١) د. قاسم الصراف: ندوة بجمعية تقدم الطفولة العربية بالكويت ١٩٨٧/٣/٣٠ م.

- ينتمون إلى ديانات غير إسلامية بنسبة ٦٢٪.
- ارتفاع الأمية بينهم بنسبة ٧٤٪.
- الغالبية العظمى (٩٥)٪ من مجتمعات وثقافات آسيوية.
- غالبية المربيات متزوجات وتركن أزواجهن في بلادهن الأصلية أو صغيرات السن دون ٣٥ سنة.

٦ - تتركز أسباب الاستعانة بالخدم والمربيات بصفة عامة في:

- زيادة حجم الأعباء المنزلية (كبر حجم المنزل - كثرة الأبناء).
- سهولة الإجراءات وعدم وجود قيود على استقدامهم.
- الرخاء الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل.
- استكمال المكانة الاجتماعية باقتناء الخدم وتقليد الآخرين.
- غياب الوعي لدى معظم الأسر بآثار الظاهرة وإخطارها.
- خروج المرأة إلى العمل أو المشاركة في النشاط الاجتماعي والتطوعي.
- انتشار الأسر النواة والاتجاه نحو السكن المستقل.
- النظرة المتدنية للعمل اليدوي والمنزلي.

٧ - من الآثار السلبية للظاهرة على البناء والأسرة:

- تأثر بعادات وقيم وأنماط سلوك المربية، خاصة وأن هذا التأثر يزداد كلما كبر حجم الأسرة وتدنى المستوى التعليمي وانشغال الوالدين.
- تأثر لغوي ومعرفي واستخدام مفردات غريبة.
- تضارب في أساليب التنشئة بين الوالدين والمربية.
- وجود مشاكل أخلاقية وهروب وسرقة وإيذاء الأبناء.
- ضعف ارتباط الأبناء بالوالدين وحدوث نزاعات بين الزوجين بسبب الخدم.
- توزع ولاء الأبناء وإعادة توزيع الأدوار بالأسرة واهتزاز العلاقة بين أفرادها.
- الاعتماد الزائد والاتكالية على وجود الخدم للقيام باحتياجات الأسرة والأبناء.

- أعباء مالية حيث يكلف الخدم الواحد ٧٪ من دخل الأسرة الكويتية (١.٣ د.ك في دراسة التخطيط ١٩٨٣).

٨ - من الآثار الضارة على المجتمع بصفة عامة:
- عدم التجانس الاجتماعي والثقافي بالمجتمع.
- عمالة متنامية لا حاجة إليها بصورة شبه دائمة.
- تسرب طقوس وممارسات سلوكية غريبة ومشاكل أخلاقية.
- أعباء وتكاليف على الخدمات العامة خاصة الصحية.
- نقل أمراض مستوطنة ومعدية إلى المجتمع.
- استنزاف الموارد العامة نتيجة التحويلات المالية الكبرى.
- دعاية مغرضة ضد دول الخليج في الدولة المصدرة.
- احتمال حدوث صراع إقليمي في المدى البعيد.
- تسرب إلى قوى العمل دون ضوابط لدى الجهات المختصة[1].

٩ - ان انتشار وتنامي ظاهرة الخدم في المجتمع الكويتي يمثل خطورة على الأبناء والأسرة حيث أن هؤلاء الخدم لا ينتقلون إلى المجتمع بأشخاصهم فقط، لكنهم ينقلوا معهم قيم وثقافة مجتمعاتهم الأصلية التي تتعارض مع القيم السائدة في المجتمع الكويتي، ويتأثر بهم الجيل القادم من أطفال اليوم، ومن الحكمة تبني وتنفيذ إجراءات وقيود تحد من زيادة إعداد الخدم والمربيات والاقتصار على حاجة الأسرة الفعلية، وتحميلها لبعض الأعباء، ومن جهة أخرى التوسع في دور الحضانة لرعاية ابناء العاملات، وذلك حفاظاً على تماسك المجتمع ووحدة الأسرة والتجاوب مع أهداف الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٥ - ١٩٩٠) بالحد من العمالة الهامشية الوافدة وغير الفنية وتحقيق التوازن في التركيبة السكنية بين المواطنين والوافدين بحلول عام ٢٠٠٠ م.

---

(١) للحصول على تفصيلات، يرجع إلى: أ - أثر استخدام المربيات الأجنبيات على الأسرة الكويتية - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ١٩٨٣. ب - ظاهرة انتشار الخدم على الأسرة الكويتية والمجتمع - وزارة التخطيط ١٩٨٣. جـ - دراسة مقارنة أساليب تنشئة الأبناء بين الأم والأبناء والمربية - وزارة التربية ١٩٨٥.

د ـ العادات الاجتماعية:

العـادات هي الشكـل المـادي للسلوك الاجتـماعي، أي الجـانب العمـلي المحسوس الذي نراه ونمارسه، أما القيم فهي المضمون المعنوي الذي ينتمي إلى عالم المعتقدات والأفكار والمجردات، لذا فإننا لا نرى القيم بل ندرك مـظاهرهـا وآثارها في أعـمالنا وممـارستنا، إذن فـالقيم والعادات الاجتـماعية مـظهران لشيء واحد هو السلوك الجمعي، وهما متلازمـان ذلك أننـا إذا أمعنا النـظر في السلوك المتكرر الذي ارتضاه الناس وجدنا الحكم التقويمي لذلـك السلوك بأنـه الافضل والاحسن المـرغوب من الجـماعة، فـالقيم هي التي تـدفـع النـاس إلى التمسـك بالعادات كما أنها تضفي عليها معنى[1].

وقـد خضعت العادات في المجتمـع الكويتي للتغيـر والتبدل في إطـار التغـير الاجتماعي الذي شمل جوانب الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة إلا أن بعض العادات قد تميز بالثبات. فمثلاً، اظهرت دراسة علميـة حديثـة ان هناك عـادات انحسرت حالياً مثل اللهـو البحري، اللهـو الحربي، لهـو السـماء، لهـو الأعراس ولعبة الداما والاحتفال بختم القرآن للصبي والفتاة... كما أن هنـاك عـادات خضعت للثبـات مثـل زيـارة القـادم من السفـر للسـلام عليـه وتبـادل الزيارات في المناسبات بالديوانية[2].

وتنقسم العادات الخاصة بدورة الحيـاة في المجتمع الكـويتي من حيث الثبات والتغير إلى الآتي:

أ ـ عادات الميلاد:

وتتجه بصفة عامة نحو التغير في المجتمـع الحديث وذلـك فيما يتعلق بـالنظرة إلى العقم وعـلاجه بـطرق طبية حـديثة، وضـع المولـود في المستشفى ومراجعـة الأطباء، رعاية المولود والاحتفال بالسبوع، تنشئة الطفل.

---

(١) نبيل السمالوطي: البناء النظري لعلم الاجتماع: الاسكندرية ١٩٧٤ ص ١١٩.

(٢) صلاح صبيح: الثبات والتغير في العادات الاجتماعية المتعلقة بدورة الحياة في المجتمـع الكويتي ـ ماجستير منشورة بجامعة الكويت ١٩٧٨ ص ٣٢٠.

أما الذي اتسم (بالثبات) فيضم الوحم واحتياطات الحمل، العناية بالام وتفضيل جنس المولود الذكر.

ب ـ عادات الزواج:

يحظى زواج الأقارب بقيمة اجتماعية وفق نظام تفضيلي في دائرة معينة، إلا أن الاتجاه يميل للتغير في حدود الزواج من الداخل Endogamy بين المواطنين ـ كذلك الصفات المرغوبة في الزوجة من حيث الاختيار الشخصي والتعليم نجدها خضعت للتغير، كذلك المغالاة في احتفالات الخطبة والمهر وحفل الزفاف وشهر العسل (فنادق وسفر للخارج). أما العادات التي اتسمت (بالثبات)، فهي: التمسك بالتجانس الديني أو المذهبي ـ عراقة الأصل، وحسن الخلق كمواصفات مرغوبة في الزوجة.

ج ـ عادات الوفاة:

من حيث الثبات تقبل القضاء والقدر، والعزاء لمدة ٣ أيام، إكرام الميت بالتعجيل بدفنه ـ عدم ارتداء ملابس حداد ـ عدم المغالاة في الدفن وتكاليفه، عدم تخصيص مقابر لكل أسرة.

من حيث العادات التي خضعت للتغير: الإعلان عن الوفاة بوسائل الإعلام (صحافة ـ اذاعة ـ تليفزيون) ـ قيام الحكومة بإجراءات الدفن، زيارة النساء للقبور (خاصة المتجنسات).

هـ ـ رعاية الفئات الخاصة:

كانت الأسرة قبل النفط تضطلع بوظائف متعددة حيال أفرادها باعتبارها المكان الطبيعي لرعاية المسن والمعوق والمحتاج، ولتأكيد انتمائه لها في إطار تعاليم الدين وقيم التكافل الاجتماعي دون تبرم أو ضجر.. وقد صاحب الثراء والتغير الاجتماعي بعد الخمسينات قيام الدولة ببعض هذه الوظائف، وكما تدخل الدولة ضرورة بعد أن تقبلت الأسرة التخلي عن بعض أدوارها بما أفرزته الأوضاع الجديدة من انتشار الروح الفردية والاستقلالية، وضعف العلاقات الاجتماعية

والترابط الأسري، مما ادى إلى اعتبار المسن أو المعوق عبئاً يصعب احتماله على الأسرة، ولذا سعت إلى إيداعه بالمؤسسات التي أنشأتها الدولة لهذا الغرض. . وقد تعددت أشكال الرعاية التي وفرتها الدولة في هذا المجال، منها ما تخصص في تقديم العون المادي (المساعدات) ومنها ما يوفر الرعاية المؤسسية (المسنون - المعوقون - ضعاف العقول) أو شغل وقت فراغ كبار السن ودعم علاقاتهم الاجتماعية (المقاهي الشعبية) أو ضمان معاشات التقاعد والوفاة (التأمينات الاجتماعية).

ويرجع ظهور مشكلة المسنين في الدول الغربية إلى الثورة الصناعية في القرن ١٩ حيث أفرزت قيم وأنماط سلوك تتسم بروح الأنانية والاستقلالية والفردية، خلافاً لما كان سائداً قبل ذلك في نمط العائلة الممتدة Extended Family التي كان يجد فيها المسن إشباعاته، ويقوم خلالها بوظيفة اجتماعية تتمثل في تقديم الخبرة والنصح للأبناء، ومن ثم يحظى بالمهابة والاحترام والرعاية، وقد تقلّص هذا النمط في العائلة بسبب التحضر الذي ساد المجتمعات الصناعية الحضرية للهجرة والحراك السكاني من الريف إلى المدن، ومن ثم انفصل المهاجرون عن عائلاتهم الكبيرة وكونوا أسراً صغيرة مستقلة Nuclee، مما أدى إلى ضعف الروابط العائلية والقرابية. لذا، اعتبر المسن عبئاً على الأسرة الصغيرة لعدم وجود من يرعاه مما، دعا إلى إلحاقهم بدور الرعاية أو تقديم المساعدة لهم في بيئتهم Comunitycare عن طريق الدولة أو الجمعيات التطوعية، أو الرعاية النهارية Day Care في العيادات الخارجية نهاراً ثم يعودون إلى منازلهم، بالإضافة إلى إنشاء نوادٍ للمسنين للمساعدة على شعور المسن بممارسة حياة عادية في المجتمع[1].

١ - رعاية المسنين بالكويت:

انشأت الدولة داراً لهم عام ١٩٥٥ لإيواء ورعاية المواطنين كبار السن ممن عجزت أسرهم عن رعايتهم، وتوفير ما يحتاجونه صحياً واجتماعياً ونفسياً، وقد

---

(١) عزت سيد إسماعيل: الشيخوخة - وكالة المطبوعات ١٩٨٣ ص ٥٥٧.

ضمت الدار عام ١٩٦١ (٥٨ حالة) وعام ١٩٨٧ (١٥٦) حالة[١].

وتوضح دراسة ميدانية عن رعاية المسنين بالكويت (١٩٨٥) أن:

- غالبية النزلاء (٦٣,٣٪) من الأرامل الإناث ثم المتزوجات (١٥,٥٪)... أما الذكور فيأتي في المقدمة الذين لم يسبق لهم الزواج (٣٩,٤٪) ثم المتزوجين (٣١,٦٪) والمطلقين (٢١,١٪).

- وعن أسباب الالتحاق بدار الرعاية كان عدم وجود أسرة ترعى المسن ١١٪، والباقي لهم أسر بطبيعة الحال (٨٩٪).

- الإقامة مع غير أقارب ٦٣,٦٪.

- أحد الأبناء ١٥,٢٪.

- أحد الأقارب ١٢,١٪.

- أقارب آخرين ٩,١٪.

- وحول الارتباط بالمسن وجد أن:

- ١٥,٤٪ لا يقوم الأقارب بزيارته في المناسبات مطلقاً.

- ١٤,٣٪ زيارة في المناسبات فقط.

- ٢٨,٥٪ زيارة مرة كل شهر.

- ١٤,٣٪ زيارة مرة كل أسبوعين.

٢ - رعاية المعوقين بالكويت:

انشأت الدولة داراً لرعاية ضعاف العقول عام ١٩٦٥ كانت تضم (٥٧) حالة ووصلت عام ١٩٨٧ (٣٩٨) حالة... كما أنشأت داراً لرعاية المعوقين عام ١٩٧٤ كانت تضم (٥٧) حالة وصلت عام ١٩٨٧ إلى (٢٥٩) حالة وتتوفر

---

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: التقرير السنوي (١٩٨٧)، مسيرة الوزارة في ٢٥ عام (١٩٨٦).

للنزلاء الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والترويحية والتأهيلية المناسبة[1].

٣ ـ المساعدات العامة:

تقدم الدولة بموجب قانون المساعدات العامة لعام ١٩٦٢ وتعديلاته مساعدات مالية في حالات العجز عن العمل، الشيخوخة، أسر الطلبة، الأرامل، المطلقات، المرضى، الأيتام العجز المادي، أسر المسجونين، البنات غير المتزوجات، ويصل أقصى حل للمساعدة حسب عدد أفراد الأسرة ٤٠٠ د.ك شهرياً.

وقد زادت قيمة المساعدات منذ بداية العمل بها حتى الآن:

ـ عام ١٩٥٧: ٣٤٢٨ أسرة (١١٩٣٠ فرداً) بقيمة ٣ مليون روبية ١/٤ مليون د.ك.

ـ عام ١٩٧٧: ٩٨٢١ أسرة (٢٣٧١٨ فرداً) بقيمة (٦,٨ مليون د.ك).

ـ عام ١٩٨٧: ٩٤٨٣ أسرة (١٧٠١٦ فرداً) بقيمة ١٤,٧ مليون د.ك[2].

---

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: التقرير السنوي (١٩٨٧)، مسيرة الوزارة في ٢٥ عام ١٩٨٦ م.

(٢) صدر المرسوم بتاريخ ٨٦/٤/١٩ بتعديل بعض أحكام قانون المساعدات العامة حيث تم بموجبه رفع الحد الأقصى للمساعدة المستحقة للأسرة من ٢٥٠ إلى ٤٠٠ د.ك شهرياً.

١٩٨٨/٣/٢٧

الموسم الثقافي لرابطة الاجتماعيين

الدكتور علي الطراح

جامعة الكويت
قسم الاجتماع

النفط وأثره على الأسرة الكويتية

مقدمة

مما لا شك فيه اننا نلحظ عند الحديث عن النفط وآثاره على المجتمع الكويتي بأن للنفط دوراً كبيراً في إحداث كثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على بنية المجتمع بأكمله، وان تفاوتت درجة التغيير من قطاع إلى آخر.

وكباحثين علينا أن ندرك بأن النفط أسهم إلى درجة كبيرة في إحداث كثير من التغييرات، ولكن لا يجب اعتباره السبب الرئيسي في إحداث تلك التغييرات، فالمجتمع بطبيعته يحتوي على عناصر التغييرات أو قواه، أو ربما لكي نكون أكثر دقة بالتعبير، فإن النفط أسرع بدرجات التغيير مما ترتب على ذلك ظهور بعض المشكلات أو العلل الاجتماعية التي صاحبت عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

موضوعنا حول رصد آثار النفط على بنية الأسرة الكويتية، فالدراسة محاولة ليست لرصد جميع جوانب التغيير بقدر ما تدرس بعضها. ونحن بصدد معالجة هذا الموضوع تجدر الإشارة بشكل عام إلى أننا نواجهه بندرة بالدراسات الاجتماعية الجادة والعميقة التي تناولت بنية الأسرة العربية وما طرأ عليها من تحولات، وربما من المفيد أن نؤكد على بعض الدراسات الجادة والعميقة مثل دراسة زهير حطب حول الأسرة العربية، ودراسة حليم بركات حول المجتمع العربي.

هـذه الندرة من الـدراسات تجعلنـا ما زلنـا غير قـادرين على فهم بعض تلك التحولات التي حدثت في بناء المجتمع العربي وبالتحـديد الأسرة العـربية، وإذا جئنـا إلى المجتمع الكـويتي أو المجتمعات الخليجيـة فبالـرغم من تناول بـاحثين عديدين قضايا المجتمع الكويتي أو الخليجي، فإن الحق يقال بأننا ما زلنا بحاجة مـاسة إلى مـزيد من الـدراسات الاجتـماعية العميقـة، من حيث التحليـل لفهم طبيعـة التحـولات الاقتصـاديـة والاجتـماعيـة التي عـاشتهـا ومـا زالت تعيشهـا المجتمعات الخليجية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يجب أن ينـظر للتغير أو التحـول الذي يحـدث في إطار الأسرة سواء العربية أو الكويتية من منظور التفسخ والانحلال في العلاقات الاجتـماعية، فـالبعض نجد أنـه ينطلق في معـالجة مثـل هذه القضـايا من رؤيـة أصولية غـير مرتبـطة بالـواقع العلمي والعمـلي في دراسة الـظاهرة الاجتـماعية. فـالتغيير والتحـول هما ليسـا بمثابـة خروج أو خـطيئة بحق تـراث المجتمع وهنـا تتضاعف مهمة ومسؤولية الباحث الاجتـماعي في الوطن من حيث تقـديم صورة علمية وموضوعية عن موضوع الدراسة، تعكس الجدية والأمانة العلمية.

بعد هذه المقـدمة المتـواضعة تـأتي معالجتي لمـوضوع الـدراسة وسـوف تتناول التحولات بشكل عام للأسرة الكـويتية، ومن ثم أنتقـل إلى إلقاء بعض الضـوء على وضعية المرأة، وما طرأ عليها من تغيـير منتهياً بـالشباب مسلطاً الضـوء على مشكلاته وقضاياه.

الأسرة كوحدة اجتماعية:

بنـظر علم الاجتماع إلى الأسرة كـونها وحدة اجتـماعية تتـأثر بـدرجـة عـاليـة بـالتغييرات التي تـطرأ على المجتمـع بشكل عـام. والأسرة كوحـدة اجتماعيـة لا يمكننـا أن نعزلهـا عن المجتمع، بـل ان التغييرات التي تـطرأ على الأسرة تعكس بوضوح مجمل التغييرات التي تـطرأ على المجتمـع. ومن هنا نـلاحظ أنه في ظـل التغييرات التي تطرأ على المجتمع، نشاهد مـلامحها عـلى بنية الأسرة والعـلاقات السائدة فيها.

ملامح الأسرة الكويتية في مرحلة ما قبل النفط:

إن التعرض للتغيير والتحول الذي أصاب الأسرة الكويتية، لا تكتمل صورته العلمية إلا باستعراض ملامح الأسرة الكويتية في مرحلة ما قبل النفط. وكما نعرف أن المجتمعات النفطية تعد من المجتمعات الأشد تغيراً على المستوى العالمي. وعانت هذه المجتمعات التي من ضمنها المجتمع الكويتي، من ضنك الحياة وقاد الظروف الاقتصادية والتي انعكست على العلاقات الاجتماعية وعلى تراث المجتمع الكويتي.

هذه الظروف الاقتصادية القاسية المتمثلة بالأنشطة المرتبطة بالبحر أو المرتبطة بالأرض انعكست على طبيعة الحياة الاجتماعية للمجتمع الكويتي، وبمعنى آخر أفرزت لنا واقعاً اجتماعياً متأثراً بظروف الإنتاج السائدة في المجتمع.

ونتيجة لتلك الأوضاع السائدة ظهرت لدينا علاقات اجتماعية قوية فيما بين أفراد الأسرة الواحدة، فالأسرة الممتدة كانت هي النمط السائد في تلك المرحلة. وبطبيعة الحال، فإن الظروف الاقتصادية أو أكثر تحديداً علاقات الإنتاج السائدة استوجبت نمط الأسرة الممتدة التي كانت متمنية مع تلك الظروف فالأسرة ارتبكت بعلاقات قوية ومتينة بهدف المحافظة على استمرارية وضع اقتصادي أفضل.

وتركزت السلطة في يد رب الأسرة، وهو بدوره يحافظ على استمرارية تماسك الأسرة من خلال الزواج الذي بدوره يؤدي إلى مزيد من الحفاظ على وسيلة الإنتاج التي تمارسها الأسرة، وبالتالي نجد أن زواج الأقارب أو ضمن الأسرة الواسعة كان يحقق هدفاً اقتصادياً بالدرجة الأولى. وذلك لكون أفراد الأسرة الواحدة يمارسون أنشطة اقتصادية واحدة.

وإذا ما جئنا لوضعية المرأة في تلك الفترة، فإننا نجد أنها كانت تحتل مرتبة اجتماعية متدنية، وذلك بالرغم من مشاركتها في بعض المناطق في العملية الإنتاجية. فالمرأة كانت تتجسد بها كل معاني الخوف والقلق على شرف الأسرة، وبالتالي نجد أنها أحيطت بمجموعة من القيود الاجتماعية التي كانت تحد من نشاطها.

وحديث الشيخ يوسف بن عيسى القناعي حول المرأة يوضح لنا تلك الصورة عندما يقول (ليس للمرأة قيمة عند الرجال سيما المتقدمين منهم فهي عندهم من سقط المتاع، فإذا ذكرت في خطاب قال المتكلم لمخاطبة: أكرمك الله عند ذكرها إلى آخر ما جاء به).

والحديث عن المرأة الكويتية في تلك المرحلة لا يمكن فصله عن وضعيتها التاريخية في المجتمع العربي. فالمرأة في مرآة التاريخ العربي ارتبطت بنظرة دونية وذلك لكونها مصدراً للعار. فإذن وضع المرأة الكويتية هو امتداد لتاريخ المرأة العربية التي عانت من الظلم بمختلف أشكاله ونتيجة لمختلف الأوضاع الاقتصادية التي ارتبطت بقساوة الحياة انتشرت لدينا مجموعة من القيم والعادات التي كانت تعكس طبيعة تلك الظروف. كما اننا نجد ان الخرافة والشعوذة كانت تمثل تنفساً لفئات اجتماعية واسعة عانت من ضنك الحياة.

النفط والأسرة:

قلنا في السابق أن الأسرة تمثل لنا وحدة اجتماعية تتأثر بدرجة عالية بالتغيرات الاقتصادية التي تطرأ على المجتمع. فاكتشاف النفط في الكويت كان له الأثر البالغ في إحداث كثير من التغيرات في بنية ووظائف الأسرة الكويتية.

فإذا كان الوضع الاقتصادي السائد في مرحلة ما قبل النفط قد استوجب وجود نمط الأسرة الممتدة، فإننا لا نجد أن على الأسرة في الأوضاع الجديدة التكيف مع تلك الأوضاع. ومن هنا نجد أن الأسر الممتدة أو الواسعة أخذت بالزوال وظهر لدينا ما يعرف بالأسرة الصغيرة أو الزواجية، كما تسمى في علم الاجتماع.

إذن، فالوضع الاقتصادي الجديد (النفط) أدى إلى تقليص كثير من وظائف الأسرة وبدأت الدولة بمؤسساتها المختلفة تقوم بتلك الوظائف. ولكن يا ترى هل مفهوم الأسرة الزواجية أو النواة ينطبق بأبعاده المختلفة على الأسرة الكويتية.

كان لدورهايم الدور البارز في تقديم هذا المفهوم في علم الاجتماع، فالأسرة

الزواجية تعكس حالة من حالات التطور للمجتمع الأوروبي الصناعي، فدرجة التخصص استوجبت هذا الشكل للأسرة الذي أصبح يمثل نمطاً عصرياً وكذلك نجد أن بارسونز أكد لنا ذلك في كتاباته حول الأسرة واعتبر أن هذا التحول في نظام الأسرة يعتبر تكيفاً مع متطلبات التغير الاجتماعي.

ولو حاولنا أن نطبق هذه المفاهيم على الأسرة الكويتية، فإننا نجد أن كثيراً من الأسر الكويتية من الممكن اعتبارها أسراً نوائية أو زواجية من حيث استقلالها الاقتصادي من جانب، ومن حيث ابتعادها بالسكن عن الأسرة المركزية كما أننا نجد أنه لم يعد بالضرورة أن يتوارث الأبناء مهن الآباء، وان وجدنا قطاعاً لا بأس به ضمن بعض الشرائح الاجتماعية العليا بالمجتمع التي يتوارث بها الأبناء مهن آبائهم وتحديداً في مهن التجارة.

كما أننا نجد أن الزواج بمفهومه التقليدي آخذ في الزوال. فلم يعد زواج الأقارب هو النمط السائد، إضافة إلى أن الزواج لا ينظر له فقط كوسيلة للإنجاب وإنما أخذ أبعاداً أوسع من ذلك. وربما نضيف أن وسائل اختيار الزوجة طرأ عليها كثير من التغير، فلم تعد الوسائل التقليدية هي الأساس في عملية الاختيار. وطبعاً يرجع ذلك إلى خروج المرأة إلى ميادين العمل المختلفة وإلى توفر فرصاً أفضل لتفاعل الرجل والمرأة مما يمكنهما من الاختيار السليم إلى حد ما.

أما من حيث التزاوج بين مختلف الشرائح الاجتماعية، فإننا نجد وان كان هناك بعض من الانفراج والانفتاح، أنه ما زالت هناك معاناة لقطاعات واسعة من الشباب تحد من عملية الاختيار الحر.

ونحن عند استعراضنا لملامح التغير في الأسرة الكويتية، يجب أن نؤكد أن ملامح التغير لا تحسب بناءً على درجة انتشارها في المجتمع بين مختلف الشرائح الاجتماعية، بقدر أن رصدها نعتبره تحولاً نوعياً من حيث دخول مفاهيم جديدة صاحبت عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الكويتي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن درجة أو قوة علاقات القرابة بين أفراد الأسرة ما

زالت تحافظ على قوتها، وان كان البعض ينظر إلى كونها أخذت اتجاهاً يميل نحو الفتور في العلاقات.

وربما ان استمرارية الحفاظ على العلاقات القرابية يؤكد لنا أهميتها من حيث دورها في توفير الحماية النفسية أو تحقيق الأمن النفسي الذي يفتقده أفراد المجتمع في ظل غياب المعايير العامة والموضوعية التي تحكم المجتمع.

وحقيقة الأمر، أنه في ظل انتشار التعليم بمستوياته المختلفة لمختلف فئات المجتمع، وفي ظل التغيرات السريعة التي طرأت على القاعدة المادية للمجتمع، نجد هناك قطاعات واسعة من فئات المجتمع أصابها العجز في التكيف مع تلك التغيرات مما أفرز لنا كثيراً من التناقضات الاجتماعية على مستوى السلوك. ونظراً لعجز الفرد عن مواجهته للمواقف الجديدة، وعدم قدرته على التكيف معها، فإنه يجد انشراحاً في تمسكه بماضيه أو بالرجوع إليه وبما يحمله من معتقدات وتقاليد ومسلكيات.

وهنا كما يقول زهير حطب نجد أن الفرد في مجتمعاتنا العربية يستخدم صلات القرابة للوصول إلى مكانة متقدمة في الآلة الإنتاجية الحديثة للمجتمع. فأصبحت مشاعر القرابة تحل محل الكفاءة العلمية المطلوبة للقيام بمهام منصب ما.

وإذا ما دخلنا في طبيعة العلاقات السائدة في داخل الأسرة وعملية توزيع الأدوار ونظم تقسم العمل السائدة، فإنه وان طرأ بعض التغير على سلطة الأب، إلا أننا نجد شبه استمرارية للنمط السلطوي في داخل الأسرة، فالأب ما زال يعد رمزاً للسلطة، وربما ترجع هذه الاستمرارية إلى جذور ثقافية وتاريخية مرتبطة بطبيعة الثقافة العربية كونها تحوي على عناصر تسلطية. وأما من حيث توزيع الأدوار ونظام تقسيم العمل السائد في داخل الأسر، فإننا كذلك نسجل بأنه وإن طرأ بعض من التغير في هذا الجانب، إلا أننا نجد خللاً واضحاً ما زال يسود الأسرة من حيث توزيع الأدوار. فنظام تقسيم العمل ما زال محكوماً بالقيم والتقاليد والتراث الذي ما زال يعد مؤثراً قوياً فيه.

المرأة الكويتية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

مما لا شك فيه أن وضعية المرأة الكويتية في المجتمع قد طرأ عليها الكثير من التغير، فنتيجة لانتشار التعليم وازدياد فرص العمل، ونتيجة لانفتاح المجتمع الكويتي على ثقافات عديدة ومتنوعة، أدى ذلك إلى دخول مفاهيم اجتماعية جديدة أدت في مجملها إلى حدوث بعض التغيرات الكمية والنوعية على وضعية المرأة الكويتية.

ولكن يظل السؤال التقليدي قائماً، هل المرأة أصبحت متحررة من جميع القيود الاجتماعية التي فرضها المجتمع عليها؟ وهل أصبحت قادرة على التعبير عن طاقاتها، وأن تأخذ دورها في عملية البناء المجتمعي، والإجابة عن هذه التساؤلات هي محور حديثي في هذا الجانب.

باعتقادي، أنه بالرغم من الزيادة الكمية في نسب مشاركة المرأة في قوة العمل، وبالرغم من وصولها إلى مراكز قيادية، إلا أنها ما زالت لديها معاناتها، وما زالت عوائق اجتماعية تحد من قدراتها.

باعتقادي عند الحديث عن المرأة أرى لزاماً أن أثبت بعض القضايا المهمة:

١ ـ المرأة تعد ركيزة أساسية لتطور المجتمع، مثلها مثل الرجل.

٢ ـ إن الحديث عن تطوير دور المرأة لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاءً لأنوثتها.

٣ ـ الحديث عن المرأة يعني تحقيق إنسانية الإنسان حضارياً.

نحن أمام كثير من الإشكاليات عند الحديث عن وضعية المرأة بشكل عام والمرأة الكويتية بشكل خاص. العمومية للموضوع تكمن في طبيعة الإرث الثقافي للمجتمع العربي والخصوصية تكمن في دور النفط وما أحدثه من تناقضات أدت إلى كثير من المشكلات الاجتماعية، وإلى كثير من التعددية على مستوى السلوك.

المشكلة ربما تكمن في جانبين:

الأول: نحن نواجهه بتعددية في تفسير الأحاديث والآيات القرآنية فيما يخص وضعية المرأة ودورها في المجتمع.

الثاني: العرف الاجتماعي الذي يحمل من القوة ما يساوي النصوص القرآنية.

العرف الاجتماعي اكتسبت صفة التقديس وأصبح مع مرور الزمن جزءاً أساسياً من تكوين ذهنية الإنسان العربي. فالمرأة نفسها تحمل كثيراً من السلبية من حيث نظرتها لذاتها. فالإنسان عندما يفتقد الثقة بالذات، فلا شك أن لذلك كثيراً من الآثار السلبية التي من شأنها أن تخلق شخصية مهزوزة غير قادرة على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة. رصدت لنا الباحثة ثريا عبيد في دراسة عن المرأة في الخليج والجزيرة العربية أهم آثار الثروة النفطية على المرأة في المجتمع الخليجي والتي حصرتها بما يلي:

١ ـ التدفق لأموال النفط وعدم حسن الاستخدام لهذه الأموال أدى إلى تفشي السلوك الاستهلاكي البذخي وإلى فقدان القيمة الاجتماعية للعمل. إضافة إلى انتشار حالة من حالات الاغتراب للفرد بشكل عام. فالمرأة ضمن هذه الرؤية تجسد كل معاني الاستهلاك البذخي في المجتمع.

٢ ـ تهميش المرأة كقوى عاملة إنتاجية، وذلك بالتوسع باستخدام العمالة الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٣ ـ دخول عمالة (الخدم) إلى الأسرة مما قلص دور المرأة في محيط الأسرة.

٤ ـ مجمل تلك التغيرات والآثار أدت إلى غياب الوعي الحقيقي بدور المرأة، سواء بالنسبة للمجتمع أو بالنسبة لها.

المرأة والتعليم:

لا شك أن للتعليم الأثر البالغ في صياغة شخصية الفرد في المجتمع من حيث دوره في إعداد الفرد المشارك ذي العقلية المتسائلة والقادرة على مواجهة الواقع.

ولكن الأمر يختلف عن ذلك عند تحليل طبيعة برامج التعليم في مجتمعنا الكويتي. فالتعليم بمناهجه نجد انه استند إلى كثير من المفاهيم التقليدية التي كرست دونية المرأة، وربما من المفيد أن نرصد بشكل عام أهم المشاكل في هذا المجال:

١ ـ ارتفاع في نسب التسرب من المدارس.

٢ ـ ضيق في مجال التنوع في التخصصات.

٣ ـ التركيز على التخصصات ذات الصبغة الإنسانية، مما أدى إلى تكدس المرأة بأعمال كتابية أو شبه كتابية.

المرأة والعمل:

أهم السمات:

١ ـ بشكل عام نجد ان نسب مشاركة المرأة في الحجم الإجمالي للقوى البشرية يتجه نحو التناقض وإن كان ذلك ينطبق على الرجل وربما كان مرجع ذلك التوسع في استخدام العمالة الوافدة، أو لزيادة نسب المشاركة للسكان غير الكويتيين.

٢ ـ قطاع الخدمات استحوذ على الجزء الأكبر من قوة العمل النسائية حيث وصلت إلى ١٨,٧٪ في عام ١٩٨٥.

٣ ـ من حيث المهنة: إحصاء عام ١٩٨٥:
١٠,١٪ في المهن العلمية والفنية.
٧,٥٪ وظائف تنفيذية وكتابية.
١,٤٪ أعمال الخدمات.

الزواج والطلاق:

تحدثنا في السابق بأن الزواج طرأ عليه مجموعة من التغيرات من حيث اختيار شريك أو شريكة الحياة، وربما رصد هذه التغيرات تتلخص بما يلي:

١ ـ تأخر سن الزواج وذلك يرجع لانتشار التعليم ورغبة قطاع واسع من النساء في مواصلة التعليم لما بعد المرحلة الثانوية.

٢ ـ ظهور الزواج المختلط ونعني به زواج الكويتي من غير كويتية أو الكويتية من غير كويتي (الاحصائيات). انظر الجدول المرفق.

أما الطلاق:

نلاحظ بشكل عام ان هناك تزايداً بنسب الطلاق في المجتمع الكويتي وأهم الملاحظات التي أرغب إثارتها:

١ ـ ارتفاع في نسب الطلاق لمن هم دون ٣٠ سنة.

٢ ـ ارتفاع في نسب الطلاق لمن مضى على زواجهم أقل من خمس سنوات.

أسباب الطلاق:

الطلاق بحد ذاته نعتبره مشكلة اجتماعية تواجه المجتمع لما للطلاق من آثار سلبية تنعكس على الأبناء. ولكن كما اننا نعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية تهدد استقرار الأسرة، إلا أنه كثيراً ما يكون حلاً لكثير من المشكلات التي تواجه الزوجين. وإذا ما حاولنا أن نحصر أهم أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي، فربما نستطيع أن نحصرها بمجموعة من العوامل التالية:

١ ـ عدم كفاية الفرص المتاحة للتعرف بين الزوجين قبل إبرام عقد الزواج.

٢ ـ غياب الوعي بمفهوم الأسرة وبدور الأب أو الأم في داخل الأسرة.

٣ ـ الفشل في العلاقات الجنسية فيما بين الزوجين.

النفط والشباب:

ربما لم يعرف المجتمع الكويتي في مرحلة ما قبل النفط مشكلات الشباب بالحدة التي يواجهها في المرحلة الحالية. والمشكلات التي يعاني منها الشباب لا يمكن فهمها إلا من خلال تكوين رؤية تاريخية شاملة لتطور المجتمع. فمن

المؤكد أن مراحل التطور التي مر بها المجتمع الكويتي لها انعكاساتها على طبيعة مشكلات الشباب.

إن الأمر يزداد حدة في مرحلة الثروة النفطية، إذ برزت لدينا مشكلات لم يعرفها المجتمع من قبل.

إن طبيعة التغيرات التي طرأت على المجتمع الكويتي تتطلب تغييراً في فهم مطالب الشبان، وتغيراً في وسائل التربية أو التنشئة الاجتماعية. وكما نعرف ان المعايير القيمة التقليدية التي اعتاد الآباء والأمهات السير عليها في تربية أبنائهم لم تعد ملائمة لطبيعة المرحلة الحالية.

وبالرغم من التغيرات التي طرأت على الأسرة الكويتية من حيث وظائفها، إلا أننا نجد انها تتّصف ببعض السمات التقليدية التي من شأنها أن تؤثر أو تساعد في خلق هوة بين الآباء والأبناء، مما يترتب عليه ظهور بعض من المشكلات أو الانحرافات السلوكية للأبناء.

ومن أهم تلك السمات التي كتب لها الاستمرارية في الأسرة الكويتية:

١ ـ المحافظة:

تتسم الأسرة الكويتية بدرجة عالية من المحافظة مما ينعكس على العلاقات الداخلية في الأسرة، ويؤدي إلى نوع من الرتابة في الحياة الأسرية.

٢ ـ الطاعة والتسلط:

الجو الأسري لا يتسم بروح الحوار والمشاركة في صنع القرارات المختلفة ويترتب على ذلك افتقار الأبناء لروح المبادرة وإلى اللامبالاة أحياناً، وإلى ضعف الثقة بالنفس، مما يؤدي إلى خلق نوع من العزلة الاجتماعية لقطاع أوسع من الشباب.

٣ ـ التمسك بالماضي:

نلاحظ أن الفشل في مواجهة الواقع الحالي وما يحمله من تحد يؤدي إلى

الرجوع إلى الماضي والتمسك به، فالفرد تنقطع صلاته بالمستقبل مما يؤدي إلى قتل روح التطلع والطموح. إضافة إلى قتل التخطيط وإضعاف القدرة على الصبر في تأدية الأعمال.

والمتتبع لعملية التغير السريع في المجتمع الكويتي يجد أن درجات التغير السريعة التي أصابت بعض قطاعات المجتمع خلقت حالة من اللاتوازن بين قطاعاته، فدرجات التغير السريعة أتت بأوضاع جديدة وبعلاقات ومفاهيم اجتماعية أصبح الفرد غير قادر على استيعابها، مما يؤدي إلى خلق حالة من حالات الصراع الاجتماعي.

ومن أهم النتائج على مستوى قطاع الشباب ما تتجسد في خلق اتجاهات سلبية نحو العمل المنتج وإلى انتشار السلوك الاستهلاكي البذخي، إضافة إلى ظهور كثير من الانحرافات السلوكية المتمثلة بتعاطي المخدرات بمختلف أشكالها.

عدد حالات الزواج الموثقة في السنوات العشر الأخيرة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧

السنوات	الزوج كويتي الزوجة كويتية	الزوج كويتي الزوجة غير كويتية	الزوج غير كويتي الزوجة كويتية	الزوج غير كويتي الزوجة غير كويتية	المجموع
١٩٧٧	١٨٧٠	٥٩١	٣٦٩	٢٦٢	٥٤٥٣
١٩٧٨	٢٤٢٤	٧٠٠	٥٠١	٢٩٧٣	٦٥٩٨
١٩٧٩	٢٨١٩	٦٨٣	٤٨٧	٣٢٧٠	٧٢٥٩
١٩٨٠	٣١٩٠	٦٧٤	٦٢١	٣٦٢٠	٨١٠٥
١٩٨١	٣٨١٧	٦٧٣	٦٤٦	٣٤٧٦	٨٦١٢
١٩٨٢	٣٧٦١	٣٨	٧٦٣	٣٦٠٥	٨٨٦٧
١٩٨٣	٣٧٨١	٧٥٨	٨١٣	٣٧٨٤	٧٠٩٣
١٩٨٤	٣٩٩٦	٨٥٢	٨٧٣	٣٦١٣	٩٣٣٤
١٩٨٥	٣٩٧٩	٨٢٣	٨٧٢	٣٦١٨	٩٢٩٢
١٩٨٦	٤٠٠٦	٩١٣	٩٧٦	٣٥٣١	٩٤٢٦
١٩٨٧	٤١٩٦	٩٤٦	٨٧٤	٣٥٧٥	٩٥٩١

* يعتبر غير كويتي كل من لا يثبت بالجنسية أنه كويتي.

هذا عدا حالات التصادق على زواج تم في العام نفسه والتي بلغت في عام ١٩٨٧ : ٢٤٨ .

منها	٦	: كويتي*	كويتية
	١٢٢	: كويتي*	غير كويتية
	٨	: غير كويتي*	كويتية
	١١٢	: غير كويتي*	غير كويتية

عدد حالات الطلاق الموثقة في السنوات العشر الأخيرة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧

السنوات	الزوج كويتي الزوجة كويتية	الزوج كويتي الزوجة غير كويتية	الزوج غير كويتي الزوجة كويتية	الزوج غير كويتي الزوجة غير كويتية	المجموع
١٩٧٧	٦٧٧	٤١٤	٦٦	٥٣٠	١٦٨٧
١٩٧٨	٦١٦	٣٨٤	٩٣	٥٠٥	١٥٩٨
١٩٧٩	٦٨٩	٣٦٠	٨٧	٥٧٢	١٧٠٨
١٩٨٠	٨٣٢	٤٢٩	١٢٠	٦٣٢	٢٠١٣
١٩٨١	٩٣٦	٤٦٩	١٦٤	٧٣٥	٢٣٠٤
١٩٨٢	٩٩٤	٤٧٠	١٤٥	٨٣٧	٢٤٤٦
١٩٨٣	١٠٠٧	٤٨٢	١٧٩	٨٣٩	٢٥٠٧
١٩٨٤	١٠٢٩	٤٧٠	٢٠١	٨٥٩	٢٥٥٩
١٩٨٥	١١٢٠	٤٧٤	٢٢٤	٩٢٠	٢٧٣٨
١٩٨٦	١١٩٨	٥١٥	٢١٦	٩٠٦	٢٨٣٤
١٩٨٧	١٢١٢	٣٨٠	٢٤٣	٨٦٢	٢٦٩٧

* ملاحظة: يعتبر غير كويتي كل من لا يثبت بالجنسية أنه كويتي.

عدد حالات الطلاق الفعلية في عام ١٩٨٧ بعد طرح المراجعات التي تمت في نفس العام بلغت ٢٥٣١ حالة موزعة كما يلي:

١١٣٠	:	حالة	كويتي	من كويتية
٣٤٨	:	حالة	كويتي	من غير كويتية
٢٣٢	:	حالة	كويتية	من غير كويتي
٨٢١	:	حالة	غير كويتي	من غير كويتية

في المحاضرة الثالثة يوم ٨٨/٣/٢٧

«الأسرة في المجتمع النفطي»

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة الثالثة ٣/٢٧

شكراً للدكتورين على موضوع الأسرة في المجتمع النفطي، هذا هو موضوع المحاضرة، اليوم، موضوعها مواد أغلبها متشعبة، ولكن استطاع الدكتور علي الطراح والدكتور عبد الله عبد الرؤوف الجرداوي أن يغطيا العديد من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، ولا شك أن هذا الموضوع أشاد لدى البعض التساؤلات، سنطرح الآن الموضوع لتساؤلاتكم واستفساراتكم، ومن يريد أن يسأل حول هذا الموضوع، يتفضل...

تعقيب:

في البداية أحب أن أشكر الدكتور علي الطراح والدكتور عبد الرؤوف الجرداوي على المحاضرة القيمة، وفي الحقيقة عندي تعقيب بسيط لأي واحد فيهما.. تعقيب وسؤال..

أولاً: التعقيب: عن شكل الأسرة بالنسبة لشكل الأسرة النواة والممتدة، أنا أتصور أن شكل الأسرة (النواة) هو ما يتناسب مع روح العصر، لأن شكل الأسرة الممتدة هو ما يناسب المجتمع التقليدي طبعاً، لكن يبقى موضوع واحد، ما هو شكل الأسرة الكويتية؟ أنا أتصور بما أن المجتمع الكويتي مجتمعاً ليس بالمتقدم ولم يصل إلى درجة، وليس كما في السابق، أنا أتصور أن المجتمع الكويتي مجتمع انتقالي، فإذن الأسرة هي أسرة انتقالية أو أسرة تحولية، والدليل

على ذلك أن الأسرة الكويتية ما زالت تحمل بعض صفات الأسرة التقليدية، والأسرة القديمة، مثلاً قوة الشبكة القرابية، وتميزت بها الأسرة في الوقت الحاضر، عندنا الشبكة القرابية قد تكون ضعفت في السابق، لكنها ما زالت قوية، عندنا شكل الأسرة ممتدة وكبيرة، لكن هي تتكون من مجموعة أسر نواة، مثلاً بيت كبير أبيض في منطقة ما، ساكنوه عدة أسر، هي أسرة ممتدة الأب والأم موجودان وأبناؤهما متزوجون وموجودون أصلاً في البيت، فهذا شكل الأسرة الممتدة، لكن ممارسات السلوكيات أصبحت فيها نوع من الأسرة النواة، شكلهم وتصرفاتهم أي تصرفات الأسرة النواة، فأحب أن أطلق على الأسرة الكويتية «أسرة انتقالية أو أسرة تحولية» لأنها ما زالت أسرة في وضع انتقالي لا هي ممتدة ولا هي نواة.

الموضوع الثاني، هو، هل الأسرة النواة جيدة أم لا؟ وهل لها نواحٍ سلبية؟ في الحقيقة أسرة النواة لها نواح إيجابية ولها نواحٍ سلبية، والأسرة الممتدة كذلك، لكن تبقى الشبكة القرابية في الأسرة الممتدة أكبر وأقوى، وظروف التنشئة في الأسرة الممتدة، أصبح الطفل وللأطفال النواة، بينما في الأسرة النواة، تكون الأسرة صغيرة الأب والأم، يعملان ويتركان طفلهما عند الخادمة، المهم أن هناك فرقاً بين الأسرة النواة والأسرة الممتدة، هذه لها مزايا وهذه لها محاسن، وغيرها..

الموضوع الثاني، أوجه السؤال إلى الدكتور الجرداوي، بالنسبة للزواج والطلاق، لقد تفضلت وقلت إن هناك فرقاً في المعدلات في الزواج بين الكويتيين، هذا كلام صحيح، ولو ننظر إلى الأسباب، أنا أتصور أن أحد أسباب انخفاض معدلات الزواج بين الكويتيين، هو الزواج اللامتجانس، من الناحية الجنسية، الجنسية فقط، لأن فيها متغيرات عديدة، أرى أن هناك خلطاً بين الزواج المتجانس واللامتجانس، لأن هناك متغيرات عديدة بالنسبة للمتجانس، ليس الجنسية فقط، بل يجب أن نهتم بالدين، وبالمستوى التعليمي، إذا كان المستوى متجانساً أو لامتجانس، الوظيفي أيضاً، كذلك السن، علماء الاجتماع يرون ثلاث سنوات، داتسون يرى ثلاث سنوات أقل شيء بالنسبة للفرق بين الزوج والزوجة، فإذا زاد عن ثلاث سنوات لن يكون

الـزواج متجانسـاً بالنسبـة للسن، هذا من النـاحية المنـطقية، في الحقيقـة هناك تغـيرات عديـدة بـالنسبـة للزواج المتجـانس، وسؤالي، كيف تم إحصـاء نسب الـطلاق؟ فأنت تقـول ٣٠٪، ٣٠٪ بالنسبـة للمتزوجـين، هذا ليس صحيحـاً، هـذا ليس مقياسـاً علمياً، مقـاييس الولايـات المتحـدة وفيهـا أربعـة مقـاييس، معـدلات طلاق الخـاص، معدلات طـلاق العام، معـدلات طلاق مـتزوجين، معدلات طلاق فئات السن، أنا أتصـور أن أصح مقيـاس هو معـدلات الطلاق بين فئة المتزوجين: عدد حالات الطلاق/ عدد السكـان* ١٠٠٠، وهذه النسبـة المئوية ملقاة من الموضع هذا، وأنا لست اقتصادياً، وعندي صادرات وواردات، وأقـارن كم أدخلت، هذا ليس صحيحـاً، فأنت تقـول إن حـالـة طـلاق لكـل ثلاث، مقابـل ثلاث حـالات زواج، ليكن ثلاث حـالات طلاق مقـابل ثـلاث حالات زواج، لا توجـد مقابلة، فـأنت لا تقيس حالات الـزواج وامتداداتهـا، وتراقب المتزوجين بعد كم سنة يتم الطلاق بينهما؟ فأنت ليس عندك إحصائيـة، فأنا أتصور أن أحسن إحصايـة هي الولايـات المتحدة، إحصـائيات هيئـة الأمم المتحدة.

بـالنسبة لأسبـاب الطلاق ـ اعتـذر ـ التأخـر في الزواج، هي أسبـاب كثيرة، أسباب تعليمية، وأسباب اقتصاديـة، فعندمـا يتخرج الشـاب ويريـد أن يستقل مادياً ويكوّن نفسه، وغير ذلك، فأنا أتصور أنه في سن نحن غافلون عنه، وهـو توقفات الحيـاة، ارتفعت بالنسبـة للرجل والمـرأة في المجتمع الكـويتي، فما عـاد الأهـل يريـدون أن يزوجـوا ابنهم بسرعة، لأنهم يـريدون أن يعيشـوا، حتى لو تزوج ٢٠ ـ ١٨ مثل السابق، أصبح الآن يتزوج وهو في الثلاثين، ولأن الأهـل سوف يرعون أولاده، لأن الحياة ارتفعت، عاشوا أكثر.

الموضوع الثاني: الأسرة لم تعد وكيلة للزواج. هناك حرية نصفية في الاختيار عـلى الأقل بـالتوقيت، متى يـتزوج الشاب، ومن يـتزوج، بالنسبـة للذكر، أمـا الأنثى فمن تقبل به زوجاً، أنا أتصور أن الأنثى لها حرية نسبيـة للاختيـار، فلو تقدم لها أكثر من شخص، فهي التي تختار، وتحدد بمن تتزوج، ومتى تتزوج، لها الحق في أن تختار قبل أن تنهي تعليمها، أو بعد انتهـاء تعليمها، وإلى غـير ذلك من الأمور والملاحظات.

تعقيب الدكتور عبد الرؤوف الجرداوي:

بالنسبة لنوع الأسرة في المجتمع الكويتي، أسرة نواة، أو أسرة ممتدة النوعان موجودان في المجتمع، لكن الغلبة، الآن هي لنوع الأسرة النووية، وهناك دراسة أجريت على هذا أثبتت أن هناك ٥٩٪ من الأسرة النووية، والنواة ٢٢٪، والاتجاه يسير نحو سيادة أو انتشار أو غلبة الأسرة النووية الجديدة، مزايا هذه أو تلك، فيمكن الأسرة الممتدة فيها التكافل والتعاون وعدم الاعتماد على الخدم، مثلما قلت وأشرت إليه، وهذا دفاع مقبول، ويمكن الأسرة النووية أفضل بالنسبة للاستقلال في المسكن، ومنع تدخل الأهل سواء أهل الزوج أو أهل الزوجة في حياتهما؛ أي الاستقلال في حياتهما، وهناك مزايا، في مزايا لهذه أو تلك، ولتوجد مزايا مطلقة في هذا النوع، ونحن نتقبل بهذا النوعين في مراحل تطور المجتمع، أما المتغيرات والتجانس في الزواج، فهناك بيان فعلاً، قد أكون لم أقله، وهو يسير نحو صغر الفارق بين الزوجين يعني السن، فقد كان ٨,٥ في سنة ١٩٦٧، وفي سنة ١٩٧٠ أصبح ٧,٢ وفي ١٩٧٥، ثم ٥,٤ سنة ١٩٨١، ٤,١، وطبعاً هذه من سمات المجتمع الحضاري، والحصول على الجنسية، ويمكن في المجتمع الأوروبي يكون فرق سنة أو سنتين، وهذه ليست بمشكلة، في الماضي كان عشرين أو ١٥ سنة، نحن نسير في الاتجاه بالتقليل في فارق العمر بين الزوجين، وهذا يمكن أن يحقق التوافق مع عوامل أخرى، وهذا يكون إما حسن الاختيار أو الاختيار الشخصي، أما بالنسبة لحالات الطلاق التي أشرت إليها هي مكتوبة في خصائص الحياة الزوجية للمجتمع الكويتي، وتنسب حالات الطلاق حالات الزواج التي تم العقد عليها خلال العام، يمكن أن يكون غير دقيق، ويجب أن تنسب لمعايير أخرى وهي نسبة الزوج الخام في بيان آخر لكل ألف من السكان، ويمكن أن يكون هذا متفق عليه مع معايير أخرى، سنة ١٩٧٧ كانت ٤,٩ في المجتمع الكويتي وفي سنة ١٩٨٦ ـ ٥,٧ الاتجاه أيضاً لزيادة معدلات الطلاق حسب نسبة لكل ألف من السكان.

تعقيب:

الحقيقة البحث شيق ويحتاج لوقت ومجال أوسع، عندي موضوعان حول الطلاق وحول الخدم:

حول الطلاق: أشرت إلى أن العدد في ارتفاع، ومن ضمن التعليق الذي تفضل به الدكتور علي الطراح، عدم توفر مجال التعرف، هذا سبب، ولكي نتأكد نرجع إلى الماضي، فيما يقرب من قبل في ذلك الوقت، لا شك أن المجتمع مختلف، هل كان بقدر ما يتوفر من معلومات كان الطلاق أكثر من الآن؟ يخيل لي وليس عندي بيانات رسمية لكن الطلاق كان أقل والأسر متماسكة أكثر في المجتمع القديم. لماذا؟ أنا أفسر من هذا المنطلق أن المجتمع القديم كما أشير إلى الدكتور علي، كان ينظر إلى المرأة نظرة دونية، الرجل ينظر إلى المرأة نظرة دونية، والمرأة في ذلك الوقت قابلة لذلك الوضع، وأيضاً الآن، لكن قبول المرأة بالنظرة الدونية، هل هو قبول قناعة أو استسلام، هناك فرق بين الاثنين هناك مجتمعات تستسلم للمحتل سنين طويلة ثم تثور، إذن هي غير مقتنعة كذلك المرأة كانت مقتنعة في القديم نتيجة التربية والنشء، المرأة تكون هكذا كما يقول شوقي على لسان ليلى وهي تتحدث مع قيس: (نحن الحرائر إن طال الزمان بنا لم نشك إلا إلى الرحمن بلوانا)، أنت جعلتها تتعلم، وأمرتها أن تتعلم وتصبح مهندسة أو طبيبة، تقدمت للدراسة وتقدمت للعلم، هل وضعت لها اعتبارات أو تنظر لها كنفس المرأة القديمة، نفس المرأة القديمة المطيعة الخاضعة التي تعمل كل الواجبات السابقة، وتطيع بكل مفهوم الطاعة، لا تخرج، لا تتحرك إلا بموافقة الزوج، لا تعمل إلا بموافقة الزوج، والزوج هو صاحب الفضل الذي سمح لها أن تعمل، حتى وهي تعمل الفضل للرجل انها تعمل في المجتمع، المرأة بعد أن تعمل تتعلم، بجانب المجتمع الجديد الذي كثر فيه الثراء، تخرج إلى الخارج وترى وتقرأ الصحف، وتشاهد التلفاز، وترى كذا وكذا، تتمرد على هذا الضغط، سبب من أسباب الطلاق، عدم قبولها للخضوع والاستسلام.

نقطة ثانية تتعلق بالخدم، أنا أسمع كثيراً فيما سبق من مسؤولين والصحف

والمجلات وبوزارة الشؤون الاجتماعية والتلفاز ينظرون على أن الخدم في الكويت كارثة، وليست مشكلة بسيطة، والخادمة هي المسؤولة عن المشكلة، مسلمة ومتعلمة، وهذه المشكلة في المرأة وليست في الخادمة نفسها.

لو رجعنا إلى الستينات، لماذا دخل الخدم إلى الكويت؟ هل كنا بحاجة إلى الخدم، لا شك عندما بنينا بيوتاً واسعة، فيلات، حجر، أثاث لا يمكن للمرأة أن تسيطر على هذا البيت، هذا الغني لا بد أن يحضر خدماً، وحتى في المجتمعات القديمة، هل لم يكن هناك خدم؟ نعم كان هناك خدم، متى كان الخدم سبباً في سوء توجيه الأطفال؟ الأطفال أساساً في المرحلة الأولى مرحلة الرضاعة، في مرحلة الرضاعة، مرحلة الوعي بعد ٢، ٣، الحديث والحوار بين الأم والأب، إذا كانت الأم لا تعلم عن ابنها أنائم في البيت أم في النظارة. هل مشكلة الخادمة أم هي مشكلة الأم؟

إذا كانت الأم لا تهتم بماذا يتعلم الطفل بصرف النظر عن الخدم؟ يمكن للطفل أن يخرج إلى الشارع ويتعلم أشياء سيئة الأم يجب أن تلاحظ، والأب يجب أن يلاحظ؟ ماذا تعلم الولد في المدرسة من كلمات، من أعمال، من ألفاظ، أعمال كذا وكذا...

نفس الشيء، يجب ملاحظته ماذا تعلم من الخادم وحده، مراقبتي للخادمة سواء كأب أو كأم، فالأب في كثير من الأحيان غير عابىء الأب لاهٍ، والأم مسموح لها أن تعمل أو لا تعمل، يجب أن لا نلوم الخدم، والاهتمام من الخدم هو اهتمام مرحلي، ولد عنده عشرات مع الخدم، ثم الخدم إذا كانوا غير مسلمين أو مسلمات، طبعاً هم خدم، والخادمات عندما كانت من البلاد العربية، هل كان الوضع أحسن؟ هل كانت الخادمة المصرية مثقفة في تربية الأولاد؟ نفس الحالة؟ إذا المرأة تريد أن تعمل أو لا تعمل، لا تعمل وإذا أرادت أن تحس بمسؤوليتها أكبر، سواء تدخلت أو لم تتدخل، لذا حب المشكلة على الخدم، أتصور ان هذا انحراف على المشكلة.

تعقيب:

في الحقيقة لي تعليق بسيط على بعض النقاط التي طرحها الزميل حول قضية

المرأة والطلاق والاختيار، هل هو استسلام أم قناعة بالوضع الحديث الذي تطرق إليه الزميل، أود أن أشير إشارة في الحقيقة، أعتقد أن حركات التحرير في الوطن العربي حلت عملية الصراع في طبيعة المرأة، وبالتالي نجد أن نوعية المرأة في حركات التحرر وصلت إلى أن أصبحنا نأخذها كمثال، نجد كذلك ان حركات التحرر أدت إلى مشكلة في نوعية المرأة ما بين هذه القطاعات، ونستشهد بمثال بسيط عابر، إحدى النشرات التي اعتقد انها تصدر من منظمة التحرير ـ حركة فتح ـ في العدد السابق كانوا يستشهدون بالمواليد، ان الحمد لله كل المواليد جاءت ذكوراً، نسبة ٦٠٪ من المواليد ذكور وبالتالي ستكون استجابة أو ردة فعل في إسرائيل كبيرة سوف يضربون الإسرائيليين بالحجارة، بينما نرى بشكل يومي في التلفاز أو الصحف اليومية إناثاً وذكوراً جميعهم يحملون حجارة، حركة التحرير تطرح مفهوماً بهذا الشكل، ففي عندنا حقيقة مشكلة نوعية المرأة، وصلت إلى مرحلة، وأنا أشترك معك في الرأي انه استسلام للواقع، أحياناً نستسلم للواقع ونفس الوقت يكون قناعة، يعني اننا بتجربة ـ مثلاً ـ بسيطة خلال عام دراسي تقريباً، فصلين دراسيين، في البنات بالجامعة اللواتي ندرسهن، يعني فصل يتراوح بين فيه ٣٠ ـ ٤٠ طالبة، فكان سؤال في ورقة بسيطة أعطيتهم إياها ثم أجمعها وأحفظها عندي، هل أنت قانعة في وضعك أم لا؟؟ كانت الإجابة أكثر من ٦٠٪ أؤكد أن هذا الوضع طبيعي، وأنا لا يمكن أن تأخذ دوري بشكل امرأة ورجل، وهي في الجامعة، ونسمع من مؤسسات في المجتمع تعمل على تزييف الوعي، ولا تفرض الوعي الصحيح، وسائل الإعلام، أجهزة التعليم، كلها تعمل على تزييف الوعي الحقيقي في دور الإنسان في عملية البناء سواء كان رجلاً أو امرأة، وأعتقد انها عملية تنظيم.

مثلاً كيف نصنف أسباب الطلاق، المعلومات في مواضيع الطلاق في المجتمع الكويتي من المواضيع المهمة، وأنا برأيي الشخصي ان هذا الموضوع إلى الآن. . . . لا توجد دراسة وافية للتعرف على الأسباب الحقيقية للطلاق، لا يمكن أن أسباب الطلاق إلا بعينة من الناس هم المطلقون، وطبعاً في إشكالية كبيرة تواجهنا بأن ليس كل الكويت هي العالم الثالث كلها، إن الناس غير صادقة على إعطائك الإجابات، هذه يمكن باعتقادي أن تكون الأمور خاصة

بهم في المحاكم لا تصنف الأسباب، في المحاكم عندنا لا تصنف الأسباب، ولو تصنفت الأسباب مثلاً أنا قلت حقيقة، عندما أوردت العامل الجنسي هذا احتكاكي في بعض الأحوال الشخصية عدم التوافق، يعني العامل الجنسي عامل من العوامل ملفت النظر عندنا، لأن الرجل يأتي أو المرأة وتقول رأيها الخاص للقاضي.

لكن لا تصنف، فبالتالي يمكن الأسباب التي نتحدث عنها لأن تقول وسائل الاختيار، صحيح وسائل الاختيار تطورت لكن ما زالت هناك مشاكل كذلك في وسائل الاختيار، بدل أن تذهب لتخطب،

ويمكن يأتي رفيقي ويقول.. أريد أن أتزوج.. فإذا عندك أحد، يمكن أعزمه عندي على العشاء.. في طريقة متقدمة عن السابق لكنها تظل ضمن إطار تقليدي، أقول... عندي بنت خالتي أو شيء من هذا القبيل، فظلت كذلك الوسائل وتعبر وسائل الاختيار كعملية الزواج، تكون عملية اختيار موفق، في البداية قبل إبراز عقد الزواج.

تعقيب:

قبل أن أبدي رأيي، بالنسبة للمرأة العربية والذي طرحه الدكتور علي في تقديري أن المرأة لم تحصل على وضعها الطبيعي وسلامتها في العمل في المجتمع الكويتي أو المجتمع العربي، الرجل لا يقدر عمل المرأة، ويعيش حالياً في صراع، المرأة تعمل لكن لا يقدرها ولا يساعدها على العمل، ووسائل الإعلام العربية، تصور المرأة حقيقة دائماً منحرفة بشكل أو بآخر، لا يمكن أن الأمثلة الجادة، أو الأمهات أو المرأة التي تساهم في تربية الأبناء وتتفرغ لهم أنا كنت قبل ذلك بندوة في إحدى الجمعيات الأهلية، واشتكت النساء من أن الأب دائم الخروج وترك المسؤوليات على المرأة وخصوصاً المرأة العاملة، يعني هي تعمل مثله وتعود وهي التي تتفرغ للأبناء، وهو يذهب دائماً إلى الديوانية وأصبح تقليداً متمسكاً به وإذا امتنع عن ذلك، ذلك لأن الزوجة مسيطرة على الرغم من انه يمكن يعاني من شيء، بالنسبة للخدم وكبر المسكن، وحضرتك أشرت إلى الخدم وكبر حجم المسكن، نحن مع الاستعانة بالخدم لكبر حجم المسكن

وكثرة الأبناء، ولوجود كبار السن، أو المعاقين، أمر لعلم المرأة لدواعي تقضي ذلك لكن من الملاحظ أن جميع فئات المسكن الصغير والمسكن في الشقة، الزوج والزوجة، الكل يستخدم الخدم بشكل يزيد عن الحاجة.

بالنسبة للمشكلة من الخادمة طبعاً الخادمة ليست المشكلة بل يجب أن تأخذ وضعها الطبيعي في المساعدة في أعمال الخدمة المنزلية والمسؤولية، مسؤولية الوالدين مشتركة نقصد، وليس الأم فقط، الأم والأب يجب أن يتركا مسؤولياتهما في تربية الأبناء، وخصوصاً في المرحلة العمرية من ٢ ـ ٦ قبل دخول المدرسة، أو من ٢ ـ ٤ قبل دخول الحضانة، الطفل يتأثر بالمرتبط به، يجب أن تكون هناك مسؤولية للأب والأم في الدراسة، في وزارة التربية أشرت إليها أن الأبناء يقلدون الخادمة أو المربية في صلاتهم، وهي غير مسلمة، في بعض الأحيان عملية الرضاعة وعملية حل المشكلات بين الأبناء تترك للخادمة أو المربية، وهي طبعاً تجهل أصول التربية بعض الآباء والأمهات يجهلون أصول التربية، وليس كل الآباء والأمهات قادرين على تربية الأبناء، فما بالك بالخادمة أو المربية التي تجهل التربية، وليسوا بأولادها، وهذه المسؤولية ليست مسؤولية الخادمة، الخادمة يجب أن تأخذ دورها الطبيعي في المساعدة في الخدمة المنزلية ولا يترك لها الأبناء، ويذهب الأب، وتذهب الأم، وهي تفصل بين الأولاد وتتابع تحصيلهم الدراسي، طبعاً لن يحدث هذا، لأنه لا يوجد ناحية قانونية ولا هي مؤهلة لذلك، هي ليست بمربية، عبارة جاءت من مجلس الوزراء وهو العمل في البيت، وقلنا مربيات تجاوزاً بدلاً من الخادمة، من ناحية التعليم وكل شيء وهي غير مؤهلة أن تقوم بدور الأم.

تعقيب:

لو يسمحوا لي الاخوان... أعتقد ان التطور الاجتماعي الذي حصل في الكويت هو انعكاس للتطور الاقتصادي الذي نتج عن تراكم الثروة الناتجة عن اكتشاف النفط، وفي الواقع المجتمع الكويتي لم يتغير من مجتمع متخلف اقتصادياً إلى مجتمع إنتاجي، بالعكس تحويل من مجتمع إلى مجتمع مترف وبالتالي هذا انعكس على الأسرة، أعتقد أن التحولات التي حصلت ليست بتحولات

عميقة، لأن التحول الاقتصادي أصلاً لم يكن تحولاً عميقاً، فهنا مشكلة تؤخذ بعين الاعتبار.

وأعتقد أن الملاحظة التي أوردها الدكتور علي الطراح ان هناك إقبالاً على التعليم من قبل الإناث ونفس الوقت في عدم الإقبال على العمل، هذه نتيجة أيضاً لطبيعة المجتمع المترف، الملاحظة أيضاً التي ذكرها الدكتور عبد الرؤوف بالنسبة لموضوع تأخر سن الزواج، أعتقد انها ليست سلبية بل إيجابية.. هل نقبل ان الفتاة تتزوج في المرحلة العمرية ما بين ١٥ ـ ٢٠ سنة؟ هل هذا من الإنسانية؟ في بعض الدول تحرم ذلك، في قوانين تحرم الزواج المبكر، وأيضاً الزواج المبكر يعني لنا آثاراً سلبية عميقة في المجتمع الكويتي، والدليل على ذلك ان نسبة الطلاق في الفئة التي أقل من ٣٠ سنة، عالية جداً.. وفي الواقع أنا أعتقد ان الزواج المبكر ما زال حاصلاً في المجتمع الكويتي، وكثير من الناس يزوجون أبناءهم لمجرد التباهي، حتى يفرحون في ليلة العرس ولا يأخذون بعين الاعتبار، النتائج الوخيمة التي يمكن أن تظهر من جراء هذا الزواج.

وأعتقد ان المجتمع الكويتي والأسرة لم تتغير بالشكل الذي حصل في المجتمع الصناعي التقليدي، والدليل على ذلك عندما قال «الانجاب» مرتفع حتى بين المتعلمين، يعني معدل الأبناء في الأسرة التي تتكون من أب متعلم وأم متعلمة؟ لا يقل عن (٤)، وأعتقد ان هذا عالٍ جداً... وعلى الرغم من ان الخطة الخمسية الحالية تدعو إلى النمو السكاني، لا أدري لماذا؟ هل نحن في ظل هذا المجتمع وظل هذه التركيبة الاقتصادية، نطمح إلى زيادة الأصفار على الشمال، هذه مشكلة.

واحد يقول لي... لا، نحن عندما ٦٠٪ غير كويتيين... هذا صحيح لكن لماذا عندنا ٦٠٪؟ لو نحن في مجتمع إنتاجي، هل نحتاج إلى هذا العدد؟ وماذا يعملون؟ في أي قطاعات اقتصادية؟ هذه مشكلة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار.

* أود أن أنوه قبل أن أنهي المحاضرة بأن الرابطة تعتذر عن تقديم المحاضرة التي كان من المقرر أن تكون المحاضرة الرابعة في ٣/٢٩ عنوانها «الديوانيات في

الحياة الاجتماعية» وهي للأستاذ عبد الرزاق البصير، وهذا نظراً لاعتذار البصير نفسه، ونؤكد دعوتنا لكم لحضور المحاضرة الخامسة التي تصادف يوم الأحد ٣/٤، وعنوانها «النشاط الاجتماعي لطلبات العمال».

للأستاذ، ، ،

وأشكركم على حضوركم وأخص بالشكر الدكتور علي الطراح والدكتور عبدالرؤوف الجرداوي.

وشكراً

المحاضرة الرابعة

يوم الأحد: ٣/٤/١٩٨٨ م

«النشاط الاجتماعي للنقابات العمالية»(*)

الأستاذ/ ثابت الهارون

(*) إعداد: ثابت ابراهيم الهارون السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت ورئيس نقابة المعلمين بوزارة الإعلام.

النشاط الاجتماعي للنقابات

مقدمة:

تعتبر الثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، العامل المباشر في ظهور النقابات العمالية، نتيجة لإحساس الطبقة العاملة بحاجتها الماسة إلى تجمعها وتكتلها في تنظيمات نقابية تمكنها من الدفاع عن حقوقها في مواجهة أصحاب الأعمال، ونتيجة لغياب التشريعات العمالية والتأمينية التي تحمي الطبقة العاملة وتؤمن لها حاضرها ومستقبلها في ذلك الحين.

وقد حرصت كافة الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان على تأكيد حق إنشاء وتكوين النقابات، وأولها الإعلان العالمي والمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان وبعض الاتفاقات المعقودة في نطاق السوق الأوروبية المشتركة.

كما حرصت منظمة العمل الدولية منذ نشأتها في عام ١٩١٩ على إبرام اتفاقيات دولية تهدف إلى حماية الحق النقابي، إلا أن هذه الجهود لم تكتمل إلا في عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بإصدار الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ٤٨ بشأن الحرية النقابية، وحماية حق التنظيم والاتفاقية رقم ٤٩/٩٨ بشأن تطبيق مبادىء حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

وعلى ضوء ذلك، فقد شكلت النقابات في بلدان العالم، ونتيجة طبيعية

لـذلك فقـد تكونت النقـابات في العـديـد من بلدان العـالم الثـالث التي كـانت خـاضعة لسيـطرة الاستعمار الأجنبي المستغـل لخيراتهـا وقـواهـا العـاملة. وعـلى الصعيـد العربي، فقـد شرعت الحركـات العماليـة العربيـة في تكوين النقـابـات العمالية وكانت رائدة في ذلك المجال كل من مصر والعراق وسوريا.. الخ.

ولإمكان عرض الموضوع، فإننا نتناوله في النقاط الأساسية التالية:

أولاً: نشأة النقابات العمالية الكويتية.
ثانياً: التشريعات القانونية التي تحكم عمل النقابات العمالية.
ثالثاً: البنيان النقابي للحركة النقابية الكويتية.
رابعاً: دور ونشاط الحركة النقابية الكويتية.
خامساً: مقترحات لتطوير العمل التطوعي في النقابات.

أولاً نشأة الحركة النقابية الكويتية:

قبل ظهور النفط كانت التركيبة الاجتماعية في الكويت مـرتبطة ارتبـاطاً وثيقـاً بالبحر، الأمر الذي جعـل اقتصاد تلك الحقبـة يقوم عـلى صيد اللؤلؤ، والنقـل البحري بالسفن الشراعيـة، وصيد الأسـماك والحرف البسيـطة كالبنـاء والحدادة والنجارة البحرية (القلافة).

ظهور النفط في الكويت وتصديره:

لقد شكل ظهور النفط والبدء بتصديره نقطة تحول حاسمة في تاريخ الكويت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد أدى انتقـال المجتمع من مـرحلة النظام الحـرفي البسيط إلى مرحلة النـظام شبه الصنـاعي وزوال العلاقـات الاقتصاديـة القديمة، ودخول أيدٍ عاملة غير وطنية وافدة من الدول العربية والآسيويـة إلى أن احتلت العـمالة الـوطنية الصفـوف الخلفيـة، عـلى اعتبـار انها لا تملك الخـبرات والمهارات الفنية التي تتطلبها ظروف وطبيعة العمل في المرحلة الجديدة، ولم تتـح لها الفرصة إلا في وظائف القطاع الحكومي وبعض الأعـمال البسيطة في القـطاع النفطي.

ومع مرور الـوقت وبدء عمليـة التحول الاقتصـادي، وبعد استقـرار الأيدي

العاملة الوطنية في وحدات العمل المختلفة وإصرارهم على اكتساب الخبرة والمعرفة، حيث أثبتوا قدرتهم على مزاولة الأعمال المنوطة بهم، ظهرت الحاجة إلى ضرورة تكتلهم وتجمعهم للمطالبة بتحسين ظروف عملهم، وتحقيق المطالب الأساسية لهم من إصدار تشريعات عمالية تضمن لهم حقوقهم وإنشاء مراكز للتدريب المهني ومحو الأمية وغيرها.

وقد تجسم هذا التجمع في قيام العمال بتشكيل لجنة منهم عام ١٩٤٨، مهمتها جمع التبرعات من العمال لتقديم العون والمساعدة لزملائهم في حالة التوقف عن العمل أو الفصل، وقد اعتبرت هذه اللجنة العمالية النواة الأولى التي دفعت العمال بعد ذلك إلى المطالبة بحق تكوين النقابات العمالية.

في بداية الخمسينيات كوّن مجلس الإنشاء لجنة سميت (لجنة العمال)، ففي ذلك الوقت لم يكن هناك تشريعات عمالية أو إدارة لشؤون العمال، فكانت اللجنة هي البذرة الأولى لتنسيق شؤون العمال، فبدأت اللجنة بالعمل على بحث أحوال العمل لجميع العمال والمستخدمين لدى الدوائر الحكومية، والشركات الخمسة الكبرى التي بدأت العمل في الحركة الإنشائية بالكويت.

كما اهتمت اللجنة التنفيذية العليا بموضوع العمل والعمال أيضاً، ورأت في جلستها المنعقدة في أكتوبر ١٩٥٤ تكليف أحد الخبراء بدراسة الشؤون العمالية وتقديم ما يراه من توصيات.

لقد كانت الدوافع الحقيقية آنذاك للاهتمام بشؤون العمل والعمال هي انخفاض مساهمة اليد العاملة الوطنية في الإنتاج، والاعتماد الذي كاد أن يكون كلياً على اليد العاملة الأجنبية، وظهور بوادر البطالة بين العمال الوطنيين لمنافسة الأجانب لهم في ميدان العمل وكسب الرزق.

وقد قدم الخبير المذكور تقريره الذي يتلخص في:

١ ـ إصدار شهادات للعمال الكويتيين «شهادة مواطن».

٢ ـ إصدار بطاقات عمل للعمال الأجانب الذين دخلوا البلاد بصورة مشروعة، بشرط تسليمها للسلطات المختصة عند مغادرتهم.

٣ ـ تسجيل جميع الأجانب البالغين المقيمين منهم، ومن دخل البلاد حديثاً.

٤ ـ إصدار تعليمات لجميع أصحاب الأعمال بحظر استخدام أي شخص أجنبي ليس بحوزته بطاقة.

٥ ـ إلزام أصحاب الأعمال والدوائر الحكومية والمتعهدين الفرعيين بتقديم كشوفات عن حركة التعيين والفصل لديهم.

٦ ـ وقف استخدام المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة.

٧ ـ تسحب بطاقة الأجنبي الذي لا يجد عملاً خلال شهر ويرحل.

وقد كانت أهم التوصيات التي قدمها الخبير هي التوصية الرابعة والتوصية السادسة، وفي ديسمبر ١٩٥٤ أنشئت دائرة الشؤون الاجتماعية على أثر قرار تاريخي جاء فيه:

«رغبة في رفع مستوى الحياة الاجتماعية واستجابة للتطور الاجتماعي والاقتصادي في الكويت، قررت اللجنة التنفيذية العليا إنشاء دائرة للشؤون الاجتماعية، ومن بين اختصاصاتها: (جميع شؤون العمل وعلاقات العمال بأصحاب العمل).

وكذلك أصدرت اللجنة العليا إعلاناً رسمياً في ١٩٥٥/١/١٠ يحظر استخدام أي عامل غير كويتي ما لم يكن حاصلاً على إجازة عمل.

بدأت دائرة الشؤون الاجتماعية بقسم العمل تفرعت عنه في البداية شعبتان، هما:

١ ـ شعبة مكافحة البطالة: تختص بتشغيل العمال الكويتيين العاطلين.

٢ ـ شعبة الهجرة والبطاقات: تختص بإصدار تصاريح وبطاقات عمل للعمال غير الكويتيين.

وقد واكب ظهور إدارة الشؤون العمل والعمال، تطور آخر تولته إدارة المعارف آنذاك، وهو «محو الأمية» ليلاً والتدريب المهني ليلاً ونهاراً، وكان ذلك في بداية عام ١٩٥٥.

وهرع العمال لتلقي العلم والمعرفة في المجالين العملي والنظري، الأمر الذي ساعد على وجود تجمع عمالي بدائي في حاجة إلى تنظيم لقاءاتهم ونشاطاتهم فأوجدت دائرة الشؤون الاجتماعية «المركز الثقافي العمالي».

المركز الثقافي العمالي:

وضعت في هذا المركز الكثير من النشاطات وكان أبرزها «الحركة الكشفية»، ونمت كثيراً من الهوايات في هذا المركز، منها كرة القدم والموسيقى والتمثيل ومحو الأمية، غير أن نظرة العمال كانت أعمق وأبعد خاصة بين القيادات التي أفرزها هذا المركز، والمشاكل اليومية التي كانت تواجههم من خلال عملهم وتدريبهم المهني وتطور أفكارهم، حيث انهم قطعوا مرحلة في مجال التدريب ومحو الأمية، فبدأوا يتطلعون إلى اليوم الذي يتمكنون فيه من تكوين تنظيمات نقابية، إلى أن بزغ نور عهد جديد يباشر بالخير في تحقيق هذه الطموحات، وكان هذا النور نور الدستور في عهد الاستقلال.

ثانياً التشريعات القانونية التي تنظم العمل النقابي بالكويت:

لم تعرف الكويت التنظيم النقابي إلا في عهد قريب نسبياً، وذلك بعد أن تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد كما سبق وان أوضحنا، ومع ذلك فقد حرص المشرع على أن ينص في أوائل التشريعات العمالية التي صدرت على حق التنظيم النقابي.

ولبيان التشريعات القانونية التي تنظم العمل النقابي فإننا نعرض لتسلسل صدور هذه التشريعات منذ صدورها حتى الآن وذلك على الوجه الآتي:

١ ـ قانون العمل الصادر في عام ١٩٥٩:

ضمن المشروع هذا القانون نصاً يتعلق بحق التنظيم النقابي هو نص المادة (٧٠) منه حيث جاء به «حق تكوين اتحادات لأصحاب الأعمال، وحق التنظيم النقابي للعمال، مكفول وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدرها دائرة الشؤون الاجتماعية في هذا الشأن، على أن تسرى أحكام هذه المادة والقرارات المنفذة لها على عمال الحكومة».

إلا أن هـذا القانـون لم يتضمن أي تنظيم للعمـل النقابي، كـما لم تصدر أيـة قرارات من دائرة الشؤون الاجتماعية في هذا الشأن.

ولذلك، فلم يتم تشكيل أية تنظيمات نقابية في ظل هذا النص وبقي الوضع كما هو عليه حتى صدور الدستور وقانون العمل رقم ٣٨/٦٤.

٢ ـ النصوص الدستورية:

في عام ١٩٦٣ صدر دستـور البلاد ونصت المـادة ٤٣ من الدستـور في الباب الثالث بشأن الحقوق والواجبـات العامـة على «حق تكـوين النقابـات على أسس وطنية بوسائل سليمة مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

٣ ـ القانون رقم ٣٨/١٩٦٤:

في عـام ١٩٦٤ تم تعديـل قانـون العمل في القـطاع الأهلي الصـادر في عـام ١٩٥٩ بمـا يتضمن إضافـة باب جـديد إليـه، هو البـاب الثـالث عشر في شـأن منظمات العمال وأصحـاب الأعمال، حيث تضمن هـذا الباب الشروط الشكليـة والموضوعيـة لتكوين المنـظمات النقابيـة، وبين أهـدافها والأعـمال المحرمـة عليها وكيفية حل النقابة، إلا أن القانون قد خلا من أية نصوص في شـأن كيفية إدارة النقـابة، حيث تـرك ذلك للوائـح الداخليـة للتنـظيـمات النقـابيـة التي تقـررهـا الجمعيـات التأسيسيـة، مكتفياً بـوضع لـوائـح داخليـة اسـترشـاديـة للنقـابـات والاتحادات.

كـما تضمن القانـون النص على حق النقـابات في تشكيـل اتحـادات مهنيـة، واتحاد عام في الدولة، وكذا حق الاتحادات المهنية والاتحاد العام في الانضمام إلى أي اتحادات عربيـة أو دولية تـرى أن مصالحهـا ترتبط بهـا، على أن تخـطر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بذلك.

ونظراً لما لتكوين النقابات من أهمية فسنتناولها بشيء من التفصيل لبيان كيفيـة تكوينها، والإجراءات والشروط اللازمة لذلـك، وفقاً لمـا نصت عليه المـادة ٧٤ من قانون العمل في القطاع الأهلي، والقرار الوزاري الصادر من وزيـر الشؤون

الاجتماعية والعمل رقم ٢/٦٤ في شأن الإجراءات التمهيدية التي تتبع لتكوين النقابات، وتلخص هذه الإجراءات في الآتي:

(١) اجتماع عدد من العمال الكويتيين ممن يتوفر فيهم الشروط القانونية، ولا يقل عددهم عن خمسة عشر عضواً وذلك بصفة جمعية تأسيسية.

(٢) تقوم هذه الجمعية التأسيسية باختيار خمسة أفراد على الأكثر من بينهم، على اعتبار انهم (لجنة مؤقتة) تقوم بإعداد مشروع لائحة النظام الأساسي للنقابة مسترشدين في ذلك باللائحة النموذجية الصادرة من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

(٣) تدعو اللجنة المؤقتة العمال لعقد اجتماع للجمعية العمومية التأسيسية للنقابة للتصديق على مشروع اللائحة، كما تعلن عن فتح باب الترشيح لانتخاب أول مجلس إدارة للنقابة، وتقدم إليها طلبات الترشيح حتى قبل عقد الاجتماع بيومين مرفقاً بها (شهادة عدم الممانعة) الصادرة من وزارة الداخلية بعدم اعتراضها على أي من المؤسسين، وتعلن اللجنة عن ذلك قبل موعد الاجتماع بعشرة أيام على الأقل. ويحق للجنة إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمكان وتاريخ الانعقاد قبل الاجتماع بأسبوع لتنتدب الوزارة أحد المفتشين الفنيين للمعاونة في الإجراءات القانونية للجمعية العمومية.

(٤) يعتبر جميع العمال الكويتيين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية والمتواجدين وقت الاجتماع أعضاء في الجمعية العمومية التأسيسية، بحيث لا يقل عددهم عن خمسة عشر عضواً.

(٥) تقوم الجمعية التأسيسية بالتصديق على مشروع اللائحة بعد مناقشتها، وإدخال التعديلات التي يوافق على إدخالها ثلثا الأعضاء المجتمعين، كما تقوم بانتخاب أعضاء مجلس إدارة النقابة، وفقاً لما جاء في اللائحة والإجراءات السابق ذكرها.

(٦) يجتمع مجلس إدارة النقابة بعد انتخابه، ويختار من بين أعضائه في أول

اجتماع له هيئة المكتب التي تتكون من الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق.

(٧) يودع مجلس الإدارة (أوراق التأسيس) الخاصة بالنقابة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتقوم بإشهار النقابة في الجريدة الرسمية، وتتكون من:

أ ـ نسختين من النظام الأساسي للنقابة موقعاً عليها من أعضاء مجلس الإدارة.

ب ـ نسختين من محضر جلسة الجمعية العمومية التي انتخب فيها مجلس الإدارة.

ج ـ كشف بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفة كل منهم وسنّه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته.

د ـ كشف بأسماء أعضاء النقابة مبيناً فيه اسم كل منهم ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته ومقر عمله موقعاً من كل منهم.

هـ ـ اسم المصرف الذي تودع فيه أموال النقابة.

و ـ شهادة من وزارة الداخلية بعدم اعتراضها على أي من المؤسسين.

هذا وتعتبر النقابة قائمة قانوناً، ولها الحق في مباشرة أعمالها بمجرد إيداع الأوراق مستوفاة طبقاً لأحكام القانون بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

٤ ـ اللوائح الداخلية للمنظمات النقابية:

لم تتطرق النصوص القانونية الواردة في الباب الثالث عشر من قانون العمل في القطاع الأهلي إلى كيفية إدارة النقابة بشكل تفصيلي، مكتفية بوضع بعض القواعد والمبادىء التي يتعين أن تتضمنها اللوائح الداخلية، وتركت للجمعيات التأسيسية تحديدها كما يتراءى لها، بشرط ألا تخالف أحكام القانون والأعمال المحظور على النقابات مباشرتها.

وعلى ذلك، فإن اللوائح الداخلية للنقابات والاتحادات تعتبر دستور عمل هذه التنظيمات، ويمكن إيجاز الأبواب الرئيسية في اللوائح الداخلية للنقابات، بصفة عامة، في الآتي:

الباب الأول: في تكوين النقابة وتاريخ إنشائها وسنة قيامها ومقرها.

الباب الثالث: ويتضمن أغراض النقابة وهدفها.

الباب الثاني: في شأن شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وفصلهم من عضوية النقابة.

وقد أجازت اللوائح لكل عامل الحق في الانضمام إلى النقابة طالما توافرت فيه شروط الانضمام، كما أجازت له حق الانسحاب من النقابة في أي وقت يشاء.

كما منحت اللوائح مجلس إدارة النقابة الحق في فصل أي عضو إذا ارتكب أحد المخالفات المنصوص عليها باللائحة، على أن يسبق ذلك ضرورة إجراء التحقيق وثبوت إدانته، وأن يتخذ القرار بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الإدارة وأجازت اللوائح للعضو المفصول حق التظلم أمام أول جمعية عمومية للنقابة، ويكون قرارها نهائياً بقبول التظلم أو رفضه.

الباب الرابع: حدد هذا الباب الاشتراكات والرسوم التي يلتزم كل عضو بسدادها، وقد اشترطت اللوائح ضرورة موافقة الجمعية العمومية على أية زيادة عليها، أو إضافة رسوم أخرى غير واردة في اللائحة.

الباب الخامس: في شأن الخدمات والمساعدات، حددت اللائحة في هذا الباب الخدمات التي يمكن أن تقدمها النقابة إلى أعضائها.

الباب السادس: في شأن مالية النقابة وإيراداتها، واستثمار أموالها واسم البنك المودع فيه أموالها وسنتها المالية.

الباب السابع: في شأن الجمعية العمومية للنقابة، وكيفية تكوينها، ومواعيد عقدها، والنصاب القانوني لصحة ذلك، وصفة القرارات التي تصدرها، واختصاصات كل من الجمعية العمومية العادية وغير العادية.

الباب الثامن: في شأن مجلس إدارة النقابة، وعدد أعضائه ومدة عضويته، وكيفية الترشيح له، واختصاصاته والنصاب القانوني لصحة اجتماعاته ومواعيد عقد الاجتماعات، واختصاصات هيئة المكتب، والأغلبية المطلوبة لصدور قراراته وانتهاء عضوية بعض أعضائه.

الباب التاسع: في شأن حسابات النقابة والدفاتر الواجب إمساكها.

٥ ـ اتفاقيات منظمة العمل الدولية والعربية:

تعتبر الاتفاقيات الدولية والعربية الصادرة من منظمتي العمل الدولية والعربية التي تصادق عليها الدولة في شأن التنظيم النقابي بمثابة التشريعات الداخلية المنظمة للعمل النقابي، حيث يتعين بموجب هذه الاتفاقيات أن تكون التشريعات الداخلية متفقة مع ما تقضي به أحكام هذه الاتفاقيات.

على ان أهم الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها حكومة الكويت هي الاتفاقية رقم (٨٧) لسنة ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية، وكفالة الحق النقابي والتي صودق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٦/١٩٦١.

وتقضي هذه الاتفاقية بحق العمال دون تمييز في تكوين المنظمات التي يختارونها، أو الانضمام إليها بدون حاجة إلى إذن سابق، ولتلك المنظمات الحق في إعداد لوائح نظمها الأساسي وقواعدها الإدارية، وانتخاب ممثليها في حرية تامة، وتمتنع السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه أن يحد من هذا الحق أو يعوق ممارسته القانونية.

ولا يجوز أن تكون منظمات العمال عرضة للحل أو لوقف نشاطها عن طريق السلطة الإدارية، ولها الحق في تكوين اتحادات مهنية أو اتحادات عامة أو الانتماء إليها، وكذا لها الحق في الانتماء إلى منظمات دولية، وعلى كل عضو أن يتخذ الإجراءات التي تضمن حرية العمال في استعمال حقهم النقابي.

ثالثاً ـ تشكيل البنيان النقابي:

يقوم البنيان النقابي للتنظيمات النقابية الكويتية، مثلها في ذلك، مثل بقية التنظيمات النقابية الأخرى على شكل هرمي، قاعدته النقابات الحكومية

والنفطية، وفي وسطه الاتحادات المهنية، وعلى قمته الاتحاد العام لعام الكويت، وتوضيحاً لكل مستوى من مستويات البنيان النقابي، فإننا نعرض لكل منها:

أ) النقابات:

تعتبر النقابات هي القاعدة الأساسية للبنيان النقابي، ومنها يتم تصعيد القيادات النقابية إلى الاتحادات المهنية والاتحاد العام.

وقد نص القانون على أن للعمال الذين يشتغلون في مؤسسة واحدة أو حرفة واحدة أو صناعة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أن يكوّنوا فيما بينهم نقابات.

وبمقتضى هذا النص فقد حق لعمال المؤسسة أو الوزارة أو الوحدة الإدارية أن يكوّنوا فيما بينهم نقابة تمثل هؤلاء العمال، وترعى حقوقهم ومصالحهم وهي ما يطلق عليها نقابة الوحدة الإدارية أو المؤسسة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للنقابات القائمة بالوزارات المختلفة أو الشركات النفطية، كما أجاز النص للعمال المشتغلين في حرفة واحدة أو صناعة واحدة أو بمهن وصناعات متماثلة أو متشابهة أو مرتبط بعضها ببعض أن يكوّنوا نقابات لتحقيق الأهداف السابقة، وهي ما يطلق عليها النقابات العامة التي تضم أكثر من مؤسسة واحدة، ومثالها النقابة العامة للبنوك التي تضم العاملين في أكثر من بنك من البنوك العاملة بالكويت.

وقد أخذت التنظيمات النقابية الكويتية التابعة للاتحاد العام بنظام تمثيل النقابة لعمال المؤسسة الواحدة، كما هو الحال في نقابة العاملين بوزارة الصحة العامة والإعلام والأشغال والشؤون الاجتماعية والعمل، ونقابة العاملين بشركة نفط الكويت والبترول الوطنية وصناعة الكيماويات البترولية.

ب) الاتحادات المهنية:

تعتبر الاتحادات المهنية هي التنظيمات النقابية الوسطى والمرحلة التالية لتأسيس النقابات، فبعد أن تكونت النقابات في القطاع الحكومي والقطاع النفطي شعرت هذه النقابات أنه، وإن كانت تستطيع تحقيق مطالب عمالها على

مستوى الوحدة، إلا أن أياً منها لا يستطيع تحقيق مطالب عماله على مستوى المهنة أو الصناعة الواحدة أو القطاع الواحد، الأمر الذي يقتضي ضرورة تجمع نقابات القطاع الواحد في اتحاد يجمعها جميعاً ويمثلها في كافة الأمور المتعلقة بها ويحقق أهداف وآمال العاملين في هذا القطاع.

وعلى ذلك، فلم يكد تمضي سنة واحدة على تأسيس بعض النقابات في القطاع الحكومي والقطاع النفطي حتى قامت هذه النقابات في عام ١٩٦٥ بتأسيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات، ضم الاتحاد الأول نقابات القطاع الحكومي وضم الثاني نقابات القطاع النفطي.

أ) اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي:

ويضم حالياً اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي (٩) نقابات، هي:

١ ـ نقابة العاملين بالبلدية والإدارة العامة للإطفاء، وتأسست بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢١.

٢ ـ نقابة العاملين بوزارة الصحة العامة، وتأسست بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٤.

٣ ـ نقابة العاملين بوزارة التربية والتعليم العالي، وتأسست بتاريخ ١٩٦٤/١١/٦.

٤ ـ نقابة العاملين بوزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، وتأسست بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١.

٥ ـ نقابة العاملين بوزارة المالية، وتأسست بتاريخ ١٩٦٥/١/١٠.

٦ ـ نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء، وتأسست بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠.

٧ ـ نقابة العاملين بوزارة المواصلات، وتأسست بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٨.

٨ ـ نقابة العاملين بوزارة الإعلام، وتأسست بتاريخ ١٩٧١/١٢/١١.

٩ ـ نقابة العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتأسست بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٦.

ب) اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات:

ويضم اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات حالياً ثلاث نقابات، هي:

١ ـ نقابة العاملين بشركة نفط الكويت، وتأسست بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٢.

٢ ـ نقابة عمال شركة البترول الوطنية الكويتية، وتأسست بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٥.

٣ ـ نقابة عمال شركة صناعة الكيماويات البترولية، وتأسست بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨.

ولما كانت هذه الاتحادات اتحادات مهنية، فقد أوجبت اللوائح الداخلية لها ضرورة تمثيل كل نقابة بمجالسها التنفيذية التي تتكون في القطاع الحكومي من خمسة عشر عضواً، وفي اتحاد عمال البترول من أحد عشر عضواً، وقد نصت اللائحة الأولى على أن تمثل كل نقابة بعضو على الأقل وعضوين على الأكثر، ونصت لائحة البترول على أن تمثل كل نقابة بعضوين على الأقل دون تحديد للحد الأقصى.

ونصت كلا اللائحتين على أن مدة العضوية بالاتحادات المهنية سنتان يسقط بعدها كامل أعضاء المجلس، ويتم انتخاب غيرهم بطريق الاقتراع السري.

ويكون انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لكلا الاتحادين من أعضاء جمعياتها العمومية التي تتكون من أعضاء مجالس إدارات النقابات الأعضاء.

وحفاظاً على المساواة بين النقابات وعدم قيام أي نقابة بزيادة عدد ممثليها في الجمعية العمومية للاتحاد، فقد نصت لائحة اتحاد نقابات القطاع الحكومي على أن تمثل كل نقابة في الجمعية العمومية للاتحاد بأعضاء مجلس إدارتها، بشرط ألا يزيد عددهم عن أحد عشر عضواً.

ج) الاتحاد العام لعمال الكويت:

بعد أن تكونت الاتحادات المهنية في القطاع الحكومي والقطاع النفطي تبين لهذه الاتحادات ضرورة تكوين اتحاد عام للعمال يضم هذه الاتحادات وينسق

بينها، ويمثل العمال الذين لا تجمعهم نقابات عمالية على اختلاف صناعاتهم ومهنهم، ويكون ناطقاً ومعبّراً عن الطبقة العاملة بالكويت، وبذلك فقد تم تأسيس الاتحاد العام لعمال الكويت بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٥ حيث اكتمل البنيان النقابي للتنظيمات النقابية الكويتية.

ولما كانت الكويت جزءاً من الأمة العربية وكانت الحركة العمالية الكويتية جزءاً من الحركة العمالية العربية، فقد تم انضمام الاتحاد العام لعمال الكويت إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي يضم كافة الاتحادات العامة لعمال الوطن العربي.

ومن الجدير بالذكر، ان الحركة العمالية الكويتية قد انضمت إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في عام ١٩٦٥ قبل تأسيس الاتحاد العام، وذلك عن طريق اتحاد نقابات القطاع الحكومي.

ولما كان الاتحاد العام لعمال الكويت يناصر القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، كما يناصر حركات التحرر الوطني، فقد كان من الضروري أن يكون انضمامه إلى أحد الاتحادات الدولية التي تتفق أهدافها مع أهداف الاتحاد العام، ولذلك فقد انضم في عام ١٩٧٣ إلى الاتحاد العالمي للنقابات الذي وقف منذ إنشائه بجانب قضايا الشرق الأوسط وحركات التحرر في العالم وضد الامبريالية العالمية.

وبذلك، يكون قد تم استكمال البنيان النقابي للحركة العمالية الكويتية، كما يكون قد تم ربط هذه الحركة بالتنظيمات النقابية الإقليمية والدولية.

ويتكون المجلس التنفيذي للاتحاد العام حالياً من خمسة عشر عضواً يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري لمدة سنتين من بين أعضاء المؤتمر العامل للاتحادين المهنيين البالغ عددهم ٧٢ عضواً يمثلون الاتحادين المهنيين بواقع ٣٦ عضواً لكل اتحاد مهني، يتولى كل اتحاد ترشيحهم من بين أعضاء مجالس إدارات النقابات التابعة له.

وعلى الرغم من تساوي عدد ممثلي الاتحادين المهنيين في المؤتمر العام، فإن

اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي يمثل بعشرة أعضاء في المجلس التنفيذي، ويمثل اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بخمسة أعضاء، وقد روعي في ذلك عدد وحجم النقابات التابعة للقطاع الحكومي بالنسبة لعدد وحجم النقابات في القطاع النفطي.

وتمكيناً للاتحاد من أداء رسالته في خدمة جموع العمال وتحقيق أهدافه التي نص عليها دستوره، فقد قام بإنشاء بعض الإدارات والمؤسسات واللجان لمعاونته في أداء رسالته، وهي:

أ) معهد الثقافة العمالية:

أنشىء معهد الثقافة العمالية عقب قيام الحركة النقابية حيث كانت تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع الاتحاد العام لعمال الكويت، واعتباراً من عام ١٩٧٢ انفرد الاتحاد العام بالإشراف على المعهد وأخذ على عاتقه كافة الأمور المتعلقة بإعداد الدورات الثقافية وبرامجها، وتولت التنظيمات النقابية تمويله مادياً، وقد بلغ عدد من حصلوا على دورات ثقافية بالمعهد حتى الموسم الثقافي ١٩٨٨/٨٧ ثلاثة آلاف دارس.

ويعمل الاتحاد العام على تطوير المعهد للوصول به إلى مؤسسة للثقافة العمالية.

ب) مجلة العامل:

أنشئت مجلة العامل لسان حال الاتحاد العام لعمال الكويت في عام ١٩٧٥ حيث صدر العدد الأول منها في ١٩٧٥/٩/١، وهي مجلة أسبوعية تصدر حالياً نصف شهرية بصفة مؤقتة لظروف مالية، ويأمل الاتحاد العام في إصدارها أسبوعياً في القريب العاجل.

وتعتبر مجلة العامل أحد المنابر الأساسية للحركة العمالية، حيث تقوم من خلالها بالتعبير عن رأيها، وتوضيح وجهة نظرها في كافة المسائل التي تهم الطبقة العاملة.

ج) المسرح العمالي:

أنشيء المسرح العمالي في عام ١٩٧٨ حيث قامت الفرقة بتقديم عدة مسرحيات خلال احتفال الاتحاد العام بعيد الأول من مايو من كل عام.

وتهدف الفرقة إلى الإسهام في تطوير الوعي النقابي والتثقيفي من خلال أعمالها المسرحية، ويعمل الاتحاد العام إلى تطوير أعماله بحيث يكون نشاطها على مدار العام، وأن يتم الاعتراف بالفرقة وإدراجها ضمن الفرق المسرحية العاملة في الكويت، مع تقرير إعانة مالية لها تصرف سنوياً.

د) لجنة المرأة العاملة:

أنشئت لجنة المرأة العاملة في عام ١٩٨٢ بهدف دفع النساء العاملات إلى الدخول والانخراط في العمل النقابي وممارسة حقوقهن النقابية بجانب العمال.

وقد قامت لجنة المرأة العاملة منذ إنشائها بدور نشط في تثقيف العضوات الجدد نقابياً، كما تابعت الاحتفال بيوم المرأة والطفل العالميين، كما شاركت لجنة المرأة في عدد دورات ومؤتمرات نسائية عربية ودولية، وما زالت لجنة المرأة العاملة تعمل بخطى حثيثة نحو تحقيق أهدافها.

رابعاً: دور ونشاط الحركة النقابية

لاستعراض دور ونشاط الحركة النقابية الكويتية، فإننا نعرض ذلك في المجالات التالية وبشكل موجز:

١ ـ في مجال خدمة الأعضاء:

تهدف النقابات في مجال خدمة الأعضاء إلى تحقيق الأهداف والخدمات التالية:

أ) رعاية مصالح العاملين في المؤسسات والجهات التي يعملون بها، والدفاع عن حقوقهم، وحماية مكاسبهم، وتمثيل العاملين في كافة الأمور المتعلقة بالعمل.

البنيان النقابي للحركة النقابية الكويتية
الاتحاد العالمي للنقابات
الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
الاتحاد العام لعمال الكويت
مؤسسات تابعة للاتحاد العام
العضوية العربية
العضوية الدولية
العضوية القريبة
العضوية الدولية
اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي
الاتحاد الدولي للاشغال العامة والمهن المشابهة
نقابة العاملين بوزارة الصحة العامة
الاتحاد الدولي للخدمات العامة
الاتحاد العربي لعمال الصحة العرب
معهد الثقافة العمالية
نقابة العاملين البلدية والادارة العامة للاطفاء
الاتحاد الدولي لعمال الصناعات الغذائية
الاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية
مجلة العامل
نقابة العاملين بوزارة التربية والتعليم العالي
المسرح العمالي
نقابة العاملين بالاشغال العامة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية
الاتحاد العالمي لعمال الانشاء والبناء الاتحاد العالمي لعمال الزراعة والغابات
الاتحاد العربي للبناء والاخشاب الاتحاد العام لعمال الزراعة العرب
لجنة المرأة العاملة
نقابة العاملين بوزارة المالية
الاتحاد الدولي لعمال التجارة
الاتحاد العربي لعمال المصارف والاعمال المالية الاتحاد العربي لعمال التجارة
نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء
الاتحاد الدولي لعمال الصناعات المعدنية
الاتحاد العربي للصناعات المعدنية والميكانيك والكهرباء
نقابة العاملين بوزارة المواصلات
الاتحاد الدولي للنقل
الاتحاد العربي لعمال البريد والبرق والهاتف
نقابة العاملين بوزارة الاعلام
اللجنة الدولية للطباعة والاعلام
الاتحاد العربي لعمال الطباعة والاعلام
نقابة العاملين بوزارة الشؤون
الاتحاد العالمي لعمال النفط والكيماويات والتعدين والصناعات المشابهة
الاتحاد العربي لعمال النفط والتعدين والكيماويات
اتحاد العاملين بالبترول وصناعة البتروكيماويات
نقابة العاملين بنفط الكويت
نقابة عمال شركة البترول الوطنية
نقابة عمال صناعة الكيماويات البترولية

ب) العمل على تحسين حالة العاملين مادياً عن طريق المطالبة بزيادة المرتبات بما يتناسب ومستوى المعيشة والأسعار وتقرير البدلات لهم، عوضاً عما يتعرضون له في تأديتهم لأعمالهم من أخطار وأضرار، وتقرير مزايا إضافية مالية وعينية لهم.

ج) تقديم الخدمات الثقافية والترفيهية لهم، عن طريق إقامة الدورات في مجال الثقافة العمالية داخلياً وخارجياً، وإقامة الندوات واللقاءات لبحث الموضوعات التي تهم العاملين، وإقامة الحفلات الترفيهية والرحلات، وغيرها.

د) تقديم المعونة والمساعدة العاجلة في حالات الكوارث والوفاة والزواج، وغيرها.

هـ) إنشاء صناديق الإدخار والزمالة لتقديم المساعدة المالية في حالات انتهاء الخدمة أو الاستقالة أو الوفاة أو العجز الكامل.

و) تقديم الاستشارات القانونية عن طريق الخبراء القانونيين بالاتحاد العام، أو المحامين في المشاكل القانونية التي تقتضي العرض على المحاكم والتي تتعلق بأمور العمل.

ز) فتح مكاتب التخديم لتوفير العمل في حالة التعطل عن العمل.

ونود الإشارة هنا إلى اختلاف المكاسب التي تحققها التنظيمات النقابية في القطاع الحكومي عن المكاسب التي تحققها التنظيمات النقابية القطاعين الأهلي والنفطي، ذلك ان الأخيرة استطاعت أن تحقق العديد من المكاسب تفوق ما حققته الأولى، وذلك نظراً للطبيعة القانونية للعلاقة التي تربط العاملين في القطاع الحكومي عن الطبيعة القانونية للعلاقة في القطاعين الأهلي والنفطي.

فعلاقة العاملين في القطاع الحكومي علاقة تنظيمية تحكمها وتنظمها القوانين والقرارات، وبذلك فليس من السهولة تحقيق كثير من المكاسب عن طريقها.

أما علاقة العاملين في القطاع الأهلي والنفطي، فهي علاقة تعاقدية يحكمها العقد المبرم بين صاحب العمل والعامل، وما ورد في القانون يمثل الحد الأدنى

من الحقوق التي لا يجوز أن تقلّ حقوق العامل عنها، وبذلك فقد أمكن عن طريق مجالس إدارات الشركات النفطية على الأخص تحقيق العديد من المكاسب للعاملين في هذا القطاع خاصة من الناحية المالية، كما أمكن أيضاً عن طريق لجان التحكيم القضائية تقرير عدة بدلات عمل.

٢ ـ على المستوى المحلي:

تلعب التنظيمات النقابية وعلى رأسها الاتحاد العام لعمال الكويت دوراً كبيراً على المستوى المحلي، باعتبارها أكبر التجمعات الجماهيرية، لتساهم هذه التنظيمات مع الهيئات الشعبية الأخرى في كافة المسائل التي تهم المواطنين، وتشارك معها في بحث الموضوعات والقضايا الوطنية والقومية والعالمية التي تهم المواطنين عامة والعاملين خاصة، وذلك عن طريق إقامة الندوات والمهرجانات وإعداد المذكرات والبيانات.

وفي مجال المؤسسات العامة بالدولة، فإن الاتحاد العام لعمال الكويت يشترك في عضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وقد أمكن عن طريق ممثلي الاتحاد عرض وطرح كثير من القضايا التي تهم العاملين.

كما يشارك الاتحاد العام في اللجان التي تشكل لتعديل قوانين العمل والتشريعات العمالية، والقيام بتقديم مشروعات القوانين والقرارات التي تخص العاملين إلى الجهات المسؤولة بالدولة للنظر في استصدارها.

٣ ـ على المستوى العربي:

كان لانضمام الاتحاد العام لعمال الكويت إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وانضمام اتحاداته المهنية ونقاباتها إلى الاتحادات المهنية العربية، ما أدى إلى المساهمة في تحقيق مصالح الطبقة العاملة في الوطن العربي.

كما يساهم الاتحاد العام لعام الكويت عن طريق منظمة العمل العربية في دعم وصيانة الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

٤ ـ على المستوى الدولي:

انضم الاتحاد العام لعمال الكويت إلى الاتحاد العالمي للنقابات، كما انضمت منظماته النقابية إلى كثير من المنظمات والاتحادات الدولية المنبثقة عن الاتحاد العالمي، وبذلك فقد أمكن للاتحاد العام ومنظماته أن تقف بجانب حركات التحرر الوطني في العالم وخاصة دول العالم الثالث وعدم الانحياز.

كما كان من نتيجة انضمام الاتحاد العام إلى الاتحاد العالمي للنقابات ان كثر احتكاك المنظمات النقابية الكويتية بمنظمات نقابية كثيرة، مما أدى إلى ربط علاقات معها حققت كثيراً من المكاسب في مجال المنح الدراسية والعلاجية والدورات الثقافية وحضور معسكرات للشبيبة والشباب ورحلات سياحية.

خامساً ـ مقترحات لتطوير العمل التطوعي في النقابات العمالية:

يمكن إيجاز مقترحاتنا حول تطوير العمل التطوعي في النقابات العمالية في النقاط التالية:

١ ـ التأكيد على مبدأ استقلالية الحركة النقابية الكويتية وعدم التدخل في أمورها، وحقها في إعداد لوائحها ونظمها الأساسية وقواعدها الإدارية، وانتخاب ممثليها في حرية تامة، وتنظيم إداراتها وأوجه نشاطها وصياغة برامجها.

وكذا التأكيد على نهجها وخطها الوطني والقومي وعدم تبعيتها إلى أي جهة كانت.

٢ ـ ضرورة قيام الحركة النقابية الكويتية بتوفير موارد مالية ذاتية تمكنها من الاعتماد على نفسها في أداء رسالتها ومهمتها التي حددتها لوائحها الداخلية ونظمها الأساسية ودساتير عملها، وحتى لا تكون الناحية المالية سبباً في خضوعها لضغوطات تؤدي إلى تغيير خطها المستقل.

٣ ـ أن يتم انتخاب القيادات النقابية على أسس موضوعية، ومن العناصر التي تتصف بالمعرفة والدراية والقدرة على العطاء دونما نظر إلى أي اعتبارات أو انتماءات دينية أو مذهبية أو قبلية أو عقائدية.

٤ - إصدار قانون مستقل للنقابات العمالية خالٍ من أية قيود لتكوين النقابات ومتفق مع ما تقضي به الاتفاقيات والإعلانات الدولية في شأن تكوين المنظمات النقابية وحمايتها، وضمان حقوق وأوضاع الأعضاء النقابيين.

٥ - إنشاء مؤسسة للثقافة العمالية اسوة بما هو مقرر في غالبية الدول المتقدمة تعمل على إفراز العناصر النقابية القيادية المتفهمة لأهداف ومسؤوليات العمل النقابي، ومدها بكافة المعونات المادية والفنية والتقنية.

٦ - إقرار مبدأ التفرغ النقابي للقيادات النقابية حتى يتسنى لهذه القيادات أداء رسالتها على الوجه الأكمل في خدمة الحركة النقابية.

٧ - زيادة الدعم المالي للتنظيمات النقابية بما يمكّنها من توسيع أنشطتها الثقافية والاجتماعية التي تقدمها للأعضاء.

٨ - العمل على تمثيل المنظمات النقابية في عضوية مجالس إدارات الشركات والمؤسسات العامة، والهيئات العامة ومنح التنظيمات النقابية حرية الحركة في التعبير عن مطالب وحقوق العمال.

٩ - تمثيل النقابات العمالية بمجلس الخدمة المدنية أسوة بما هو مقرر بمجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهيئة التعليم التطبيقي والتدريب، حتى يتسنى طرح وعرض مشاكل العاملين في القطاع الحكومي أمام مجلس الخدمة المدنية.

١٠ - أخيراً، ضرورة تقدير دور العمل والعمال لما له من أهمية في تقدم وازدهار الدولة، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تم تقدير العمل أدبياً ومعنوياً، ولعل أبسط هذه السبل هو اعتبار الأول من مايو عطلة رسمية لجميع العمال، أسوة بما هو مقرر في كافة الدول على اختلاف نظمها ونهجها.

وفي الختام، نرجو أن نكون قد وفقنا في عرض موضوع المحاضرة.

«تمت بحمد الله»

٢ أبريل ١٩٨٨ م

المراجع

١ ـ حسين اليوحة «نقابي» ـ محاضرة بمعهد الثقافة العمالية حول تاريخ الحركة النقابية الكويتية.

٢ ـ أحمد سعيد الأصبحي «نقابي» ـ محاضرة بمعهد الثقافة العمالية حول تاريخ الحركة النقابية الكويتية.

٣ ـ أحمد محمود سليمان المستشار القانوني للاتحاد العام لعمال الكويت ـ محاضرة بمعهد الثقافة العمالية حول البنيان النقابي للحركة النقابية الكويتية.

مناقشة وتعقيبات

بالمحاضرة الرابعة

ليوم الأحد ٣/٤/٨٨ م

النشاط الاجتماعي للنقابات العمالية

للاستاذ ثابت الهارون

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عريف الحفل

يسعدنا في هذه الأمسية أن نلتقي مع محاضرنا السيد ثابت ابراهيم الهارون السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت ورئيس نقابة العاملين بوزارة الإعلام. وموضوع محاضرتنا اليوم هي «النشاط الاجتماعي والنقابات العمالية».

يسعدنا الترحيب به، وأرجو أن يكون لديه ما يستطيع أن يضيفه لكم وتضيفونه له في المناقشة.

عريف الحفل...

التعقيب:

شكراً للسيد ثابت الهارون على هذا السرد التاريخي وقد اشتمل على عدة نقاط منها:

- الحركة العمالية.
- تأسيس النقابات العمالية في الكويت.
- تأسيس المؤسسات الثقافية.
- دور النشاط.
- نشاط الاتحاد على المستوى العربي والدولي من خلال المنظمات العمالية.

كيفية تطوير حركة العمال الكويتية.

نشكره على هذا السرد التاريخي، والتأمل المستقبلي ونرجو أن تتحقق الأهداف والآمال.

«الآن نفتح باب الأسئلة والتعقيبات».

حسين من العاملين في مجال الاقتصاد نقابي سابق شكراً للأخ ثابت سكرتير الاتحاد العام لعمال الكويت والأخت الفاضلة ولرابطة الاجتماعيين، لإعطاء فرصة للحركة النقابية أن تشارك في الموسم الثقافي للرابطة.

تصحيح للأخ ثابت وأرجو المعذرة، تأسست أول نقابة في الكويت وهي نقابة البلدية بتاريخ ١٠/٢١ ثم نقابة الصحة في ١٠/٢٤ بعد ثلاثة أيام. أرجو المعذرة لأني قد أطيل.

الحركة النقابية الكويتية، بداية تأسيسها باعتبار أن الموضوع (ملامح من تاريخ الكويت الاجتماعي).

نجد العذر للأخ ثابت باعتبار الفترة الزمنية محدودة وبالتالي لا يمكن أن يحكي كل ما واجهت وكل ما قدمت الحركة النقابية الكويتية طبعاً بدأت المحاولة لتأسيس النقابة مع أول شحنة نفط، مجموعة من العمال حاولوا في ذلك الوقت سنة ٤٦.

وكذلك اصدار مجلة في ذلك الوقت، وبعدها بسنتين قادوا اضراباً بشركة نفط الكويت، وقادوا اضراباً آخر في سنة ٥١ من أجل رفع أو المطالبة بحقوق الكويتيين نتيجة لأن الكويتيين في الحقيقة انتقلوا من حرف معينة في البحر إلى العمل في مجال النفط، فوضعوا في الصفوف الخلفية، في ذلك الوقت الذي قد يأخذ الهندي عشر روبيات وكان الكويتي يأخذ روبيتين ونصف والأمريكي أو الانجليزي قد يؤخذ مائة روبية، كان الكويتي يسكن في عشه أما الهندي فيسكن في شبرة مقسمة من الداخل وبها كهرباء ويتنقل بسيارة وكان الأمريكي يعيش في فيلا. هذا الوضع هو الذي دفع الكويتيين إلى تكوين أو تأسيس النقابة. في سنة ٥١ قبل الاضراب عملوا جمعية، وانتخب بها مجموعة من الشباب ـ قادوا ـ هي جمعية شبه تعاونية وفي نفس الوقت هذه المجموعة كانت

مهمتها المطالبة برفع مستوى العاملين في شركة نفط الكويت، وفي ذلك الوقت بداية نقل الكويتيين من العشيش إلى بيوت سموها (عربولش) في الأحمدي، سكنوا فيها ولكن حتى وسائل النقل كانت محرمة على الكويتي أن ينتقل فيها، بينما كانت الخادمة الهندية العاملة عند الانجليزي تركبها والكويتيين يسوقون هذا الباص تروح تتفرج هي والأولاد الانجليز وكان الكويتيون محرومين من الركوب في هذه الباصات. ثم بعد هذه الأوضاع انتقل الكويتيون والعاملون في شركة النفط العمل بالتكسي، وضع من الصعب المرور عنه، وجرت محاولة في سنة ٥٤، بنادي الثقافة القومي في الشرق، بتأسيس أول نقابة لسواقي التكسي وكذلك أصبح هناك رأي بين المتحمسين لتأسيس النقابة وبين الرأي الآخر وتأجل واستمر العمل بدون توقف، أسماء رائدة بدأت من سنة ٤٦ وبعدهم آخرون بدون توقف لتكملة هذه المسيرة إلى أن جاءت اتفاقية استقرار الكويت وبداية انتخابات المجلس التأسيسي، المجاميع التي كانت تسعى لتأسيس عمل نقابي سعت وعملت مجهوداً من أجل وصول عناصر وطنية مخلصة للكويت حتى تحقق مكاسب لأبناء الكويت، ومن ثم صدر داخل الدستور، وجاء قانون سنة ٣٦ للعمل في القطاع الأهلي وأعطى مجالاً لتكوين النقابات ومن ثم بدأ سنة ٦٤ في تكوين أول نقابة ثم استمرت.

هذا يدل على أن العمل النقابي لم يقدم، قد يقول أحد أن العمال هم من يكنسون في الشارع هم العمال، لكن في مفهومنا كل من يعمل وكل من يأخذ أجراً هو العامل، سمه الموظف، يسمونهم في المغرب العربي نقابة الشغيلة، ونحن الآن نسميهم نقابة العاملين وقبل ذلك كنا نسميهم نقابة العمال والمستخدمين، فيها العامل، والمهندس والمدرس وفيها العامل وفيها العامل البسيط، تحوى على جميع الموجودين في داخل المجتمع، في داخل هذه النقابة، ولهذا من بداية العمل النقابية هناك شيء كان مطلوباً في ذلك الوقت من النقابيين أن يقدمونه للكويت من أجل رفع مستوى المعيشة ومن أجل رفع مستوى التعلمي والعلاج والسكن لكن هذا كله في بال مؤسسي الحركة النقابية، وليس شخصاً واحداً الناس الشرفاء الطيبون في هذا البلد الذين وقفوا مع الحركة النقابية وساندوها وجعلوها تقف على أرجلها.

على سبيل المثال النقابات من البداية عملت من أجل ايجاد سكن للكويتيين وساهمت في وجود أجرة عادلة للناس المؤجرين للمساكن وساهمت في رفع مستوى التعليم بالكويت، واشتركت الحركة النقابية في مؤتمر عقدته وزارة التربية في ثانوية الشويخ لمدة أسبوع من أجل تطوير المناهج في الكويت، وساهمت الحركة النقابية كذلك في أشياء مكتوبة وفي فعل عملي مساهمة في هذا المجال.

هناك اثنان من القياديين النقابيين، بالاضافة إلى ما قدمته من آراء في كتب في قانون التأمينات الاجتماعية الحالي ووظائف الخدمة المدنية والحركة النقابية رغم أنه لم يؤخذ بآرائها، إلّا أنها قدمت وفي مجالات كثيرة ثقافية، لحد الآن الحركة النقابية بمعهدها المتواضع البسيط وصلت فيه الدورات إلى ٣٠٠٠ من العاملين في الكويت، وشاركوا في القاء محاضرات في هذا المعهد أساتذة من جامعة الكويت وناس لهم باع طويل على مستوى الكويت وعلى المستوى العربي، بل وعلى المستوى العالمي، في مجال المرأة، الحركة النقابية جعلت لا فرق بين الرجل والمرأة وبدأت لجنة المرأة العاملة من حماس الحركة النقابية، لا فرق بين الرجل والمرأة، الاثنان يتبادلان الحديث يكملان بعضهما، المرأة أم الرجل أب، والمرأة أخت والرجل أخ وبالتالي ينسحب عليه الموضوع بأنه لا بد أن يعطي المجال للمرأة أن تعمل وأن تشارك في بناء هذا المجتمع وللأسف، فإن ٩٥ ٪ من النساء طاقة عاطلة عن العمل وطاقة مهدورة لحد الآن في وقت نقول فيه أن ٣٠٠٠ من الرجال عاطلون عن العمل على المستوى الداخلي.

وعلى المستوى العربي، ذكر المحاضر أنه في كثير من المواقف.

من بداية الاعتداء على مصرد ووقف شحن البواخر الأمريكية ووقف انتاج النفط في الكويت إلى كثير من المواقف القومية والمحلية التي وقفتها الحركة النقابية، محلياً كان تأمين النفط. والحقيقة كما ذكر المحاضر أساساً الحركة النقابية لا بد أن تكون حركة وطنية وواجب هذه القيادات أن تعمل في مجال رفع مستوى الوطن حمايته، وترتيب كل ما يطلب من روح المسئولية، لهذا نجد أن طبيعة تركيب العمل النقابي لو أخذنا نقابة العاملين في هذا البلد، من هم؟

هم أبناء هذا البلد، أكيد ٩٠٪ منهم ناس مخلصون لهذا البلد، مهتمون برفع مستواه ولكن في النقابة لا بد أن يكون هناك ـ أسلوب ـ إنما الحقيقة في النتيجة هي الحركة النقابية باتجاهها الوطني التقدمي.

تعقيب آخر:

في البداية أود أن أشكر الأخ ثابت الهارون على العرض الملخص والجيد لواقع الحركة النقابية وأيضاً الاضافة الجيدة التي تفضل بها الأخ حسين.

تعقيبي أو تساؤلي في الواقع حول جانبين، الجانب الأول يلتقي بموضوع المحاضرة حو الأثر الاجتماعي أو النشاط الاجتماعي المقصود به الأثر الاجتماعي للحركة العمالية، أي الواقع الاجتماعي الموضوع الثاني حول دور الحركة النقابية في اعداد أو تشجيع العنصر المحلي الوطني في العمل، وخاصة الخطة الخمسية التي ما تزال سارية المفعول، نركز على هذا الجانب كأحد الجوانب الأساسية لتعديل الخلل الموجود في المجتمع الكويتي بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة. بالنسبة للموضوع الأول وهو دور الحركة النقابية في النشاط أو التغيير الاجتماعي، الملاحظ أن الحركة النقابية قد بدأت في أواسط الستينيات في سنة ٦٤ والآن نحن في أواخر الثمانينيات، حوالي ربع قرن صافي، فهي طبعاً لا تقاس بتاريخ الحركات النقابية العريقة، وعلى المرء أن يكون واقعياً في معرفة حجمها وطبيعة مفهومه للعمل، إنما كان الملاحظ لي شخصياً أن الحركات النقابية قبل سنوات عديدة كان لها أثر أكبر في تغير مفاهيم اجتماعية، تغيير اجتماعي، وأضرب مثلاً بسيطاً على ذلك أنه في السنوات الأخيرة نلاحظ أن الحركة النقابية دخلت المجتمع الكويتي أمراض هي في العقد الأخير شهدت تفشي أو بروز الجانب القبلي في الانتخابات وتبؤ المراكز وحتى الجانب الطائفي أو المذهبي والتيارات الواقعية الكائنة على أرض الكويت قبلية كانت أو طائفية، إنما الحركة العمالية حسب مفهومها العلني، هي من الحركات التقدمية الاتجاه، لأنها مبنية في الأساس وتقوم على مصالح طبقة سواء يحكمها التشريع أو بالمصالح التي تعبر عنها، إنما الملاحظ أن دورها لم يكن قوياً في مواجهة هذه الاتجاهات. كان المؤمل والمطلوب أن يكون التقويم الاجتماعي الذي تمارسه

كقوة طليعية تقدمية، مفهومها الحسم حسب طبيعة هذه النقابة، أن لا تضيف هذه الانتماءات لصالح انتماء أعمق انتماء طبقي وطني تقدمي. إنما الملاحظ في السنوات الأخيرة أن الجانب الآخر يتعزز على حساب الجانب الوطني، وليت الأخ المحاضر يسلط لنا الضوء على هذا الجانب الضوء الآخر أيضاً لموضوع الحركة النقابية المساعدة على حركة التنمية المشجعة على تنمية الموارد البشرية في جانبها الوطني الملاحظ سواء بالنسبة لهذه الخطة الخمسية الحالية أو للمستقبل. الملاحظ أن هناك طموحات وكذلك الملاحظ أن هناك قصور في التنفيذ وكان المؤمل أن تقوم النقابة والاتحادات كاتحاد البترول والكيماويات في تقدير أنه كان يمكن أن تقوم بدور أكبر في إعداد العمالة المحلية وحسب اطلاعي البسيط أيضاً أنه في السنوات الأخيرة كان هناك إقبال وإقبال كبير جداً على مراكز التدريب وبالمقابل كان هناك نوع من الصد فأيضاً وحبذا لو تسلط الضوء على هذه النقطة، وشكراً.

تعقيب المحاضر:

شكراً للأخ حسين وكنت أعتبره أستاذي في الحركة النقابية وللأمانة عندما سجلت بعض النقاط كنت أضع في عين الاعتبار أن بعض الزملاء يعرفون وخاصة اثنين من الحاضرين.

الشيء المهم بالنسبة للحركة النقابية، كان لها دور، ودور ايجابي، وكان من مساهماتها على سبيل المثال وليس الحصر في قضية التدريب المهني مثلاً، كانت الحركة النقابية توجه كثيراً من العمال للانخراط بالكلية الصناعية، وكثيراً من العمال لمحو الأمية، وكثير من العمال للانخراط في القطاع النفطي، وكثير من العمال توجههم لمعهد الثقافة العمالية كي تخرجهم من التركيبة القريبة التي تسود المجتمع الكويتي والتي برزت الآن بشكل كبير، لكن مع الأسف عندما شعرت جهات أن هناك شغل من الحركة النقابية الكويتية.

إن هذه الحركة بدأت تتنامى بشكل سريع وجهت لها الكثير من المضايقات ودور الحركة النقابية تحجم تماماً.

أيضاً محاربة الحركة النقابية الكويتية هي التي تشكل عاملاً أساسي، وما بدأ

يطفو على السطح، بدأت الآن تتراجع على اعتبار أن ما حققته خلال السنوات الماضية ووجودها كقوة مؤثرة داخل المجتمع الكويتي، كثير من الأطراف لم تكن راضية ما كانت راضية على هذا الوضع، وبالتالي وضعت عدة عراقيل أمام الحركة النقابية وبمثل بسيط يصرف كمساعدة إلى نادٍ رياضي بما يعادل وليس هو حساب دقيق (١٥٠) ألف دينار ويصرف إلى نقابة من النقابات (١٢) ألف دينار ليس هناك مقياس بين ما تقدمه هذه النقابة التي يبلغ تعداد عمالها ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ شخص وبين ما يقدمه النادي.

بالنسبة لدور النقابات ومحاولة المساهمة بشكل مؤثر في عملية التحول الاجتماعي للأمام. لا يمكن أمام وضع كهذا حيث أصبح التنافس القبلي كما هو الحال في الجمعيات التعاونية، أو أصبح التنافس القبلي أيضاً على السيطرة على النقابات كما هو سائد الآن، كل قبيلة تسعى أن يكون لها ممثل داخل هذه النقابة أو هذا الاتحاد العام بغض النظر عن ما هو مستوى هذا الإنسان الفكري وما هو مستواه حتى بانتمائه الوطني وهو ما أثر على وضع النقابات وتحركها بالتأكيد، وجعلها غير قادرة على معالجة مشاكل العمال، لأن الشيء المميز في الحركة النقابية الكويتية أنه لا زال هذا النفس ـ بالرغم من التداخلات القبلية أو حتى الطائفية لا زال النفس الوطني في الحقيقة هو السائد داخل الحركة النقابية الكويتية لكن مدى عطائه، هذه هي المشكلة التي تواجه الحركة النقابية الكويتية الآن.

ويمكن وضع الاتحاد العام لعمال الكويت من خلال هذه التركيبة أصبح أيضاً ما يقدمه من شكل محدود من خلال مجلة العامل ومعهد الثقافة العمالية في عملية النشاط الاجتماعي محدود، على اعتباره أنه أيضاً دور ضعيف وغير فعال إلى حد ما هذا في الوضع الحالي، أما في الوضع السابق عندما تكون هناك حرية وديمقراطية في البلد ومؤسسات دستورية في البلد بالتأكيد يعطي الحركة النقابية دفعاً إلى الأمام، أما في وضع غير طبيعي تصبح الحركة النقابية الكويتية عاجزة عن أداء مهماتها بشكل عام، إلّا أنه أحد المكاسب التي ما زالت الحركة النقابية الكويتية محافظة عليها هو البقاء على هذا البناء وعلى هذا التكوين، على اعتبار أنه لا توجد أي حركة نقابية في منطقة الخليج العربي باستثناء الكويت، وبدون

مبالغة، كثير من دول منطقة الخليج العربية غير راضية على وجود الحركة النقابية الكويتية على اعتبار أن هذه الدول بها عمال وناس وطنيون يطالبون بوضع شبيه بالكويت.

فأهمية المحافظة على الحركة النقابية الكويتية أنا أعتبرها في الوقت الحالي مكسباً يجب على الحركة النقابية الكويتية أن تحافظ عليه وإن كان في حدود دنيا، المفترض أن تدفع عنها الانهيار على اعتبار أنها الواجهة، واجهة الاتحاد العام وواجهة العمال على المستوى العربي وبالتالي على المستوى العالمي.

تعقيب آخر:

شكراً للأخ ثابت على كلمته القيمة والتاريخية عن التطور النقابي في الكويت، صحيح أننا أساتذة إلاّ أننا عمال أيضاً، ولا شك أن شريحة العمال شريحة مهمة، فهي في اليابان تكون ٦٨ ٪ من السكان، وفي سنغافورة وهونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية ٦٨ ٪ أيضاً.

وعندنا في الكويت كمجموع عام ٣٦ ٪ من السكان من العمال وبالنسبة للكويتيين يشكلون ١٨,٦ فهي شريحة مهمة يجب الاهتمام بها اهتماماً كبيراً جداً. ولا شك أن هذه الطبقة العمالية لها تطلعات قومية ووطنية كبيرة جداً، هذا شيء واجب كل فرد في المجتمع أن يكون له تطلعات قومية ووطنية لكن أرى إلى جانب ذلك، هناك قضايا مهنية يجب الاهتمام بها اهتماماً كبيراً جداً.

بصراحة، الانتاج في أي مكان وفي أي بلد يتناسب تناسباً طردياً مع ثقافة العامل ومع تأهيله مهنياً، فنحن ماذا عملنا للعامل في الكويت. في الواقع إن اطلاعاتي محدودة جداً عن النقابات في الكويت لكن بصورة عامة ماذا عملنا نحن للعامل؟ لتأهيل المهني للعمالة لم أشاهد في أي يوم من الأيام دورة أقيمت للتأهيل المهني للعمالة ولم أشاهد دورة للقضاء على الأمية في العمالة، لأن ٣٦ ٪ من العمالة ـ حسب معلوماتي ـ أمية ولو أضفنا إليها من يقرأ ويكتب ٢٤ ٪ لأصبح ٦٠ ٪ من العمالة الكويتية.

إما يقرأ ويكتب فقط أو عمالة أمية، في الواقع أرغب أن نتوجه توجهاً كاملاً للقضاء على أمية هذه الجماعات حتى نزيد الانتاج لأن في ذلك ثروة كبرة للوطن. ثم تأهيلهم مهنياً لأن التأهيل المهني للعمال شيء أساسي كما ذكر الأخ عندما بدأنا في التنمية الاقتصادية كانت عمالتنا غير مؤهلة ولا متعلمة لأنها طلعت من حرف تقليدية إلى حرف جديدة علينا، تحتاج إلى خبرات فنية عالية، ونحن ليس عندنا هذه الخبرات الفنية العالية بالاضافة إلى الحجر الذي كان يمنع دخول العمالة الوطنية إلى بعض المجالات. وبطبيعة الحال، عندما أقوم بتأهيل العمالة سيكون هناك مجال كبير جداً. وثبت علمياً أن العامل المؤهل تأهيلاً عالياً والحاصل على (بكالوريوس) انتاجه يزيد ضعفين أو ثلاثة عن العامل العادي، فنحن يجب أن نتوجه توجهاً تاماً لذلك وهو واجب أساسي على النقابات العمالية في أي مكان في وطننا العربي، الشيء الآخر وكان يراودني دائماً بصراحة، لقد رأينا على أنه كلما حدثت مناسبة مهمة أو حادث وطني أو شيء وطني نضرب ونتوقف عن العمل ولم نفكر في يوم من الأيام أن نزيد العمل ساعة ونتبرع بذلك للجهة الفلانية كانتفاضة أو شيء آخر، ليكن في يوم من الأيام شيء ايجابي، وهذا شيء أساسي لأنه سيوجه مستقبلنا نحن من أجل أن نبني مستقبلاً ونأخذ مكانتنا في المجتمعات العالمية.

يجب أن نعمل على زيادة انتاجنا وعملنا حين ذلك يمكن أن ندفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

بصراحة، ماذا عملنا في نقابة العمال بالنسبة لقضية إسكان العمال؟ هل فكرنا في شيء كهذا؟

ماذا عملنا في نقابة العمال بالنسبة للعمالة الأجنبية؟ هل أحصينا في يوم من الأيام المتعلم والأمي؟ وما الشهادة التي يحملها، وما هو تخصصه ومن هي الجهة المسئولة عنه؟ لمعلومات الأخ أن هناك حوالي ٤٠ ٪ من العمالة الأجنبية في البلد عمالة أمية، معنى هذا أننا أضفنا مشكلة إلى مشكلاتنا. هذه هي التوجهات الكثيرة التي يمكن أن ننطلق منها لمصلحة العمالة الوطنية ولمصلحة البلد، وشكراً.

تعقيب المحاضر:

لا يمكن لأي حركة نقابية في دول العالم، خصوصاً في دول العالم الثالث أن تمارس دورها وتتقدم دون تشريعات تعطيها الحق للحركة العمالية في أن تمارس دورها، ولا يمكن، للركة النقابية الكويتية على سبيل المثال أن تنجز معهداً للتدريب المهني دون أن يكون لها إمكانيات في سبيل انجاز هذا المركز، الشيء الآخر، مع أنه كانت تطلعاتنا ونحن أعضاء في (الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) الذي يشرف على قضية التدريب في الكويت، إلّا أنه مع الأسف ويمكن وأنا ممثل الاتحاد العام في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلّا أنني شعرت بأن الهيئة مجرد اسم للتعليم العام في الكويت.

دائماً كانت النظرة إلى العمال نظرة جائرة في الحقيقة نظرة لا يمكن أن يكون أحد في القرن العشرين له مثل هذا التفكير السائد عند بعض الأشخاص المسئولين في الدولة. امكانيات الحركة النقابية متواضعة جداً ولا يوجد مجال لسبيل اللهم إلّا قضية المذكرات واللقاءات والنشر كرأي داخل مجلة العامل أو أي منشورات أخرى من خلال برامج الثقافة العمالية وغيرها.

نأتي إلى قضية الاضراب وهذه قضية في الحقيقة نعتبرها دائماً أي حركة نقابية في العالم تعتبرها سلاحاً. سلاح يصون حقوقها، لا يمكن للعمال أن يضربوا إذا لم يشعروا بأن هناك ظلماً وغبناً عليهم. ونأخذ مثلاً بسيطاً بالقطاع النفطي الذي قد يشكل ٩٠ ٪ من الاضراب داخل الكويت ومع إيماننا بأن الشركات قد أصبحت شركات وطنية، وخروج الدوائر الاستعمارية أو الاستغلالية أو أي تسمية أخرى إلّا أنه ما زالت العقلية عقلية السابقين ـ مستمرة في عملية في تفكيرها.

لهذا، عندما يسعى العامل من أجل نيل حق علماً بأنه وجد في قانون (٢٨) الخاص بالقطاع النفطي وهو الذي أخذ صفة غير موجودة بالنسبة للقطاع الحكومي ألا وهي توفير المفاوضات الجماعية إلّا أنه لا زالت الشركات النفطية تصر على عملية كيفية استقلال و ٩٠ ٪ من العاملين في القطاع النفطي أصبحوا كويتيين.

فإذن عندما أضرب، أضرب للمطالبة بانتزاع حق ـ وليس في الحقيقة ـ دعماً لوجه النظر التي نعتقدها ـ لا يمكن أن أضرب في سبيل محاولة تحطيم الاقتصاد أو محاولة أن أسعى من أجل خسارة لهذا البلد لكن أمنيتي ـ وهذا ما يتمناه المرء ـ وخصوصاً في القطاع النفطي أن التشريعات وضعت من أجل حماية العامل وتسيير العمل وليس من اضطهاده.

شكراً.

تعقيب آخر:

أحمد سعيد من اتحاد العمال العرب طبيعي أن نشكر الأخ ثابت الهارون بالنسبة لطرحه الجيد في محاضرتنا الليلة إلاّ أن بعض الاغفالات التي وردت في داخل المحاضرة تحتاج إلى أن تستكمل، وطبيعي أن المحاضرة والمناقشة تكملان بعضها البعض في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحركة النقابية في المجمع، لقد أغفلت كثيراً لعدم وجود مثل يستطيع أن يبرز دور العمل النقابي أو النقابات، في خدمة هؤلاء الناس، من جانب تثقيفهم ومن جانب مساعدتهم وحل مشاكلهم التي هي إما يومية أو فردية فردية أو جماعية، هذه موجودة في داخل الحركة النقابية والاتحاد العام ونقاباته يلعبون دوراً هاماً، ليس من أجل أن نفهم الحركة النقابية بل من أجل أن يعيش الناس هذه الحركة النقابية. أغفلت المواقف الوطنية التي كان يمارسها اتحاد العمال العربي والدور الذي لعبه في تطوير من الحركة النقابية العربية من خلال تواجده في ذلك الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أذكر في عهد المرحوم عبدالناصر، كنا نحن النقابيين المشاركين الواردين من الكويت من أجل مناقشة آراء عبدالناصر.

كان هناك دولاراً قومياً واضحاً يستقيه الواحد من الساحة الكويتية من خلال القوى الوطنية المتواجدة، ولا زالت القوى الوطنية حتى الآن لم تعط حقها لأنها لعبت دوراً في انشاء الحركة النقابية، ولا تزال حتى اليوم قادرة على أن تلعب دوراً من خلال تثقيف العمال من خلال معهد متواضع الأشياء التي تقدم فيها، لا أريد أن أبدأ من الخمسينيات لكن من تواجد الحركة النقابية، وكما ذكر الأخ ثابت بأنه ليس عندنا تلك الامكانيات لنعمل شيئاً، بل وحتى الدور الذي نعمله تمتصه الدولة، ففي بداية الحركة النقابية كانت المطالبة بتعويض هؤلاء

الناس الذين ظلموا وكان يشتغلون في السابق في حالة عدم وجود التشريعات العمالية، وهذا معناه أنهم كانوا يعملون من شروق الشمس إلى غروبها، وهذه من الأمور التي كان فيها التوقيت والتشريع السابق الذي يحكم الطبقة العاملة في ذلك الوقت.

هنا طالب الاتحاد تعويضاً للطبقة العاملة التي كانت تعمل في تلك الساعات. كيف سارت اللعبة؟ البرلمان كان بجانب الطبقة العاملة وصدر قرار بالتعويض.

المحاضرة الخامسة

يوم الثلاثاء: ٥/٤/١٩٨٨ م

القضايا الاجتماعية في الأدب الكويتي

الاستاذ/ خالد سعود الزيد

أيها الأحبة:

لقد سئلت أن أحدثكم هذا المساء عن القضايا الاجتماعية في الأدب الكويتي. وكلمة (الأدب) حين تطلق هي كلمة كبيرة، ينطوي تحتها كثير من الفنون الأدبية فمن الأدب: القصة. ومن الأدب: الشعر. ومن الأدب: المسرح. ومن الأدب: أدب الرحلات. ومن الأدب: النثر بمضامينه ومجالاته المتسعة المختلفة ذات المسالك الشتى كما نراها في الصحف والمجلات وفي الكتب المطبوعة. لذلك حصرت الأمر في الشعر والمسرح والقصة، وأوجزت الحديث ايجازاً دون إخلال، حرصاً على الوقت متقصياً العلامات البارزة في حياة الكويت الاجتماعية قديماً، وما كان لتلك الحياة من امتداد على قائمها اليوم. أو ما كان مستجداً من قضايا اجتماعية قائمة في الوقت الحاضر فرضته ظروف مستجدة.

الكويت عام ١٧٧٨ م:

كانت الكويت منذ نشأتها الأولى مطمع كثير من الناس المحبين للدعة والسكينة. وصفها ووصف أهلها عبدالرحمن السويدي وهو مؤرخ بغدادي زارها عام ١٧٧٨ م فقال:

(بلدة على ساحة البحر، وكانت المسافة (من الزبير إليها) ستة أيام براً،

فدخلتها وأكرمني أهلها إكراماً عظيماً، وهم أهل صلاح وعفة وديانة، وفيها أربعة عشر جامعاً، وفيها مسجدان، والكل في أوقات الصلوات الخمس تملأ من المصلين، أقمت فيها شهراً لم أسأل فيها عن بيع أو شراء ونحوهما، بل أسأل عن صيام وصلاة وصدقة، وكذلك نساؤها ذوات ديانة في الغاية. وقرأت فيها الحديث في ستة جوامع. نقرأ في الجامع يومين أو ثلاثة فيضيق من كثرة المستمعين، فيلتمسون مني الانتقال إلى أكبر منه، وهكذا حتى استقر الدرس في جامع ابن بحر وهو جامع كبير على البحر[1].

فالاستئناس بالوافدين شيمة هؤلاء الناس، يعتبرون كل وافد رافداً لا يضيقون صدراً بأحد، رغم أن الطبيعة شحيح عطاؤها، ضيق صدرها).

الأرض العطشى:

لقد كانت الكويت صورة حقيقية للأرض العطشى، لقد ذكر (بريدجز) وهو مؤرخ بريطاني وكان في الكويت عام ١٧٩٠ م في كتابه (الوهابيون): إن آبار الماء تبعد عن المدينة ميلاً واحداً، وإن أمل الطامعين يتوقف على أن يمنعوا عن المدينة أشد المواد ضرورة لبقاء الحياة الانسانية أعني الماء).[2]

ولعل ما هو أشد من الطامعين عداءً للكويت في منع الماء عن المدينة كوارث الطبيعة، ففي سنة ١٣٠٧ هـ ١٨٨٩ م دبيت الكويت فأكل الدبى نباتها وملأ آبارها حتى صارت منتنة، واستمر اثني عشر يوماً، فنظم خالد عبدالله العدساني هذه القصيدة:

الله أكبر كيف القمل الضعفا	آذى الأنام ومنه الزرع قد تلفا
وصير الأرض بيضا لا نبات بها	كأنه لم يكن فيها وما غرفا
قد جاء كالسيل يعدو ليس يمنعه	شى فما مل من شيء ولا وقفا
حتى أتانا فعمتنا بليته	وقد كسا الأرض ثوباً منه مختلفا
فلم نر طرقاً وقد ملئت	ولا جدارا ولا سقفا ولا غرفا
وأصبحت جملة الآبار منتنة	كأن في جوفها من ريدها جيفا
وكل طفل له من أهله حرس	يحمونه يقظة منه وحين غفا

واشتد أمر الورى من عظم كثرته ... ومن أذاه وما ظنوه منصرفا
فقال كل أما والله ذا سخط ... قد أوجبته معاصينا فوا أسفا
أتى لعشر من الشهر الشريف خلت ... مع ليلتين وبعد الضعف قد ضعفا
وكان في سنة الشبع التي وقعت ... بعد الثلاث التي قد جاوزت ألفا
الحمد لله والشكر الجميل له ... في كل حال فمولانا بنا لطفا

وذكر (لوريمر) في كتابه (دليل الخليج) وقد زار الكويت عام ١٩٠٣ م (بأن الماء سيء دائماً يتغير طعمه من يوم ليوم، فمرة هو مالح . . . وأخرى حلو. . . وثالثة مر)[٣].

وحين تكاثر الناس جلبوا الماء من شط العرب في السفن الشراعية، ولكن ربما جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، فتمنعها من السير أياماً، وهنا المنظر الذي يفتت الأكباد، والمشهد الذي يذيب القلوب على رأي مؤرخ الكويت (عبدالعزيز الرشيد)[٤] وها هو ذا الشاعر (خالد الفرج) يصف الجموع المحتشدة على الساحل المتصارعة من أجل الوصول إلى الماء من أطفال ونساء ورجال فلنسمعه:

تصور فدفدا لا شي فيه ... سوى رمل به وطأ السباع
ولا ماء لدى الرمضاء إلّا ... عليه الرمل ناف بألف باع
ولا شجر لدى الصحراء إلّا ... هشيم جاء من أقصى البقاع
فذا هو الكويت وساكنوه ... إذا دهموا (ببوم) غير ساع[٥]
ولا تتصورن (البوم) طيرا ... فما هو غير فلك ذي شراع
يجوب الماء ساعات طوالا ... يقل الماء للبلد المضاع

ولنقف مع الشاعر قليلاً بخشوع، ولنعره الأسماع والقلوب ليحدثنا حديث الصادق الخبير بهذه الترانيم الحية الشجية، النابعة من صميم وجدانه وواقعه عن هذا الصراع الأليم في سبيل الماء:

أعرني سمعك الواعي فإني ... لمحتاج لسمع منك واع
أقص عليك ما أضنني فؤادي ... وكَلَّ عن القيام به يراعي
هناك ترى الجموع على (بويم) ... به وشل أقل من الذراع

فكم من حرة غرقت وحر رماه لمائه صاعا بصاع
وقد ظمىء الضعيف وكاد يقضي وصار الماء للبطل الشجاع

بهذا الأسلوب التهكمي الساخر رأينا كيف عرض علينا الشاعر صورة حية من صور الحق والواقع، وإنك وأنت تقرأ هذه القصيدة لتحس كأنك أمام المشهد وجهاً لوجه، فبعد أن أوضح لنا صورة البيئة، وجسدها التفت ليعطينا أثر هذه البيئة في حياة الناس. فما رأى خيراً من تصوير العطش في الصحراء.

ولعل ما هو أشد حزناً من هذا المشهد الشاعري ما ننقله من عبارات جاءت في قصة (الشيء الجديد) لسليمان الشطي في تصوير تلك اللحظات المريرة بقوله:

ـ أنظر.. أنظر.. لقد اصطدمت السفينة بالصخور.. وتميل السفينة، الكل يصرح بكلمات تضيع مع اصطدام الصفائح بعضها ببعض.. وتميل.. ويتدفق الماء منها ليضيع وسط الماء، وتبقى الصحراء.. وتبقى صفائح الماء بدون ماء.. ويبتسم الطفل ثم يقهقه ضارباً يداً بيد..

ـ لا فرق. املاؤا صفائحكم من الماء الذي تحت السفينة.. إنه بدون مقابل وتتساقط الأجساد العارية من السفينة متتابعة تقوم بمحاولات يائسة لإنقاذها، وقد أذهلتهم المفاجأة.. ويقف الربان في المؤخرة وقد فقد كل إدراك حتى أنه يحسب أن كل شيء يسير طبيعياً..[٦].

وتتواكب مع مشكلة الماء مشكلة التعليم، فالمدرسة (المباركية) التي فتحت أبوابها عام ١٩١١ ما عادت تكفي، وإن جاء من بعدها افتتاح المدرسة (الأحمدية). فالاقبال على التعليم تزايد ونما، وصار للناس حرص شديد على التزود من العلوم الحديثة، فنرى الشاعر (أحمد خالد المشاري) المتوفى عام ١٩٤٢ م رحمه الله ينظم قصيدة بعنوان (صوت الضمير) يهديها إلى أمير الكويت يومئذ المرحوم الشيخ (أحمد الجابر الصباح) يخاطبه فيها قائلاً:

هذه النفوس بحكم الله باريها إن شاء أسعدها أو شاء يشقيها
تأتي ولا عيب فيها وهي مرغمة وتنثني نثل الأوزار يحنيها
تأتي فيعوزها في العيش مضطرب فتنتحي طرقاً شتى مساعيها

هـذي إلى الخير قـد فـازت ببغيتهـا ... وتـلك لـلتعس ظـلت في مجـاريهـا
والـله أودعـهـا مـن نـوره قـبسـا ... عقـلا يعيـد لهـا صبحا ديـاجيها
ان استضـاءت به فـالسعـد رائـدهـا ... أو لا فمـوردهـا حتـما مهـاويهـا
والعقـل يـظهـر إنْ علم تعـهـده ... كـالنـار كـامنـة والقـدح يـوريهـا
فـلا نجـاة اذا للنـفس من عـطب ... إلّا بـعـلم مـن الآفـات يحـميـهـا

****

لهفي عليهـا نفوس في الكـويت ثوت ... في حندس من ظلام الجهـل غاشيهـا
فيهـا قـد انتشرت أوبـاؤه وغـدت ... تـفـت في عـضـد منـهـا وتـرديهـا
فـمـن ريـاء إلى خـلف إلى حـسـد ... إلى شجـار عـلى مـا ليس يعنيهـا
إلى خمـول إلى جـبـن إلى خـلد ... تحت المكـاره والـويـلات تصميمهـا
فيـا نفـوسـا بمهـد الـذل قـد رقـدت ... تـزداد نـومـا إذا مـا هب داعيهـا
لا تحسبـوا القـول للتشهـير أنـظمـه ... بـل نفثـة من لهيب الحـزن أرميهـا
منكـم يئسـت ولمـا ضـاع لي أمـل ... إلى الأمـير. أبي الـنـفس أثـنـيـهـا
فيـا أميرا لـه في الفضـل سـابقـة ... إلـيـك أرسـل آمـالاً وأزجـيـهـا
يـا أحمـد من سـما في كـل مكـرمـة ... وكـل محمـدة في الفضـل حـاويهـا
حـاشا لمثلك أن يـركن[1] إلى الـدعـة ... وغـفلة عـن نفـوس أنـت وإلـيـهـا
هـذي رعايـاك من جهـل بهـامـرض ... أنت الـطبيب لهـا والعلم يشفيـهـا
هـذي رعايـاك فوضى في مقـاصدهـا ... ولا سراة لهـا لـلرشـد تهـانـيـهـا
هـذي رعايـاك فوضى لا اجتـماع لها ... ولـلتـخـاذل داء قـد فـشـا فـيـهـا
فـاجمـع لهـا شعثـا وانهض بهـا أمما ... فلفتـة بـانعـطاف منـك تحييـهـا
هـذي الشبيبة شبح الجهل يفـزعهـا ... وأنت مـأمنهـا إذ أنـت حـاميـهـا
هذب مـداركهـا عضـد مـدارسهـا ... وارحم طفـولتهـا إذ أنت راعيـهـا
أكـثر معـارفهـا أبعـد مشـاغبهـا ... نقـح معـاهـدهـا واسمـع شكـاويهـا
عضـد دعـاة غـدت للرشـد طـالبـة ... واخـذل بهـا فئـة بـانت مسـاويهـا
هـذا رجـاهـا بكف من تضرعهـا ... فـاعـطف بفضلك، أبلغهـا أمـانيهـا

وينبري شاعر آخر لمشكلة التعليم هو المرحوم سيد مساعد الرفاهي المتوفى عام ١٩٣٦ فيشير لأول مرة إلى ضرورة تعليم المرأة في قصيدته (تعليم البنين

والبنات) فيقول:

وواقفة بقرب البحر تبكي ... لعظم بكائها عيل اصطباري
فقلت لها بكاك لأي خطب ... وبي ألم التطلع كان ساري
فزادت بالنحيب فنحت قسرا ... وما بالود نحت ولا اختياري
وكان بقربها ولد صغير ... بماء البحر يلعب وهو جار
فقالت إنما أبكي لهذا ... وزوج زج في قعر البحار
وما حولي كريم أرتجيه ... فيرحمني ويحسن لي جواري
فقلت لها فطيبي اليوم نفساً ... فإني سوف أوليك انتصاري
ولا شي يعز عليك مني ... وأول ما أجود به انتحاري
فقالت لا عدمتك يا ابن ديني ... ودامت شمس سعدك بازدهار
فخذ هذا اليتيم لدار علم ... ليشرب حب مصلحة الديار
ظللت لقولها حيران ساه ... أكفكف للمدامع في أزاري
وقلت العلم مفقود لدينا ... وما في الدار من بالعلم دار
كأن القوم ما خلقوا لعلم ... ولكن للجهالة والبراري
لقد خسروا حياتهم وضلوا ... وما للجاهلين سوى الخسار
أما في القوم من شهم لبيب ... يحث القوم في طلب الفخار
الام القوم في غي وجهل ... وما في الجهل غير الاحتقار
أليسوا نسل من سادوا البرايا ... أباة الضيم أرباب الوقار
فعن خير الأنام خذوا حديثاً ... من الإيمان حبك للديار
لقد صدق (الأمين) ولست راء ... عليكم للمحبة من شعار
فإن أنتم تكافلتم نصرتم ... وإلّا للمذلة والصغار
فقالت قد صدقت وأي صدق ... وقد قلت الصحيح ولم تمار
ولكن ما حياة بنات جنسي ... وما أخلاق ربات الخمار
فقلت لما معارفهن أضحت ... بنقش الكف مع لبس السوار
وتزجيج الحواجب واكتحال ... وصف الشعر أو سحب الازار
ولا يسطعن تدبيراً لبيت ... ولا يحسن تربية الصغار
فراحت تلطم الخدين حزناً ... ودمعتها الغزيرة بانهمار

وفي هذه الفترة نجد المسرح قد بدأ يبزع نجمه، ويتلألأ دراريه، ففي أول مسرحية عامية مثلت في الكويت، وفي الاستراحة بعد فصول ومشاهد مسرحية (الميت الحي) الفصيحة قامت الفرقة بتقديم مسرحية (أم عنبر) وقد قام النشمي رحمه الله بدور المرأة في أم عنبر، وقام الرجيب بدور عنبر، وقام بدور بكيري صديق عنبر زميلهما فهد الفارس.

أم عنبر

وأم عنبر امرأة سوداء كانت فقيرة وكانت مصابة بلوثة عقلية، وولدها عنبر معتوه أكل الجدري وجهه. كان قوي البنية غير أنه كسول لا يحب العمل. ووالدته حريصة على الإنفاق عليه. تحبه حباً جماً، تلوب الطرقات وتقرع الأبواب تستجدي من أجله.

وفي آخر حياتها كما يروى الذين يعرفونها (وهو ما لم يذكر في المسرحية) أدخلت مستشفى المجاذيب ثم سكبت على نفسها نفطاً، وأشعلت النار بجسدها وماتت رحمها الله.

ومسرحية (أم عنبر) فكاهية ترمي إلى مكافحة البطالة، ومحاربة الكسالى، غير أني أرى هذه المسرحية تمثل منعطفاً في تاريخ المسرح في الكويت.

فلقد استساغ الممثلون تجاوب الجمهور معهم في هذه المسرحية القصيرة التي قدمت باللهجة العامية، ورأوا أن العامية أقدر على مخاطبة عقول الناس ووجدانهم، وأقدر على إدخال التسلية والفكاهة إلى نفوس المشاهدين[٩].

ويبدو أن أمر المرأة في بداية الأربعينات قدتجاوز حدود المطالبة بتعليمها لقد صارت المرأة شيئاً، آخر. رمزاً للعطاء ووحياً ملهماً، وها هو (فهد العسكر) رحمه الله يسألها أن توقد في جوانحه نار الشوق الجامح لتخرج الحرمان المتلظي في أضالعه حباً خالصاً، يوقد نيران الهوى، وينكأ كل جرح (إن يكن عنها ارعوى)[١٠]. فموته حين يموت في هواها هو دواء له وشفاء.

لقد اتسعت المدينة، ولم تعد (بلدة صغيرة على ساحل البحر) كما قال المؤرخ السويدي عنها عام ١٧٧٨ م وتفجرت فيها مشاكل لا حصر لها ولا عد. إن

التطور الجديد، ونزوح الناس عنها إلى خارج سورها ما جعلها وادعة آمنة. لقد آذن اتساعها بتبدل قيم وحلول قيم. فانتشرت الرشوة وانتشرت الوساطة. وصار السفر للراحة والاستجمام بعد أن كان سفراً مضنياً للتجارة وكسب القوت. لقد تبدل كل شيء، فالشرارة التي أطلقها فهد العسكر ضد القيم القديمة صارت ثورة ضد قيم شريرة وافدة. هنا نجد قصيدة (عبدالمحسن الرشيد) المنشورة عام ١٩٥٤. تحت عنوان (الوساطات) نجدها أول قصيدة تتحدث بشكل مباشر وعفوي عن هذا الأخطبوط الآتي:

دع عنك أنك من أهل الكفاءات ... ما المجد إلّا لأصحاب الوساطات
هي المطايا التي يرجى الوصول بها ... إلى منال مطاليب وغايات
كم جاهل مستفيض الخرق نال بها ... بالسعي ما لم ينل أهل الكفايات
فإن تطلبت في العلياء منزلة ... شماء أوفت على الزهر العليات
لا تقطع العمر سعياً في تطلبها ... فالأمر أهون من جد ومسعاة
اختر لنفسك ذا جاه ومنزلة ... فبعضهم جاهل جم الحماقات
وانسج حواليه أثواباً منمقة ... من المديح كما يهوي جميلات
زينه في ناظر بالحمق ممتلى ... وكن له حين يرنو خير مرآة
تنل على كتفيه ما طمحت له ... من دوحة المجد أغصاناً رفيعات
أولاً فدس شرفاً قد كنت تحفظه ... عما يشين وأخلاقاً شريفات
أسرق وخن واجمع الأموال طائلة ... أليس طرق الغنى شتى كثيرات؟
لا تخش عاراً فإن المال يغسله ... ما دمت تملك آلاف الجنيهات
يكن لك الصدر في أعلى مجالسنا ... وحيث كنت تلقي بالتجلات
الام أمرك من يستطيع معصية ... والصوت صوتك يعلو كل أصوات

لقد قلنا إن كل شيء قد تبدل و(أبو مريوم) الذي استغنى بعد فقره نراه بعد (تثمين) بيته في مسرحية (حظها يكسر الصخر) للنشمي رحمه الله، يرفض زواج ابنته (مريم) من الشاب (بدر) الذي جاء يخطبها ويدور بينهما الحوار التالي:[١١١]

أبو مريوم: عليكم السلام يا هلا وحياك الله، شها البية، مالك عاد استريح. استريح

(يجلس بدر ويبدأ الحديث)

بدر: والله يا عمي أنت ما تنلقي في البيت وبيني وبينك موضوع ما حبيت ابيك بالدكان.

أبو مريوم: شنسوى مشغولين. يا بدير عطنا بارد حق عمك، شسمك بالخير؟

بدر: اسمي بدر محمد نسيتني عمي؟

أبو مريوم: لا تلومي مشدوه الدنيا أشدهتنا.

(يأتي بدر ابن أبو مريوم بالبارد ويناوله بدر)

بدر: والله عمي ما ودي أضايقك والناس ظهر تبي تنام. لكن الموضوع اللي يايك فيه موضوع بنتك مريم.

أبو مريوم: يا هلا ومرحبا والساعة المباركة شسمك بالخير؟

بدر: عمي مو قلت لك بدر محمد

أبو مريوم: اشتشتغل؟

بدر: عمي موظف بالأشغال.

أبو مريوم: جم معاش؟

بدر: الدرجة الثامنة.

أبو مريوم: وبيتكم.

بدر: من البيوت المستملكة.

أبو مريوم: أبوك شيشتغل؟

بدر: عامل في شركة النفط.

أبو مريوم: ما ثمنو لكم بيت ولا شي؟

بدر: وينه ووين التثمين حتى طوفه ما نملك.

أبو مريوم: مريموه بعدها ما كملت دروسها والبنت لا ما تعلمت ما تسعد زوجها. يمكن توافقني على ها الرأي.

ونعود إلى موقف القصة من هذه المدينة الوادعة المطمئنة و(ذئب الصحراء)[١٢] يفسد فيها، ويعبث بأمنها تمزيقاً، لقد اختل ميزان كل شيء وانقلبت مفاهيم كثيرة رأساً على عقب.

وقطع الصبي إصبع الشرطي لما لم يجد مخرجاً (قصة سليمان الشطي، الأصابع المقطوعة) والبحث عن (الشيء الجديد)[١٣] صار مطلباً ملحاً. والشطي يعني بهذا الشيء الجديد (الحرية) المفقودة.

ولسليمان الشطي مجموعتان قصصيتان، الأولى صدرت حين كان طالباً عام ١٩٧٠ تحت عنوان (الصوت الخافت) والأخرى تحت عنوان (رجال من الرف العالي) صدرت في نوفمبر من العام ١٩٨٢.

رجال من الرف العالي:

ولقد تحدثنا في كتابنا (قصص يتيمة) عن قصته (الدفة) وماذا كانت تعني، وتحدثنا عن قصته (الصوت الخافت). وهما من مجموعته القصصية الأولى.

ومجموعته (رجال من الرف العالي) تمثل في شخصيات قصصها الأربع نمطاً واحداً من الرجال. وبطل قصته (رجل من الرف العالي) يحمل السمة البارزة لكل شخصياته القصصية في المجموعة.

(عبدالله الداير) من هو عبدالله الداير؟ إنه المواطن العربي في الكويت أو في المغرب العربي أو في مصر أو سوريا أو العراق أو اليمن أو في المملكة العربية السعودية.

الانسان الذي ضاع:

ما زال (الداير) يدور يبحث عن وطن. يبحث عن فكر يحل مشكلات الأمة وهمومها.

إنه خلاصة هموم الانسان العربي وتطلعاته منذ الأربعينات حتى عام ١٩٨٢.

لقد جرب كل المذاهب الانسانية. وطاف كل أصقاع الفكر يسألها حلاً فهل وجد الحل؟ سنقدمه مرة أخرى على مائدة التشريح، لنسأله إن كان قد وجد حلاً؟

يأكلون على سفرة ساخنة؟

أما الآن فإني أنتقل بكم إلى قصاص آخر، كان لهذا التغير الحاد في البناء الاجتماعي أثر عليه كبير. لم يؤثر التخلخل الاجتماعي في بنية موضوعه فحسب، بل تعداه إلى بنائه القصصي.

لقد أصدر (سليمان الخليفي) مجموعتين: (هدامة) صدرت عام ١٩٧٤ و(المجموعة الثانية) هكذا هو اسمها وقد صدرت عام ١٩٧٨ م.

لقد ركز الخليفي في قصصه على قضيتين (الجنس) و(النفاق الديني) وقصة (يأكلون على سفرة ساخنة) يتمركز فيها هذان المحوران. إنها تمثل التفكك والضياع الذي أصاب الأسرة وأصاب الفرد فمزق ذاته تمزيقاً.

أبو براك (عبدالمحسن) مديد القامة.. يواظب على صلاة الجمعة.. قليل الاختلاط بجيرانه.. يلمس في حديثه اقتراب شديد بأبسط الكلمات مع فكرته.. كانت مشاركته أحد الغرباء له سقف بيته أمراً سوف لن يستطيع أن يهضمه بسهولة.. لكنه أنصت بتمعن لتلك اللغة الهندية.. خالها بلا حروف.

ائتلفت الأسرة على أعمق مما كان. واسترعت الخادمة انتباه الجميع.. لم يأت الصيف إلّا واسم (بيرثا) وهو الأكثر تردداً في جنبات المنزل وكاد يطغى على اسم الطفلة (نوال).. كادت بيرثا هي و(ميثة) الزوجة أن تنشأ بينهما مشابهة في صفات كثيرة. خصوصاً في المساء.

لا أحد يدري أي شيطان اختار ذلك الوقت بالذات، واندفعت الصغيرة نوال إلى داخل الغرفة لتجد أباها مع الخادمة (بيرثا) تحت لحاف واحد.

لا تخبري أحداً.

وفي يوم من الأيام تجاوزت الطفلة حدودها فنهرها الوالد، ووقفت الأم ضد

ابنتها فانفعلت الطفلة فقالت ـ اعلمها؟ (أي اخبرها).

الأم: علميني.

أمس شفت أبوي مع الهندية مثل يوم أشوفك مع سايقنا.

وانتهت القصة وتلخيصها يغني عن كثير من العبارات.

ونأتي على موقف شيخ القصاصين الكويتيين (فهد الدويري) من هذه الأحداث، لقد عاش الفترتين ما قبل النفط وما بعد النفط، ما قبل أن يهدم السور وما بعد أن هدم السور.

بدأ فهد الكتابة منذ عام ١٩٤٨ وما زال يواصل عطاءه. ولقد قرأت آخر قصة له نشرت في شهر ديسمبر ١٩٨٢. يحكي فيها قصة صحفيين ذهبا إلى الصحراء بسيارتهما. تسرب البنزين حاولا منعه لم يستطيعا، أسرعا بالعودة لكيلا ينفذ البنزين، وهما في هذه الفجاج المقفرة. نفذ البنزين سارا على أقدامهما حتى أغمي عليهما. فتحا عينيهما فوجدا نفسيهما في بيت من الشعر عند جماعة من البدو. كيف يعودان. طمأنهما البدو. وفي عصر اليوم التالي كنا قد اقتربنا من مخيمات المربعين اللذين خلفناهما قبل يومين فتجمهر حولنا رجال ونساء وصبية ليروا منظراً لم يروه من قبل. وقد لا يرونه حياتهم كلها. جملاً عظيماً مهيباً أصفر اللون يتلفت يمنة ويسرة غير آبه يجر خلفه سيارة صغيرة فخمة يجلس فيها صحفيان خائبان.

لقد لعبت الصحافة وما زالت تلعب دور الشاعر القديم الذي يمدح ويستعطي، لقد أعطت الصحافة قليلاً لكنها أساءت كثيراً. زيفت كثيراً من الحقائق، وقفت وراء النفوذ، كان لها دور في ستر كثير من الحقائق. فعطاؤها لا يساوي هذا الضياع الذي ساهمت في صنعه. فكان هذا المصير الذي رأيناه في خاتمة قصة فهد.

قصة تمزق مزدوج

وهناك لمسة انسانية لا بد من الاشارة إليها قبل العبور إلى المسرح. جاءت في قصة (تمزق مزدوج) للشاب القاص محمد العجمي. إنها تكشف هذا الارهاق

الذي يعانيه هذا الانسان العربي المغترب. إن أزمة السكن تشكل ضغطاً نفسياً على هؤلاء الناس الوافدين.

قلب الصحيفة لم يصدق، لا بد أن هناك خطأ ما في كتابة الإعلان، عاود القراءة... التفت نحوهم هؤلاء الأربعة الذين يسكنون معه في هذه الغرفة الحقيرة.. سأستقل في غرفة كبيرة مع زوجتي... وبحذر شديد قطع مساحة الإعلان من الجريدة... صوت التمزيق خاله أبواقاً منفرة في آذانهم سينبههم نحوه.. وضع الإعلان في جيبه.. ماذا لو شاهد أحدهم المربع المنزوع؟ لا شك أنه سيحاول أن يعرف ما تحويه هذه المساحة.

دس الإعلان في جيبه. لبس ملابسه خرج على عجل.

تاكسي..

إلى أين؟

هل عرف أمري؟ مستحيل.

ويتمنى أن تسرع السيارة.. ليته يمنع الناس من قراءة الجريدة اليوم، ليتني أغير لوحة المكتب العقاري أو أنقله إلى مكان آخر.

إلى الشمال من فضلك.. تخيلت المكتب.

آلاف الناس حوله. أشعر بإسهال وارتفاع درجة الحرارة رغم برودة الجو.

على الشمال أيضاً.

لن أقف أمام المكتب. سأبعده عن المكان الساعة الخامسة.. أخرجت الورقة أقرأ. نفس العنوان. المكتب. الشارع. اقترب من المكتب جميع محتوياته واضحة خلف الزجاج. ورقة طويلة ملصقة تلفت انتباهي، أقرؤها.

أنظر إلى وجهي في الزجاج ببلاهة.

اليوم الجمعة. تكبر البلاهة، خيبة أمل، أستدير نحو الغرفة الحقيرة التي يخصني خمسها..

أيها الأحبة:

ليس من شيء أشد مرارة على النفس من أن تتحول القرية الوادعة والمدينة المطمئنة.. إلى ما ليس وادعاً ولا مطمئناً. إن من عرف طبيعة أخلاق المجتمع العربي في الكويت قبل النفط وبعد النفط يعلم يقيناً سبب هروب كثير من شعرائنا من مدينة اليوم.

لقد عبر شعراؤنا عن هذا الهروب بأساليب شتى وطرق شتى، ولكن ليس هذا البحث المقتضب سبيلنا للنظر في هذه القضية. إن الموقف الاجتماعي من المدينة المعاصرة لدى شعرائنا المعاصرين يتطلب منا وقفة متأنية مستفيضة غير هذه. وإن حديثنا يجب أن يكون عنها مستقلاً، وموضع حفاوة خاصة في قادم الأيام إذا شاء الله.

ولكن لا بدأ من أن أنهي هذا الحديث المقتضب بقصيدة (قراءات الأشياء المختفية) للشاعر الكبير (محمد الفايز) لنرى كيف تحول الشاعر إلى ذي قلبين موزعاً بين فترتين:

كان الشاعر يا سيدتي
يكتب ما تنشده الريح
يرسم ما ينقشه الظل
كان يراقب أسراب الطير العائد ـ
من غربته ـ
كان الشاعر بدء الكلمات
وصدى الأشياء المخفية
لما هبط الإنسان الساحات المكتظة
كان الشاعر ينشدهم
ويقول لهم
ما قالته الريح
وجنازة عصفور تبرق في عينيه
وهواء الأرض مسامير

تثقب في رئتيه
حتى جاء القرن العشرون
وجاء القرن العشرون ـ
وجاء الإنسان الآخر
فلماذا يا سيدتي لا
تتغير أشواق الشاعر

***

الكلمات الأولى
كانت أغنية غناها (داوود)
وما زالت أصداء الأغنية الأولى
تغرز أحرفها في صدر الأرض

***

هو ذا الشاعر يا سيدتي
يتسكع في أبواب المدن المغلوبة
والمنكوبة
ما عاد له ممدوح ـ
ما عاد له سيف ـ
ما عاد له درع ـ

***

أمسى يزحف بين العهدين
ينزف بين العهدين
صار الماء
وصار النار
وصار الما بين
من يرفس خاصرة الشاعر ـ
يلمس قلبين

***

١ ـ تاريخ حوادث بغداد والبصرة للسويدي. تحقيق الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف ص٤٥ ـ وزارة الثقافة والفنون ـ بغداد.

٢ ـ جون هارفرد بريدجز صاحب كتاب (الوهابيون). طالع: الكويت في دليل الخليج هامش ص ٣١ ـ ٣٣ ج ١ خالد سعود الزيد.

٣ ـ لوريمر. دليل الخليج.

٤ ـ تاريخ الكويت. عبدالعزيز الرشيد. ط ٣ ص ٥٩.

٥ ـ البوم: نوع من أنواع السفن.

٦ ـ مجموعة الصوت الخافت، ص ١٠١ سليمان الشطي.

٧ ـ أدباء الكويت في قرنين، جـ ١ ترجمة أحمد خالد المشاري.

٨ ـ المصدر السابق، ترجمة السيد مساعد الرفاعي.

٩ ـ المسرح في الكويت. تأليف خالد سعود الزيد.

١٠ ـ أدباء الكويت ـ الجزء الثاني ـ ترجمة فهد العسكر.

١١ ـ المصدر السابق، ص ٤٣٩ ـ ترجمة النشمي.

١٢ ـ ذئب الصحراء ـ قصة عبدالعزيز حسين ـ طالع كتابنا قصص يتيمة.

١٣ ـ الشيء الجديد ـ عنوان قصة لسليمان الشطي.

١٤ ـ الشرخ. مجموعة قصصية لمحمد العجمي ص ١٠١.

الأحد: ١٠/٤/١٩٨٨ م

القضايا الاجتماعية في الأدب الكويتي

للاستاذ خالد سعود الزيد

عريف الندوة:

باسمكم أيها الإخوة والأخوات أتوجه بالشكر والتقدير للأخ الأستاذ خالد سعود الزيد على المحاضرة القيمة وعرضه الشيّق ونرجو أن تحظى القضايا الاجتماعية بمزيد من الاهتمام والجهد من خلال التركيز على الموضوع العام، تحت كتاب نرجو أن يصدر عن الأستاذ خالد، ولا شك أن المحاضر في هذا الوقت المحدد لا يستطيع طرق كل الجوانب المهمة، في هذا الموضوع الكبير. ولكنه طرق مواضيع هامة، وركز على الفترة الأخيرة «فترة ما بعد النفط» باعتبارها:

فترة تحول اجتماعي وتحول في القيم والعادات والأعراف الاجتماعية، لا أريد أن أطيل، وأفتح باب الحوار والنقاش بين الإخوة الحاضرين، وشكراً.

منى طالب

المعقبة الأولى:

السلام عليكم، تهمني قضايا الشعر

الحقيقة في البداية أشكر الرابطة على دعوتها وعلى هذا النشاط في الموسم الثقافي، كما أشكر الأخ خالد على ما تفضل به من حديث.

والحقيقة أنا لديّ سؤال، قد يكون له بصورة أو بأخرى ارتباط في جانب من

هذه المحاضرة أو قد لا يكون. في الواقع أود أن أسمع رأي هذا الفريق من كتبوا وبحثوا وجمعوا القصائد الشعبية ودرسوا هذه المحاضرة موضوعها الجاد يسجل الكثير من الأوضاع السائدة في البلاد. تعتبر الكثير من القصائد مراجع تاريخية لما لها من أحداث، ويسرني أن أسمع من الأخ خالد توضيحاً لهذه الجوانب، لكن أيضاً أجد العديد من هذه الجوانب في القصائد الشعبية، كثير من هذه القصائد ـ يجب أن نقف عندها، لأنها تمثل حالات اجتماعية قد تكون قريبة إلى النفس من خلال اللهجة الشعبية التي يجب والكل أن يستمع لها ويتفاعل معها.

أيضاً هناك شعر للمرأة، نحب في أثنائها إن كانت المساهمة في الحروب من خلال القصائد النبطية، وقصيد الصحراء، أو من خلال قصائد الموال وما يلقى على سطح السفينة من قصائد ومواويل تبعث فيهم روح الهمة ضمن ظروف اقتصادية صعبة بعيدة عن الوطن، سؤالي في الواقع الذي أتمنى أن أسمع الإجابة عليه كي أوصل لمفهوم هو أن المجلس الوطني لم يعتبر هذا الجانب جانباً تاريخياً فيه تسجيل بعض حوادثنا، وأعتبر الكتابة فقط باللغة العربية، أو المؤرخون هم المصدر الأساسي، بينما في كثير من الأحوال، وفي كثير من الأحيان: الشعر النبطي وقصيدة الصحراء وحوادث الحروب جاء في الشعر النبطي، وكثير من الحالات الاقتصادية كالسفر، والغوص والبحث جاءت في شعر الموال، وأرجو أن أسمع إن كنت أنا محقة، أريد استفساراً لأن هذا الجانب قد أغفل في الحقيقة، وشكراً.

تعقيب آخر:

للدكتور سليمان:

شكراً للأخ خالد سعود ولا أثني عليه لأني إذا أثنيت عليه فإنما أثني على نفسي وأنا وإياه شيء واحد.

لكن لديّ استفسار، وأرجو أن لا يفسر على أنه تأييد للأخت فقد استكان السؤال في نفسي وطلبت الكلمة قبل أن تتحدث هي لأني لست متحمساً للشعر

الشعبي في الحقيقة، كما أني لا أحبذه، ولكن السؤال الذي أحب أن أطرحه متعلق به أيضاً وقد يوحي بأن هناك حماساً للشعر الشعبي وليس هذا هو القصد لأني عندما تأملت العنوان وهو «ملامح من تاريخ الكويت الاجتماعي» وجدت أن من العسير جداً، ومن الممكن أن يتجاوز الأستاذ خالد عن كثير لأن الموضوع طويل وهو خبير به، عالم وأستاذ لا أحد يجاريه، ولكن من الصعب تماماً أن يتساقط اسم مهم وهو اسم فهد بورسلي، حقيقة كنت أتمنى رغم مقدمتي السابقة أن يكون لفهد بورسلي جانب على الأقل يقدم نموذجاً من هذه النماذج المهمة التي واكبت التغير الاجتماعي، والذي كان شعره ينسجم تماماً مع العنوان المطروح «ملامح من تاريخ الكويت الاجتماعي» ليس توجيهاً ولكن تنويهاً.

مع الشكر

تعقيب آخر:

مرة أخرى أشكر الأخ خالد سعود الزيد، في الحقيقة لقد أضاف الشيء الكثير، ما طلبت التعقيب أيضاً لتأييد الأخت، حول الأدب الشعبي أو الشعر الشعبي، في الواقع نحن في الرابطة ومن خلال مواسم متعددة حاولنا أن نهتم بالجانب الاجتماعي التاريخي، قبل ثلاثة أو أربعة مواسم إذا أسعفتني الذاكرة - عملنا محاضرة حول هذا الموضوع ومساهمة الأدب الشعبي في بحث القضايا الاجتماعية والتاريخية للمجتمع الكويتي، وكان الأخ عبدالله العتيبي، الواقع ولا نريد أن نسترسل فلقد مضى ما يعادل سنة ونصف ونحن في الرابطة نحاول جاهدين من أجل كتابة التاريخ الاجتماعي الكويتي.

ما تبين لي أنا شخصياً كأحد المهتمين بدراسة التاريخ أن الجزيرة العربية بشكل خاص، وأقطاراً عربية أخرى لها ظروف خلال القرون الأربعة الأخيرة من الصعب دراسة تاريخها الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، بدون إطلالة جدية على الأدب الشعبي بالذات أو القصيد الشعبي أو النبطي، طبعاً هذا موضوع، والموضوع الآخر، تعاطف الجهات الرسمية مثل المجلس الوطني، مع الأدب الشعبي بما فيه الشعر. لست من المناصرين للكتابة في الأدب الشعبي في الوقت الحاضر، إنما كتاريخ لمرحلة مظلمة طويلة مرت بها المنطقة يبدو لي أننا

بحاجة إلى جهد خاص، خاصة من العارفين بفنون الشعر وطرقه وأنا لست واحداً منهم، ليس فخراً إنما هو الواقع.

إما أن تدرس كمادة تحتوي على الأدب والتاريخ والاقتصاد، ولم نجد مرجعاً آخر وهذه هي مشكلتنا، إن لم نجد مرجعاً آخر إن كانت المراجع نادرة، إذا أردنا ندرس تاريخنا خلال العقود المظلمة للجزيرة العربية والمنطقة بشكل عام سوف نجد مصادرها في الأدب والفن والاجتماع وكل شيء مدون في الأدب الشعبي، لذلك فأنا أطرح هذا الموضوع وكلي أمل أن الإخوة الأدباء خاصة أو المهتمين بدراسة هذا الموضوع والمطلعين عليه، إنني مع تقديري لوجهة نظرهم في عدم تشجيع الكتابة في الوقت الحاضر بهذه اللغة، لأن العلم انتشر، وأصبح الناس قادرين على فهم اللغة، إنما هو يمكن أن يتخذ كمصدر، مصدر أساسي من مصادر تاريخنا، وبالمناسبة أنا من أكثر عشاق البرنامج الذي تقدمه منى طالب وأتابعه.

تعقيب آخر:

الدكتور خليفة الوقيان.

شكراً للإخوة في رابطة الاجتماعيين لاختيار هذا الموضوع الدقيق، وشكراً لاضافته إلى جانب الأدب في تاريخ ملامح التاريخ الاجتماعي في الكويت، وشكراً للأستاذ خالد الذي تصدى لهذا الموضوع الشاق المتشعب الأرجاء، واستطاع بحصافة وحذق أن يحيط به من جوانبه كافة في القصة والمسرح والشعر وهذه مهمة شاقة، وأنا أضم صوتي إلى صوت الأستاذ أحمد المزروعي في مطالبة الأخ خالد في توسعة البحث وتناول الموضوع بشكل قد لا تسمح به هذه المحاضرة، وإنما يسمح به البحث المستفيض بحيث نستقصي كل جزئياته وكل القضايا الاجتماعية التي تناولتها فنون الأدب المختلفة في الكويت. . بقي أن أضيف عجباً إلى الذي ذكره الدكتور سليمان الشطي حول فهد بورسلي.

أذكر شاعراً إن شئتم فاعتبروه شاعراً شعبياً أو إن شئتم فاعتبروه شاعراً فصيحاً، وهذا الشاعر ملم بكل الأحداث في الكويت، وهو الذي يمثل نبض كل شيء، وهو الشاعر عبدالله سنان، ولا نعرف لماذا تجنب وكيف تجنب الأخ

خالد الاستشهاد بالشاعر عبدالله سنان، ربما أعطى الملامح وعلامات على الطريق، ولكن كان يفترض أن يكون عبدالله سنان إحدى هذه العلامات، لهذا نتمنى إن تصدى الأخ خالد ببحث مستفيض أن يكون للشاعر عبدالله سنان موقعه الطبيعي.

رد الأستاذ خالد الزيد على التعقيبات

شكراً لكم جميعاً وشكراً لهؤلاء الأربعة الذين عقبوا وتكاد تكون تعقيباتهم جميعاً، أو هم متفقون جميعاً حول موضوع الأدب الشعبي، أو كما عبرت الأخت منى طالب، القصائد الشعبية وقضية الحديث عن الشعر الشعبي أو الأدب الشعبي، والتراث الشعبي عموماً هي قضية خاصة، يقوم بها المختصون، والمؤهلون لذلك.

الشعر الشعبي بالذات، لست ممن يعاف الشعر الشعبي ولست أستطيع أن أقول غير ذلك، لكني لست ملتصقاً به التصاق دارس، وذلك لا يؤهلني للحديث عنه، فلقد سبق لأخي الدكتور عبدالله العتيبي أن تحدث عن هذا الحديث، فقال، ونبه إلى ذلك الأستاذ فيصل الصانع، تحدث من هذا المنبر، وتكلم عن القضايا الاجتماعية في الشعر الشعبي والقضايا الاجتماعية في الشعر فهد بورسلي وكلنا يكن التقدير لفهد بورسلي وأنا لست مختلفاً مع ما جاء في كلمة الدكتور خليفة الوقيان من أن الشاعر فهد بورسلي كان ملماً بكل هذه الأحداث، بل كان نبضاً من نبض هذه الأحداث.

كذلك كنت موضع ملامة حينما لم آت على ذكر عبدالله سنان رحمه الله، وهو أستاذنا جميعاً، وشيخنا جميعاً، وجميعنا خرجنا من معطف عبدالله سنان، لا أحد يستطيع أن يتحدث عن القضايا الاجتماعية في الكويت وينسى عبدالله سنان.

ليس الحديث عنه حديثاً عابراً، ولا يستطيع الانسان أن يتحدث عن عبدالله سنان حديثاً موجزاً، ولي بمشاهدة الدكتور عبدالله العتيبي كتاب عنه، ولا يكفيه ذلك منا، لأن عبدالله سنان ـ فعلاً ـ كان علامة بارزة، ولقد تصدى لمعظم قضايانا الاجتماعية.

لكن لظروف خاصة، ولأن الوقت والمساحة لا تتسع فقد أرجأت الحديث عن عبدالله سنان لوقت آخر، حينما أتحدث عن القضايا الاجتماعية في الأدب الكويتي، وأعني بالأدب كل هذه الفنون.

هناك نقطة مهمة بالنسبة لي أتوجه بها إلى ابنتي منى طالب:

طلب مني أن أتحدث هنا عن القضايا الاجتماعية في الأدب الكويتي، وكلمة الأدب حين تطلق لا يعني بها إلّا الأدب الفصيح، فلذلك كان حديثي عن الأدب الفصيح.

أما بالنسبة للمجلس الوطني وعدم اهتمامه بهذه القضية، وهي الأدب الشعبي، طبعاً أنا لا أريد أن أدافع عن موقف المجلس الوطني، فله موقف خاص به في هذه القضية، وأنا أحترم هذا الموقف، لكن استثنى المجلس الوطني المسرح حينما تكتب بالعامية دون الفنون الأدبية الأخرى بالنسبة لما تطرق له الأخ الأستاذ فيصل الصانع من أن الشعر الشعبي مصدر مهم جداً في تدوين تاريخ الجزيرة العربية الذي لم يدون، تاريخ ما أهمله التاريخ يعتبر الأدب الشعبي مصدراً مهماً، ويسد فجوة حقيقية في تاريخ الجزيرة العربية، ولكن هذا ليس محور هذه المحاضرة، إنما أرجو من رابطة الاجتماعيين أن تهتم بدراسة هذه القضية وأن تستدعي بعض هؤلاء المختصين من دارسي الأدب الشعبي في الجزيرة العربية لإعطائنا، ولإلقاء بعض الأضواء على تاريخ تلك الحقب المجهولة لتاريخ الجزيرة العربية، خاصة في القرن الثاني وحتى وما يليه حتى القرن الرابع أو بداية القرن الرابع.

هذا مجمل ما تطرق إليه الاخوان الدكتور سليمان كان مع الأخت منى طالب في قضية فهد بورسلي، فهد بورسلي ليس موضوع الحديث.

وشكراً،

المحاضرة السادسة

يوم الأحد: ١٠/٤/١٩٨٨ م

القبيلة والقبلية

د. محمد الحداد

القبيلة مظهر من مظاهر التعددية في المجتمع المعاصر

نحن نتكلم عن الدولة، ونقر بوجودها، ونعتز بمؤسساتها وأجهزتها، مهما كان رأينا فيها. نطالبها بأن تكون قوية وقادرة ونحملها مسئولية الأوضاع كل الأوضاع.

غير أننا ننسى على الرغم من هذه المطالب أن الدولة مقيدة في الواقع على أكثر من صعيد، سواء كان ذلك بفعل إرادي أو غير إرادي. الدولة هي مجموعة الأفراد بثقافاتهم وانتماءاتهم المتجانسة أو غير المتجانسة. هي محصلة وجود الأفراد فيها.

واهتمامنا كعلماء أنثروبولوجيا أو اجتماع لا ينصبّ على الدساتير وأشكال الحكومة ولا على الصيغ التي تحقق بها الدول وظائفها المختلفة، بل نسعى إلى إبراز طابع الدولة باعتبار أنها شكل مميز من أشكال المؤسسة الاجتماعية. هي تنظيم محدد للمجتمع. هي جزء رئيسي ولكنها ليست الكل المتعلق بالتركيب الاجتماعي، فأفضل تصور لها هو أنها نائب مفوض عن مجموع الشعب فيما يتعلق بالوظائف الواسعة والهامة. إنها لا تحل محل الأقسام الأخرى ولا تستطيع أن تحل محلها فلتلك الأقسام وظائفها الخاصة بها، وهي الوحيدة التي هيئت للاضطلاع بها، فللأسرة مكانتها وللمسجد مكانته، أما إلى أي حد يجب على الدولة أن تقوم بتنظيم المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فإن هذه مسألة يفتح بصددها المجال أمام تجريب واسع النطاق. وإلى أي حد يمكن للدولة أن تنجح

في تقليص المشاكل الاجتماعية فيها، إن ذلك يرجع إلى طبيعة المجتمع الذي وجدت فيه هذه الدولة. فبمقدار ما يتمتع المجتمع بتجانس وانسجام بين أفراده، والجماعات السكانية فيه، بمقدار ما تحقق الدولة نجاحاً في تنفيذ وظائفها المتنوعة.

إن من أخطر المشاكل التي تواجه الدولة في وقتنا هذا والتي يجب أن نكون على بينة منها هي تلك المتعلقة بالتعددية.. فما هي هذه التعددية وكيف تكون وما هي سماتها؟ وهل هي سمة خاصة بمجتمعات دون أخرى، أم أنها خاصية عامة لكل المجتمعات الانسانية المعاصرة؟ إن الاجابة عن هذا التساؤل ليست بالأمر السهل، بل يحتاج منا إلى وقفة متأنية لتوضيح معنى هذه التعددية، في المجتمع. وهذا هو موضوع هذه المحاضرة... التعددية، وأهم أشكالها في المجتمع غالباً ما تكون مرحلة تطورية متقدمة قياساً إلى المجتمعات المتجانسة. فالتعددية هي مرحلة لاحقة للتجانس، فلا يوجد مجتمع انتقل من حالة التعدد في تكوين جماعاته السكانية إلى حالة التجانس، بل العكس هو الصحيح.

نحن نسلم بأن المجتمع تآلف معقد، يشمل بين مقوماته الأساسية الوطن والبيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبنى متفاعلة فيما بينها. هذا المجتمع بالإمكان تصنيفه من حيث درجة تنوعه وانسجامه حسب عملية صيرورة متدرجة يقع في أحد قطبيها ما يمكن أن نسميه المجتمع المتجانس، وفي القطب الآخر المقابل ما يمكن تسميته بالمجتمع المتمايز. فالمجتمعات الانسانية تقف بين طرفي نقيض بين المتمايز والمتجانس، فما هو المجتمع المتمايز وما هو المجتمع المتجانس؟

المجتمع المتجانس

كمقدمة أولى لا بد من الإشارة إلى أن المجتمع المتجانس المطلق هو نمط من أنماط المجتمعات المثالية التي ليس لها في العالم وجود وتتراوح المجتمعات الموجودة بالفعل، سواء بالقرب أو البعد من هذا النمط المثالي، حسب حجم السمات المشتركة بين الاثنين.

خصائص المجتمع المتجانس:

يفترض في هذا النمط المثالي أنه مركب من جماعة واحدة متجانسة ذات هوية واحدة ينتمي إليها الجميع، يعتزون بها كما يمتثلون لخصائصها. هذه الهوية هي الخط الفاصل في انتماء الفرد إلى جماعته، فمنها يستمد الفرد كيانه وشخصيته، ومن خلالها ينفرد بسماته التي تضعه في دائرة غيره من الجماعات. يسود في هذا المجتمع التماثل، ويختفي التمايز بأشكاله المتنوعة، فيتشابه الأفراد في سلوكياتهم وفي تصرفاتهم اليومية. ويتميز هذا النمط، هذا النمط المثالي بأن أفراده غالباً ما يتفقون على الأسس والمبادىء العامة والقيم، كمحددات لسلوكياتهم الاجتماعية داخل اطار المجتمع. فيختفي التفرد الثقافي وتصبح العادات والتقاليد والمأثورات واحدة مشتركة بين جميع أفراد المجتمع. في مثل هذه المجتمعات المتجانسة يختفي الصراع على القيادة السياسية وتصبح الأمور السياسية أموراً هامشية بالنسبة إلى قضايا قد تكون أهم من القيادة. أما العلاقات الاجتماعية في هذا النمط، فإنها تمتاز بالوحدة في مقابل التنوع في المجتمع المركب الذي يتكون من مجاميع مختلفة من السكان. مثل هذه المجتمعات تحتوي على كل ما يحتاجه الفرد، وغالباً ما تكون مستقلة، إلّا أن التجانس لا يشترط العزلة عن بقية المجتمعات الانسانية، فقد يكون أقل استكفاءً، مما يتطلب أن يقوم هناك تبادل اقتصادي وأحياناً ارتباط سياسي مع الوحدات الثقافية أو المجتمعات ذات الخصائص المتشابهة.

وعن الحديث عن العلاقات الخارجية، ولأن المجتمع متجانس في ثقافته لأنه يعبر عن روح جماعة واحدة، ذات هوية واحدة فإن حجم التدخل في الشئون الداخلية للمجتمع من قبل الجماعات الخارجية غالباً ما يكون محدوداً، فلا يمكن أن تكون هناك أي بوادر لإثارة الفتن بين الأفراد لأنهم من جماعة واحدة وأصحاب انتماء واحد.

أما التدرج الاجتماعي والتفاوت بين الأفراد فإنه غالباً ما يكون بنسب أقل بكثير عن ما هو موجود في المجتمع المتمايز. فالأفراد يفترض فيهم أنهم من نفس الجماعة العرقية أو الطائفية أو القبلية وفي مثل هذه الحالات يكون التفاوت الاجتماعي محدوداً جداً.

المجتمع المتمايز:

يقف في الطرف الثاني في الأنماط المثالية ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع المتمايز أو الفسيفسائي، وهو مجتمع غير موجود بالفعل، لأنه في الطرف الآخر من السلم التدرجي للمجتمعات. والمجتمعات يطلق عليها لقب متمايزة بمقدار ما بها من سمات متشابهة مع هذا المجتمع المثالي الفسيفسائي.

أما عن خصائص هذا المجتمع، فإن أبرز ما يميزه أنه يتكون من مجموعة من الجماعات السكانية المتباينة ثقافياً أو عرقياً أو طائفياً أو قبلياً أو طبقياً هذه المجتمعات ذات خصائص وسمات اجتماعية وثقافية متمايزة حيث يمكن ملاحظتها. فقد يكون التمايز في المظهر الفيزيقي أو قد يكون السلوك الاجتماعي، ويشتد التباين حين يكون الاختلاف في المفاهيم والقيم الاجتماعية التي تعد محدداً أساسياً للسلوك الاجتماعي داخل المجتمع. هذه الجماعات المتمايزة في إطار المجتمع الكلي تتمتع بهويات مجزئة تربط كل فرد بجماعة محددة في المجتمع حيث يعتز الأفراد بانتمائهم لهذه الهوية الجزئية فيختفي الانتماء للوطن في مقابل الانتماء إلى هذه الهوية الفرعية. وتتنوع الهويات في المجتمع بتنوع الجماعات التي تعيش فيه، فكلما زادت الجماعات السكانية كلما زاد عدد الهويات والانتماءات في المجتمع. في ضوء هذه التعددية في الانتماء يصعب على الأفراد ذوي الانتماءات المتنوعة الاتفاق على الأسس والمبادىء الثقافية العامة، فيكون هناك مجال واسع للاختلاف والصراع على أهمية التمثيل الثقافي في المجتمع.

نتيجة لهذه التعددية المتطرفة في المجتمع الفسيفسائي، ولتنوع المصالح الخاصة بكل جماعة تظهر فروقات في الحقوق والواجبات سواء كانت الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ويلحق هذه الفروقات صراع على القيادة والمناصب القيادية العليا في المجتمع، مما يزيد من حدة الخلاف بين الجماعات السكانية المتباينة.

أما على مستوى العلاقات الخارجية، فإنه يفترض بأن هناك مجالاً واسعاً لتدخل قوى أجنبية في الشئون الداخلية لهذا المجتمع التعددي، نتيجة لتباين المصالح الخاصة بكل جماعة على حدة. وفيما يتعلق بالمكانات الاجتماعية، فإنها

غالباً ما تكون موروثة، يرثها أو يحصل عليها الفرد، لانتسابه إلى عائلة أو طائفة أو قبيلة أو جماعة عرقية معينة وليس من خلال الانجازات الفردية. وهي تدل بطريقة مجردة على تصرف الفرد أو مجموعة من الأفراد في المجتمع، وذلك وفقاً لطبيعة العلاقات بين هذا الفرد وبقية الفئات الاجتماعية التي تعيش معه في المجتمع نفسه.

المجتمع التعددي:

بين هذين النمطين المثاليين تتراوح المجتمعات، فإما أن تكون ذات شبه بخصائص المجتمع المتجانس المطلق وبالتالي يطلق عليها مجتمعات شبه متجانسة، وإما أن تكون أقرب بخصائصها إلى المجتمع الفسيفسائي فيطلق عليها مجتمع متمايز أو تعددي. ولأن مجال هذه المحاضرة هي «المجتمع المتجانس» فإننا سنكتفي بعرض مبسط لمفهوم المجتمع التعددي لنعرج بعد ذلك على مفهوم القبيلة والقبلية في المجتمع الكويتي كأحد المظاهر المتنوعة للتعددية.

المجتمع التعددي أقرب إلى الواقع من المجتمع المتمايز المطلق إلّا أنه يأخذ منه صفات كثيرة، سنأتي على ذكرها في ثنايا هذا الجزء.

يتميز المجتمع التعددي بأنه يتكون من مجموعة من الجماعات المتمايزة والمختلفة في الانتماء، فهي إما أن تكون جماعات قبلية أو عرقية أو دينية أو طائفية، أو غيرها من الجماعات التي نسمع عنها أو نشاهدها في هذا العالم. هذه الجماعات قد تكون متباينة ثقافياً وأحياناً أخرى قد تكون متباينة فيزيقياً، أما أنها متباينة ثقافياً فإننا نشير إلى مجموعة العادات والتقاليد الاجتماعية والسلوكيات وأنماط القيم السائدة بين أفراد الجماعة الثقافية. وأما أنها متباينة فيزيقياً، فإننا نشير إلى الاختلافات الفيزيقية المتمثلة باللون والشكل والحجم وغيرها من الصفات الفيزيقية.

في المجتمع التعددي تكون هذه الجماعات المتباينة جزءاً من ثقافة أكبر وأوسع، وتقل حدة الاعتداد بالجماعة التي تعني الشعور بالتميز على بقية الجماعات بطرائق المعيشة والقيم وأنماط التكيف، حيث يصاحب هذا الشعور احتقار عام لكل الجماعات الاجتماعية الأخرى، فتبدو وكأن طرائقها في الحياة

وقيمها وأنماط تكيفها مستهجنة أو غير عملية لأن مقياس صلاحيتها في رأي الجماعة الثقافية هو درجة قربها أو بعدها من الثقافة الأصلية.

هذه الجماعات الثقافية تتميز بمجموعة من الخصائص الثقافية والأنماط السلوكية التي لا يشاركها فيها أحد، ولكنها لا تتعارض في أدائها وتحقيق أهدافها مع الثقافة الكلية للمجتمع الكبير، بل تتضمن في الوقت نفسه على عناصر تشترك فيها مع الثقافة الكلية، كما تحتفظ لنفسها بعناصر أخرى تميزها عن غيرها من الثقافات.

وللجماعات الفرعية أي كان نوعها هويات خاصة تتميز بها، فلكل جماعة هوية يعتد بها وينتمي إليها الفرد، إلّا أن ذلك لا يعني بأنه لا يوجد هوية موحدة تلتقي فيها الجماعات الثقافية المتمايزة، فهوية المواطنة غالباً ما تلعب دوراً رئيسياً في تقريب الفجوة بين الهويات المختلفة في المجتمع التعددي. من خلال هذه الهوية الموحدة يتبنى أفراد المجتمع التعددي، بمختلف تفرعاتهم، صيغة تؤلف بينهم يطلق عليها صيغة التعايش. من خلال هذه الصيغة يرضى الأفراد بالبناء الهيكلي للمجتمع وبفروعه وتركيبه ويتعاملون بعضهم مع بعض على هذا الأساس، أما وظيفة هذه الصيغة التعايشية، فإنها لتخفيف حدة التمايز بين الجماعات حيث يختفي الصراع أو على الأقل يكون ضامراً أو مستتراً إلى أن يأتي الوقت المناسب ليظهر مرة أخرى بأشكاله المتنوعة.

في هذا المجتمع، ولأن الجميع قبل بصيغة التعايش وقبول الأمر الواقع بأن المجتمع هو خليط من مجموعة من السكان، تصبح هناك ضرورة على التشديد على الانتماء بدلاً من التوزيع والاختلافات والصراع، فتكرس جهود الجماعات المتباينة على تأكيد الهوية الواحدة حتى مع وجود الهويات المجزئة في المجتمع. إلّا أن الهوية الموحدة قد لا تمنع في كثير من الأحيان خطورة التدخل الأجنبي في المجتمع، وذلك لاختلاف المصالح والاتجاهات وإمكان تطويعها عند ضعاف النفوس من الأفراد داخل المجتمع.

التعددية في الكويت:

مع اختلاف الجماعات الثقافية والعرقية والطائفية، إلّا أن من أبرز أنواع

التعددية في المجتمع الكويتي هي تلك المرتبطة بالقبلية أو التعددية، لعل أبرز أنواع التعددية هي القبلية أو التعددية القبلية. وقد يكون من أبرز أسباب التعددية في المجتمع الكويتي هو الهجرة. لقد كانت الهجرة إلى الكويت لكثير من الجماعات العرقية والقبلية عملية مصاحبة لمظاهر التغير التي تعرض لها المجتمع الكويتي، فقد بدت فرص العمل في المناشط الاقتصادية الحديثة في دور الحكومة والمؤسسات الصناعية والتجارية برواتبها المرتفعة، تمثل أملاً لكل الشبان الذين كانوا يقارنون بين قسوة العمل بالرعي أو الزراعة الموسمية مع ما تدره هذه الأعمال من عائد قليل، وبين تلك الفرص المتوفرة في الحصول على مرتبات مرتفعة في وظائف دائمة تتناسب مع قدراتهم الثقافية وخبراتهم المحدودة، فامتهن كثير من أبناء البادية في بداية هجراتهم إلى الكويت أعمال الحراسة والأعمال العادية التي لا تحتاج لخبرات فنية عالية في المؤسسات الصناعية أو المنشآت النفطية. فكان من الطبيعي أن يهجر كثير من هؤلاء البدو وخاصة الرجال منهم من ذوي الأعمار المتوسطة تلك الأعمال البسيطة التي كانوا يمتهنوها ليحصلوا على الأجور الثابتة في المؤسسات الحديثة.

القبلية مظهر من مظاهر التعددية:

درج على لسان العرب قولهم «أن العرب بدو وحضر أهل وبر وأهل مدر» وجاء في القرآن الكريم لفظ أعراب بمعنى البدو، ولفظ عرب بمعنى اللسان واللغة والقومية، الجامعة للبدو والحضر، ومن الواضح أن هذه التقسيمات معيشية، أي أنها تقوم على أساس طرق العيش والاستقرار السكني، ولا تقوم على أساس التنظيم الاجتماعي، فالحضر قرى ومدن والقرى تعيش على الزرع، والمدن تعيش على الزرع وضريبة الزكاة ومركزية السلطة والقضاء والشرع.

أما القبائل والتقسيمات القبلية كالعشيرة والبطن أو الفخذ أو البيوتات أو الحمولة أو البدنات هي ألفاظ تدل على مستويات مختلفة في التنظيم الاجتماعي ولا تدل على طرق العيش والكسب. هذه التنظيمات القبلية توجد بأشكال مختلفة بين البدو الرحل وبين القرى والفلاحية وبين المدن، ولذلك لا يجوز الربط بين التنظيم القبلي والبداوة، فالأول تنظيم اجتماعي يوجد في عدة تصنيفات معيشية في المجتمع الخليجي، والثاني تصنيف معيشي من جملة

التصنيفات السائدة. وكما نجد أن كثيراً من القبائل البدوية تمارس الزرع بدرجات متفاوتة، كذلك نجد كثيراً من المدن لهم تنظيم قبلي.

التنظيم القبلي تنظيم اجتماعي:

لماذا التنظيم القبلي؟ وكيف نشأ؟ ولماذا استمر في المجتمع الحديث ليعكس نمطاً جديداً من التعددية؟

يمكن القول بأن هناك علاقة مباشرة بين التنظيم القبلي كتنظيم اجتماعي وبين البيئة الطبيعية الصحراوية، وضرورات الارتحال والرعي والدفاع عن الذات وتدبير المعيشة. لقد لعبت الظروف الايكولوجية دوراً على درجة عالية من الأهمية في تشكيل بناء المجتمع البدوي في الجزيرة العربية بشكل عام. إن عمليات التفاعل التي قامت بين سكان الصحراء وبيئتهم الطبيعية وتوجيهات هذه البيئة بشأن استغلال مواردها الطبيعية المتاحة، أن ترتب عليه ظهور أنماط وأساليب تنظيمية اجتماعية، وأساليب تفكير تهدف إلى استغلال هذه العناصر الطبيعية ثم إلى تحسين تلك الوسائل وتطويرها لتصبح هذه الأساليب قاعدة التراث الثقافي، والأصول الأولى للبناء الاجتماعي القبلي حتى بعد الانتقال إلى المدينة. إن مواجهة الصحراء بكل قسوتها واتساعها وندرة مواردها، ونشدان الماء والمراعي من خلال الترحال، وضرورة حماية الذات من الأخطار الممكن مواجهتها سواء من الإنسان أو من البيئة الطبيعية ذاتها، كل ذلك اقتضى قيام تنظيم قبلي وعصبية قبلية تقوم في أساسها على علاقة القربى الدموية. هذا التنظيم الاجتماعي كما يقول أحد المختصين بدراسة المجتمعات البدوية، نمط تأقلم عقلاني مع بيئة قاسية.

إن التنظيم الاجتماعي القبلي كان وما زال يقوم على مبدأ قرابة الدم الذي يحدد الولاءات والعصبية، مع ملاحظة أن بعض القبائل في الجزيرة العربية قد تستوعب عناصر لا تربطها بها روابط الدم أن هذه العناصر تظل في الواقع أقرب إلى الموالين منها إلى الأبناء الأصليين. لقد كان هذا التنظيم الاجتماعي تنظيماً انقسامياً، فتمثل القبائل وحدات قرابية تنقسم بدورها إلى وحدات قرابية أصغر، ثم تنقسم هذه الوحدات الجديدة إلى وحدات أصغر، وهكذا حتى

تصل إلى مستوى الوحدات القرابية التي تعرف عادة بالأسرة الممتدة، ويمكن الإشارة إلى هذا التنظيم التالي. . . . . .

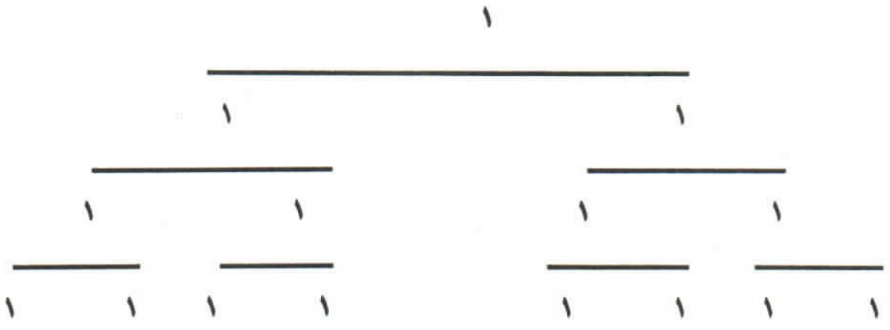

هذه الانقسامية تحدث في حالات متعددة، إلا أن أبرزها هو الاستجابة لمتطلبات البيئة الاجتماعية، فتنقسم الجماعات وفقاً لوفرة المراعي وحجمها وإمكانية وفائها لعدد معين من الأفراد، في بعض الاحيان قد يكون الانقسام سببه خلاف أو نزاع بين أفراد أو أجزاء من القبيلة، ممّا يترتب عليه هجرة هذا الجزء وتركه المكان، في هذه الحالة تتحد أقسام القبيلة مع أقرب الأقسام القرابية إليها ضد الأقسام الأبعد نسبياً، إذ أن اتحاد اقسام القبيلة وانقسامها يتمان على أساس درجة القرابة أو البعد القرابي الذي يحدده العمق الجيولوجي للأقسام المختلفة.

لكن إذا كانت أسباب ظهور التنظيم القبلي هي بيئية أو تتلاءم مع المناشط التقليدية مثل الرعي الذي كان يتطلب الترحال والانقسام بحثاً عن مصادر الرزق، لماذا استمر هذا التنظيم الاجتماعي إلى هذا الوقت؟ ولماذا لم يختف باختفاء حياة الصحراء وظهور أنماط جديدة من المناشط الاقتصادية؟ ما هي الوظيفة التي تؤديها القبيلة في وقتنا الحاضر، والتي جعلتها تستمر وتتأصل في أذهان حتى الناشئة من السكان في المجتمع؟ لقد كان دورها في المجتمع التقليدي واضحاً ووظيفتها أكثر وضوحاً، فما هو الداعي لها باختفاء وظيفتها التقليدية؟ وهل حقاً انتهت وظيفتها التقليدية؟ هذا ما سنحاول ان نجيب عليه في هذا الجزء.

لا خلاف على أن تكوين الدولة الحديثة قد أثر بشكل سلبي على دور القبيلة، ففي وجود الدولة الحديثة تصبح القبيلة بلا معنى أو وظيفة تقريباً، فالولاء للدولة ووحدتها قبل ان يكون للقبيلة وتفرعاتها، ذلك ان للدولة تنظيماتها وادارتها وارتباطاتها الاقتصادية وخططها العامة للتنمية وتنظيم السكان وإعادة توزيعهم، وهي بعملها هذا تتجاوز الاختلافات السكانية والقبلية أو كيان القبيلة المحدود. لم يكن للقبيلة ان تواجه الدولة، ليس لأن الدولة أقوى بمراحل أو لما تمتلكه من وسائل الاتصال والدعاية التي تمكّنها من الوصول إلى قلب وعقل كل فرد في المجتمع الذي تغطيه، بل لأن القبيلة ممثلة بأفرادها ارتضت كلياً أو جزئياً ان تذوب في ذلك الكيان المسمى بالدولة أو المجتمع الكبير الأكثر قوة وبطشاً من أي قبيلة أخرى. لقد ارتضت القبيلة ان تعيش في هذا الكيان وتتخلى عن استقلاليتها التي تمتعت فيها في الصحراء تحت دوافع الحاجة الاقتصادية، وإغراء الأجور وجاذبية المراكز الحضرية والتخلص من حياة البداوة القاسية، ناهيك عن أن كثيراً من الوظائف التي كانت تقوم بها القبيلة قد تبوأتها الدولة بمؤسساتها المختلفة. لقد استجاب كثير من أبناء القبائل لضرورات الحياة في المدينة فتخلوا عن كثير من المميزات التي كانوا يتمتعون بها في الصحراء، سواء فيما يتعلق بحياتهم المادية، أو في الجوانب الثقافية والاجتماعية.

إلا أن ذلك لا يعني أن القبلية كتنظيم اجتماعي اختفى، لقد استمرت القبلية كتنظيم حتى بعد عمليات الاستيطان المكثفة لكثير من أبناء القبائل في المنطقة والأسباب متعددة.

لقد استمرت القبلية كثقافة فرعية ذات خصائص مميزة بحيث يمكن ملاحظتها في المجتمع الكويتي، إلا انها خصائص لا تتعارض مع الثقافة الكلية، بل انها طوعت بعض هذه الخصائص لخدمة الهياكل البنائية التنظيمية للقبيلة. هذه الثقافة الفرعية للقبائل داخل المجتمع الكبير والمتعدد هي ثقافات شبه مستقلة تميز الجماعة القبلية بصفة التكامل والكلية إذا نظرنا إليها من داخل الجماعة نفسها. إنها ليست فقط نسق الأفكار أو المعاني بل هي السلوك ذاته، إنها بالإضافة إلى كونها شعور جمعياً بين الافراد ذوي الانتماء الواحد، فهي سلوكيات يقوم بها الفرد مع جماعته، والآخرين من حوله، فيتصرف مع الناس

وفقاً لانتمائه القبلي، ويتصرف معه الآخرون بناءً على ذلك.

وتتميز الجماعة القبلية في المجتمع الكويتي المعاصر بأنها ذات وضع سلالي خاص يميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى، هذه الجماعة من خلال اشتراكها في محتوى ومضمون النماذج الثقافية التي تحدد وحدة الجماعة من خلال نظرتها الإدراكية لهذا المحتوى الثقافي المتميز، والقبيلة في الكويت استمرت بأثواب جديدة نتيجة لوجود بناء خاص من وسائل الاتصال والتفاعل الداخلي بين أعضائها، لقد ساعدت سهولة الاتصال بين الجماعات الفرعية على تأصيل الانتماء إلى القبيلة الأم، وتعزيز دورها ومكانتها في مجتمع مثل المجتمع الكويتي. لقد أصبحت القبيلة مرادفاً للمكونات السكانية الأساسية في مجتمعنا الكويتي، فعندما يشار إلى الجماعات السكانية وتعددها في المجتمع تأتي القبيلة في مقدمة هذه التعددية سواسية مع الطائفية، وان كانت ذات خصائص مغايرة عنها.

صحيح أن هناك تغيرات تعرض لها البناء الاجتماعي القبلي وخاصة فيما يتعلق بالتفاضل الاجتماعي، حيث فرض على تلك الوحدات القبلية أن تنتظم في علاقات جديدة في النسق السياسي الحديث الذي يقوم على نظم الإدارة المحلية والتنظيمات الإدارية للشرطة والقضاء. ممّا أدى إلى انهيار بعض العلاقات البنائية التي تربط بين تلك الوحدات القبلية، فلم تعد تلك الوحدات القبلية التي تحتل المرتبة الدنيا والتي تخضع لحماية الوحدات القبلية التي تحتل مرتبة أعلى في نسق الترتيب والتفاضل الاجتماعي القبلي التقليدي في حاجة إلى مثل تلك الحماية، وبالتالي، فقد فقدت تلك الوحدات الأعلى وظيفتها التي انتقلت إلى التنظيم الحديث للدولة. كما انه صحيح أن الدولة أوجدت أسساً جديدة للتفاضل ولترتيب الفئات الاجتماعية في المجتمع المعاصر بناءً على الكفاءة والقدرة الخاصة بكل فرد، إلا أن الوحدات القبلية استمرت بالتمسك بالتفاضل التقليدي بين من ينتمون إلى فئات قبلية تحتل مرتبة دنيا، وتلك التي تحتل مرتبة عليا، ويظهر هذا التفاضل التقليدي في مظاهر متعددة، من أهمها استحالة الزواج بين القبائل ذات الترتيب التفاضلي التقليدي.

ومن المظاهر التقليدية للتنظيم الاجتماعي القبلي التكاتف والتعاضد في أوقات

الحاجة. لقد كان هذا التعاضد بين أعضاء الجماعة القبلية من الأوليات الدفاعية الفعالة ضد الأخطار الخارجية، وأخطار الطبيعة يستعيض الإنسان في الصحراء عن عجزه الفردي في مواجهة البيئة بالاحتماء بالجماعة القبلية، وبقدر تفاقم الخطر الخارجي وبقدر تعاظم الإحساس بالتهديد للذات والمصير يميل الإنسان إلى الذوبان في الجماعة القبلية، وعلى العكس كلما ازداد الشعور بالقوة نراه يميل إلى الفردية والاستقلال.

الإنسان في المجتمع الصحراوي كان يجد الطمأنينة من خلال انتمائه إلى جماعته القبلية، أو قل على الأقل إلى جماعته المباشرة، سواء أكان ذلك الفخذ أم البطن. في الوقت الحاضر استمر هذا الانتماء لاستمرار الخطر، وإن كان هذا الخطر أخذ صيغة مختلفة عن ما كان عليه في السابق. لقد شعر كثير من أبناء القبائل وفي ضوء التعددية السائدة في المجتمع، ولتحقيق المنافع المباشرة ان أنجح طريقة هي استخدام العصبية التقليدية لتعزيز هذه المكاسب في مقابل التجمعات الأخرى التي حققت مكاسبها في بداية تطور الدولة الحديثة. فحدث هنا أن كان إفراط في إعطاء القيمة للجماعة القبلية على حساب الإفراط في تبخيس بقية فئات المجتمع أو أحياناً المصلحة العامة للمجتمع. وتشتد الأواصر ضمن الجماعة القبلية بقدر حاجتها لتجنب قلق الهزيمة من الجماعات القبلية الأخرى، أو حتى غير القبلية التي تمثل جزءاً أساسياً من البناء الاجتماعي للمجتمع. القبلية تشتد بقدر وجود الصراعات والتناقضات الداخلية، وما يرافقها بالضرورة من مشاعر عدوانية. ويذهب الدفاع ضد هذه التناقضات حد الذوبان الكلي في الجماعة، لدرجة ان يفقد معها الفرد استقلاليته وهويته الذاتية، ولا يعود له من هوية سوى الهوية الجماعية الخاصة بالقبيلة. القبيلة «أو حتى الجماعات الثقافية الأخرى في المجتمع» تشكل في بعض الأحيان عقبة إزاء التطوير الاجتماعي للمجتمع، فهي تنازع المجتمع على ملكية أبنائها، وتحدد هويتهم قبلياً طائفياً لها بدل من ان تحدد هويتهم مواطنياً، بل ان المواطنية ذاتها تتحدد في هذه الحالة قبلياً أو وفقاً للثقافة التي تنتمي إليها، هذا الانتماء إلى القبلية بهذا الشكل الذوباني يمنع الانتماء إلى المؤسسات الاجتماعية العامة، ويمنع بروز المصلحة العامة وغلبتها لصالح سيادة مصلحة القبيلة أو العشيرة. ولأن

الفرد يذوب في الجماعة القبلية، فإن الفردية تختفي فتقاوم القبيلة الميول الاستقلالية، فيصبح الإنسان نفسه ملكية عامة ضمن هذه التنظيمية الاجتماعية، فيصبح كل ميل إلى الفردية أو الذاتية يفسر كتهديد لتماسك القبيلة وكخروج عن سطوتها. ان القبيلة ما زالت هي الملجأ والملاذ، وهي الضمان ضد الأخطار الخارجية أنها تأمين للإنسان من خلال نظام التعاضد والتعاون الداخلي الذي يشيع فيها، فالإنسان المعدم يمكنه إذا حلت به طارئة أن يلجأ إلى قبيلته ويحصل على المساعدات ممن يملكون تقديمها، بدل ان يحظى بالتأمينات والضمانات الاجتماعية التي يستحقها كل مواطن في المجتمعات المتقدمة.

لقد تبين في كثير من المناسبات وخاصة في فترات الانتخابات البرلمانية أو انتخابات الجمعيات التعاونية أو حتى لمجالس ادارة الأندية الرياضية، ان القبيلة قد تكون ذات عون كبير لتحقيق منافع مباشرة من خلال الانتماء إليها، فالإحصاءات تؤكد ان كثيراً من هؤلاء الذين تقلدوا مناصب قيادية في مجالس ادارات الجمعيات التعاونية أو في مجالس الأندية الرياضية قد حققوا هذه المكاسب من خلال دعم مباشر من قبل القبائل التي ينتمون اليها.

ومن أبرز المظاهر التقليدية للتنظيم الاجتماعي القبلي هو التوزع الإقليمي أو فكرة السيادة القبلية في منطقة معينة محددة، فمن المعروف ان التنظيمات القبلية في مجتمع الجزيرة العربية قامت على أساس التناظر بين التوزع الإقليمي والتوزع القبلي للوحدات السياسية المتميزة التي عاشت البادية في مرحلة ما قبل التغير، فقد كان هناك نوع من التمركز الفصلي في محلات الإقامة تفرضه الظروف الايكولوجية حيث كانت مثلاً الوحدات القبلية من مطير والرشايدة توجد في مناطق مثل جليب الشيوخ والعارضية والفروانية، بينما قبيلة عتيب في خيطان والعوازم في الدسمة أو السالمية، كما توزعت بقية القبائل على أطراف مدينة الكويت حسب توزع آبار المياه التي تعود اليها. هذا التوزع أو التناظر بين التوزع الاقليمي والتوزع القبلي استمر حتى بعد دخول القبائل في إطار الدولة الحديثة، فقد استمرت كثير من القبائل تفضل أن تكون في المنطقة التي عرفت فيها أو عرف أنها تعود لملكيتها على الأقل تاريخياً، فترى المطيري يفضل أن يسكن العارضية، أو في المناطق المجاورة، بينما العجمي يفضل أن يسكن في

صباح السالم أو في مناطق قريبة من الصباحية حيث يكثر فيها التجمع العجمي، وقس على ذلك بقية القبائل في المناطق الأخرى.

ومن المظاهر التقليدية التي استمرت في التنظيم الاجتماعي القبلي ذلك الذي يتعلق بالسلطة القبلية ممثلة في أمير القبيلة أو الوحدة القبلية المتميزة، فرغم ظهور القوانين والمؤسسات القانونية الحديثة إلا أن سلطة أمير القبيلة ما تزال واضحة في كثير من المناسبات، وخاصة في فض المنازعات بين أفراد القبيلة، فما يزال كثير من أبناء القبائل يلجأون إلى شيخ القبيلة ليحسم أمراً وقع بين خصمين من القبيلة نفسها، وقد يكون الذي تغير هو موضوع الخصام، فبينما كان في السابق حول المراعي والآبار أو الماشية، أصبح اليوم حول الممتلكات النقدية أو بعض المشاكل الاجتماعية.

أمير القبيلة أو الوحدة القرابية لا يفصل في النزاعات فقط، بل قد يتعدى دوره ذلك لكي يشرع لبعض افراد القبيلة كما حدث في موضوع تحديد المهور عندما اجتمعت أكثر من قبيلة بإرادة أميرها لتحديد المهور والمساعدات التي تقدم للزوج يوم زفافه. لقد رأى كثير من أبناء القبائل أن المهور في قبائلهم مرتفعة إلى درجة أن كثيراً منهم لا يستطيع توفيرها مما يعيق زواجه أو يضطره إلى الزواج من امرأة من الدول العربية المجاورة والتي غالباً لا تحتاج إلى مهر عالٍ كمهر ابنة عمه أو قريبته من القبيلة ذاتها. بناءً عليه دعا كثير من أمراء القبائل أفراد قبائلهم ليلتقوا ويحددوا أسعار مناسبة للمهور وللمساعدات التي تقدم يوم الزفاف.

سلطة أمير القبيلة ما تزال تقوم على عامل الوراثة، حيث تعمل الوراثة على استمرار تلك السلطة في أبناء عائلة معينة من العائلات التي تنقسم اليها الوحدة القبلية، وإن كان عامل الوراثة قد أصبح يتأثر بعوامل أخرى مثل الثروة والسن والشهرة، وهي عوامل تتدخل في التفضيل بين شخص وآخر في تلك العائلة نفسها التي تتولى مركز الزعامة والسلطة في الوحدة القبلية الكلية.

أسباب استمرار التنظيم القبلي في المجتمع المعاصر:

من أهم خصائص أبناء البادية حتى بعد استيطانهم في المدينة أنهم ما زالوا

يدينون بالولاء لجماعاتهم القرابية ـ خصوصاً القبيلة ـ أياً كانت مكانتها، كما يتشرفون بالانتماء إليها وحفظ التسلسل القرابي لها، إضافة إلى التمسك بكل العادات والتقاليد والقيم التي تدعم صلتهم بها وتزيدهم قرباً منها على الرغم من المسافة المكانية التي تباعد بين الأفراد.

لكن كيف استمر هذا التنظيم بغياب مسبباته في الوقت الحاضر؟ نستطيع أن نقول أن السبب يكمن في مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية من أهمها التالي. . .

أولاً:

إن القبلية كتنظيم اجتماعي هي جزء من البناء الثقافي لأي مجموعة سكانية، وهذا الجزء غالباً ما يكون مكتسباً يكتسبه الإنسان من المحيطين به من أقربائه وأهله وأصدقائه والمقربين إليه، فتلعب الأسرة الدور الرئيسي في تأصيل المفاهيم الاجتماعية والقيم في أذهان أبنائها، فيتعلم الطفل الانتماء للقبيلة من نعومة أظافره فيحفظ أسماء أقربائه من البلدة نفسها التي ينتمي إليها ثم أقرباءه الأبعد درجة ثم الأبعد، وهكذا.

ثانياً:

لأن الثقافة تتميز بصفة الإلزام، فإن الفرد يعجز عن مقاومة النظام الذي تنبعث منه التعاليم الاجتماعية والثقافية. فالانتماء القبلي يمارس سيطرة فعلية على ضمائر افراد القبيلة ووجدانهم، كما يتمتع بقدرة الإلزام والنهي الخلقي. وما الاتفاقات الأخيرة على تحديد المهور بين افراد القبائل المختلفة إلا دليل على ذلك. صحيح أنه قد يكون هناك بعض المتعلمين من افراد القبائل، إلا أن درجة التعليم لا تمثل درجة أقل في الانتماء أو الالتزام بالقبيلة. والفرد، وإن كان متعلماً، فإنه يواجه قوى كامنة وراء عادات وتقاليد وسنن وشرائح جماعته أو أفراد قبيلته، فيخشى من أن تغضب عليه فيتجنب ضررها من خلال الانخراط فيها والالتزام بمبادئها.

ثالثاً:

تعتبر عملية التكيف الثقافي من العمليات الديناميكية للثقافة بشكلها العام،

ولقد ساعدت هذه العملية على استمرار كثير من التنظيمات القبلية التقليدية في المجتمع المعاصر، وذلك من خلال قدراتها على التكيف مع الواقع الجديد. حيث تم تعديل أو مواءمة تفسير الواقع الجديد على أساس منطق الثقافة القبلية التقليدية. وممّا ساعد على قبول هذه العناصر الثقافية القبلية في المجتمع الكويتي المعاصر ان كثيراً من سماته قد تكاملت مع عناصر الثقافة المحلية في مجتمع المدينة، كما أن الفروقات الاجتماعية بين مجتمع البادية ومجتمع المدينة في الجزيرة العربية لم تكن شاسعة ممّا ساعد على عملية الاتصال وتسهيلها. فتوفرت إمكانيات العناصر الجديدة من خلال الأفراد المقيمين بالفعل في المجتمع، ومن خلال الاتصالات المتنوعة بين القبائل وسكان المدينة، إضافة إلى أن النمط الثقافي للمجتمع الكويتي كان مستعداً لتقبل هذه السمات، وعدم معارضتها وذلك لوجود قاعدة للتماسك أو الترابط الثقافي بين البيئتين المنقول منها والمنقول إليها، مثل وحدة الانتماء للسكان الذين كانت أصولهم قبلية والذين في الوقت نفسه يمثلون الأفراد المتنفذين في المجتمع.

رابعاً:

لقد ازداد في الآونة لأخيرة التشبث بالتراث البدوي وبخاصة بعد زيادة الهجرات غير المتجانسة إلى منطقة الخليج العربية. لقد شعر كثير من السكان ذوو الأصول القبلية بأن عليهم واجباً لا بد من تحقيقه يتمثل في حماية الهوية البدوية التي بدأت تنقرض لتكاثر الجماعات والفئات المتمايزة في المجتمع، وحيث أن كثيراً من أفراد هذه الجماعات لم يكن يملك المؤهلات التعليمية أو الفنية التي تضعه في مصاف المنافسة مع غيره من الافراد من الجماعات الأخرى، لذا فإنه وجد بأن البديل لذلك هو الالتفاف حول القبيلة والالتزام بها، لقد وجد أبناء القبائل التي نزحت إلى الكويت أن الظروف تتسارع فيها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بدون علامات واضحة تحدد طبيعة دورهم في هذا المجتمع الجديد، فعندما بدأت الدولة الحديثة في بداية الخمسينيات كانت أول خطوة خطاها التنظيم السياسي هي اقامة المؤسسات الادارية والفنية والتشريعية لتكون عملية التحديث في إطار من النسق القانوني، فأنشأت المحاكم والمؤسسات الاجتماعية، هذه المؤسسات كانت في حاجة إلى كوادر فنية وإدارية، وحيث أن البدو كان

نصيبهم محـدوداً في هذه العمليـة، لأن مستـويـاتهم وخـبراتهم التعليميـة لم تكن تتناسب وهذه الأعمال في المجتمع الجديد. لـذا، لجأ كثـير منهم إلى الأعمال التي تتناسب وإمكانياتهم المتاحة. فلجأوا إلى الأعمال التي كان يسهل على ابن القبيلة غير المتعلمة أن ينخرط فيها، فعملوا في سلك الشرطة والجيش كأفراد إضافة إلى المجموعات الكبيرة منهم التي عملت في شركات النفط كمراقبين أو حـراس على الآبار النفطية.

يوم الثلاثاء في ٥/٤/١٩٨٨ م

حول محاضرة القبيلة والقبلية

للدكتور محمد الحداد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

أيها الأخوات والإخوة يسعدني باسم رابطة الاجتماعيين أن أرحب بكم ويسعدني باسمكم وباسم رابطة الاجتماعيين أن أرحب بالدكتور محمد الحداد وأن أشكره على تلبية دعوة الرابطة بإلقاء محاضرة اليوم وكما تعرفون أن موضوعها هو «القبيلة والقبلية» وهي تأتي في إطار الموضوع العام لهذا الموسم وهو «ملامح من تاريخ الكويت الاجتماعي».

محاضرنا اليوم الدكتور محمد الحداد حصل على الدكتوراه من جامعة كنساس في الولايات المتحدة عام ١٩٨١، وموضوع أطروحة الدكتوراه «تأثير التوطين على الحياة البنائية للتنظيمات القبلية في المجتمعات المعاصرة».

له عدة بحوث في مجال العلوم الاجتماعية، وسوف نقتصر على البحوث التي لها علاقة بمحاضرة اليوم.

ومن هذه البحوث كتاب عن الإنسان كما له عدة مقالات وبحوث في التغير والثبات في مجتمع البادية، والجماعات العرقية والترتيب الاجتماعي في المجتمع الكويتي المعاصر، التباين الثقافي وأثره على عمليات التنشئة الاجتماعية في المجتمعات المستحدثة، الثقافات الفرعية وجرائم الخدم في المجتمع الكويتي، والدولة والقبيلة في المجتمع المعاصر.

يشغل الدكتور محمد الحداد حالياً منصب الأمين العام المساعد لاتحاد الاجتماعيين العرب، كما يشغل عدة مناصب في مجالات علمية في الكويت والخارج في مجالات العلوم الاجتماعية.

شغل رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة الكويت من عام ٨١ ـ ٨٥م.

سيتحدث اليوم عن «القبلية» كمظهر من مظاهر التعددية في المجتمع الكويتي المعاصر، كيف ظهرت، ولماذا استمرت في المجتمع الكويتي المعاصر ما هي خصائصها وسماتها، وتاريخها وعلاقتها بالمتغيرات والجماعات السكانية في مجتمعنا المعاصر.

مرة أخرى أرحب بالدكتور محمد الحداد، وأرجو أن يتفضل بإلقاء المحاضرة:

القبيلة والقبلية
التعقيبات على المحاضرة

خالد اسماعيل:

أولاً أود أن أشكر أستاذي ودكتوري محمد الحداد ولديّ بعض التعقيبات والتساؤل. بالنسبة لقضية تحديد المهور، وما سمعناه من أن قبيلة الرشايدة قاومت، فأعتقد أن قضية تحديد المهور مشكلة اجتماعية يعاني منها الشباب، ولكن بالنسبة للقبيلة فإن تحديد المهور وتحديد الهدية هي نوع من عملية الالتزام أو تجميع الشباب القبلي حول القبيلة، لأن هناك في الزواج من القبيلة تعاوناً وتناصراً، خصوصاً وان الشباب بدأ يتجه إلى الزواج من الخارج سواء بدوية أو حضرية، فكأنه تعزيز التعرف وزيادة العزوة لهذه القبيلة. بالنسبة لقضية التعددية أنا أعتقد أنه قد تكون لها جوانب إيجابية وقد تكون لها جوانب سلبية، كالمجتمع السويسري الذي يعيش التعددية في ظل ديمقراطية التصالح الواعي، التعددية يمكن أن تكون إيجابية إذا كانت هناك درجة وعي اجتماعي، أو درجة وعي عام ودرجة وعي ديني، نحن محتاجون لقضية التسامح الفكري. صحيح قد أؤمن بعقيدة معينة، وشخص آخر يؤمن بعقيدة معينة لكن أعتقد أن درجة الوعي الاجتماعي مهمة جداً إذا كان هناك وعي اجتماعي يؤدي إلى تماسك هذه الدولة. بالنسبة للتجربة اللبنانية أعتقد أن الجوانب الاقتصادية مهمة جداً، خصوصاً أن في الأحزاب أو في الطوائف كان هناك رؤساء طوائف على جانب من الثراء الفاحش، والجوانب الأخرى تتميز بالفقر المدقع.

هذا أدى إلى فروق اقتصادية أدت إلى قضية الصراعات ثم بعد ذلك التدخلات من الخارج، بالنسبة لخصائص التمايز، ذكر الدكتور محمد أن التمايز الأساسي هو الطبقات أو ثم بعد ذلك يتبعها التمايز الطائفي أو التمايز الاقتصادي أو ما شبه ذلك، أنا أعتقد أن التمايز الطبقي آسف أقصد التمايز بين الأفراد هو بلون البشرة وليست بشكل الجسم، متين أو ضعيف بدليل أن عندنا مشكلة الممارسات العنصرية، ضد السود في جنوب أفريقيا أيضاً عندنا في الولايات الأمريكية وهناك التمايزات الأخرى ومنها التمايزات الدينية الدينية وما نراه في بريطانيا من حرب بين الكاثوليك والبروتستنت. أود أن أسأل الدكتور، ما هو

تـأثير القبليـة فلقد تحـدث عن القبلية لكن مـا هو تـأثير «القبليـة» عـلى النـظام السيـاسي والنظام الاجتـماعي؟ والسؤال الثاني، مـا هي دلائل الـدكتور عـلى أن أساسيات «ظاهرة القبيلة» بدأت بالنهاية الدكتور تسـألني هل هي منتهيـة أم غير منتهية.

تعقيب آخر:

تعقيب «فيصل الصانـع» «رابطة الاجتـماعيين» أود أن أشكـر الدكتـور محمد الحـداد على الجهـد المميز الـذي ورد في هذه المحـاضرة، هناك مـوضـوع ونحن نبحث في أعداد الموسم الثقافي أن يكون اختيار هذا الموضوع كأحد المحاضرات في الموسم وقد بدأنا في نوع من التساؤل وهو أن القبلية كنظام أو كتنظيم انتهت من المجتمعـات العربيـة بشكل عـام والجزيـرة العربيـة بشكـل خـاص، انتهت كتنظيم اجتماعي اقتصادي، وإذا كانت البـداوة هي الأقوام الـرحل تكـاد تكون انتهت بشكل نهائي، وتم الاستيطان.

والمثـال على ذلـك الكويت ـ إذا استـوطنت فيها من ٢٠ سنـة بآخـر إحصاء وأصبح عندنا مجتمع متعدد، بكل التعددية التي ذكرت أصنافها إنما المـلاحظ أن التعددية ومحاولة تثبيت التـمايز يتنـافى، وقد انتقـل تأثـيرها إلى المنـاطق الحضرية المستقـرة قديمـاً، بتجمع العـائلات حـول بعضهـا، إلى آخـر والسؤال المـطروح بشكل عام تساؤل كبير.

هل التجربة التي مرت بها الكويت منذ الاستقلال وهي الدستور والمـمارسات الانتخابية، هل ساعدت في إبراز هذا الجانب وتعزيزه أم العكس؟ أنا كشخص عنـدي وجهة نـظر، بصراحة أقـول العكس، التجـربـة الـديمقـراطيـة أضعفت التعـددية قـد تكون سـاهمت في إبرازهـا وأدت من جانب آخـر إلى تعزيـز فكرة المـواطنة، في تقـديري وليس العكس، أدت إلى إبـراز وتعـزيـز المـواطنـة بكـل حقوقها، كما حددها دستور الكويت في القوانين، وكان هذا هو السؤال المطروح خلال السنوات الماضية.

بسم الله الرحمن الرحيم

تعقيب آخر:

فاطمة حسين:

أتفق مع الأخ عريف الحفل في أن المحاضرة قيمة والعرض جيد وهو شيء متوقع من الدكتور الحداد، وسوف أختصر في كلامي لأن بعض ما يدور في ذهني قد جاء على لسان المعقبين. لكن الموضوع فعلاً كان له جاذبية بالنسبة لي وحضرت رغم أن الدكتور الحداد قد عرض كما أعترف شيئاً من الجزئيات وتصفح كثيراً في الأشياء المهمة والتي أتصور أنها مهمة واستمتعنا بالوقت، وكما ذكرت المعلومات جيدة والعرض لا بأس به لكن يهمني، وكنت أتصور، أن الدكتور الحداد سوف يحدد لي موقفه من الوضع الحالي، يعني أني عندما أحضر لمحاضرة بهذا الموضوع من أستاذ اجتماع بالجامعة فلا أتوقع سرد معلومات بل أبحث عن وجهة نظر، أين يقف الدكتور الحداد من هذه الظاهرة؟ خاصة وهو يتحدث في رابطة الاجتماعيين، وأين تقف رابطة الاجتماعيين من هذه الظاهرة التي هي في نظري في منتهى الخطورة؟

بسم الله الرحمن الرحيم

تعقيب آخر:

ذكر الدكتور أن هناك التعددية موجودة في المجتمعات المعاصرة، هل هناك هوية واحدة للتعددية للمجتمعات المعاصرة؟ وإذا كانت هناك هوية واحدة إلى أي مدى تستمر هذه التعددية؟ السؤال الثاني ألا توجد تعددية في البداوة أو الريف قبل المجتمعات المعاصرة؟

اجابة الدكتور محمد الحداد على الاسئلة والتعقيبات:

شكراً على ما تفضلتم به.

هناك شيء اسمه أسس وتشخيص والطبيب يبدأ مع الأسس فإما أن يواصل

التشخيص، وإما أن يعالج وإما أن يترك الموضوع لآخر وما قمت به هو عرض للأسس أو التشخيص، هو عرض لوضع اجتماعي معين، يبقى العلاج ولست أنا الذي أقرر.

نحن لا نحل مشاكل نحن نقول الظاهرة الاجتماعية هي كذا وكذا، هذه وظيفتكم أنتم وليست وظيفتنا، وظيفتنا أن نقول هناك مشكلة، نعرض المشكلة، أو نثير المشكلة ويبقى أن يطلب منا حل المشكلة، نحن علينا إبراز المشكلة إن كان هناك مشكلة، هذه هي الخطوة الأولى، وأما حلها فخطوة أخرى نحن نضع تشخيصاً لنوعية في المجمع وهو المطلوب مني. أن أقول مثلاً شلون مجتمع الكويت، شلون صاير، وإلى أين يتجه اما موقفي كمؤيد أو معارض فهذه مسألة أخرى، صحيح أننا أعضاء في رابطة الاجتماعيين وأحترم رابطة الاجتماعيين لا حد له لكن وجهة نظري تبقى لي أنا. أنا عرضت الموضوع، وهذه قضية اجتماعية، وليست واحد زائد واحد يساوي إثنين، كل إنسان له موقف معين من هذه القضايا الاجتماعية قضايا نسبية.

إذن ما عملته هو التفسير والتشخيص من أجل المساهمة في إثارة القضايا إن كانت هناك مشكلة.

إن التعددية لها جوانب إيجابية وجوانب سلبية، هل معنى هذا أن القبلية زينة أو شينة، هذا موضوع جدل، وموضوع نقاش لا ينتهى منه ويحتاج إلى محاضرة ثانية للعلاج.

شكراً

الإجابة على سؤال الأخ صادق أنا اتفق معك في أن تحديد المهور مشكلة اجتماعية، بل هي مظهر من مظاهر التعددية، مظهر من مظاهر التعددية في المجتمع، ومظهر من مظاهر الانتماء للقبيلة، وهذا واضح من النتائج الأولية للاستبيان الذي قمت به، الاستبيان الذي وجهته على بعض النساء والرجال من أصحاب القبائل التي حددت المهور في المجتمع الكويتي ما عدا قبيلة أو

اثنتين. السؤال الثاني هو تأثير القبيلة على النظام السياسي والاجتماعي القبيلة لو تكلمنا عن تأثيرها، واضح تأثيرها لا يستطيع البدوي أن يزوج لخارج القبيلة وأحياناً حتى بالنسبة لبعض الاشخاص داخل القبيلة وأحياناً حتى بالنسبة لبعض الأشخاص داخل القبيلة، مهما كانت درجة التعليم والصداقة. لا يمكن لأحد أن يجرؤ لتعدي حدود معينة بالنسبة للقبيلة. على التنظيم السياسي. المجتمعات الخليجية قائمة على هذا الموضوع فكيف نتكلم عن تأثيرها وهي أساساً جزء من هذا الموضوع؟

الحياة النيابية والديمقراطية هل أبرزت التعددية وعززتها؟ أنا أتصور أن التعددية ليست شيئاً سيئاً، قد تكون شيئاً سيئاً إذا استغلت وقد تكون سيئاً إذ اخطأت.

في السعودية حيث القبلية، تجد الاسم محمد عبدالله سليمان بدون عجمي أو مطيري لأنه حسب النظرية الوظيفية، فإن مفهوم عجمي يخلو من الوظيفية ولا تؤدي غرضاً معيناً. في سنة ٦١م عندما طرح موضوع الجنسية، صارت قضية الانتخابات وتحقيق منفعة معينة، فأصبح الانتماء يحقق منفعة مباشرة فكثير من الناس لم يقف عند اسم محمد عبدالله سليمان وإنما أضاف عنيزي، شمري، مطيري، رشيدي.

الديحاني لا.

إلى درجة أنه في الآونة الأخيرة كان هناك أناس حضر ومحسوبون على الحضر، لا تفكر أنه من قبائل معينة، وأنهم من نجد، وعندما يقول نجدي أكيد له أصوله من قبيلة، هو يقول أنه نجدي ولا يقول من قبيلة معينة، أما الانتخابات الأخيرة ناس لا أذكر أسماءهم ناس معروفون أنهم انجاد، نزلوا في مناطق علشان يقال نحن من هذه القبيلة يا جماعة منكم وفيكم انتخبونا، ومع ذلك طبعاً لم يجدوا أي تأييد من القبيلة ولم ينتخبوا ولم يجدوا أي حصيلة من الأسماء. اما سؤال، حول التعدديات.

يبقى أن هذا صحيح وصحي هذا موضوع طويل واعتقد أنها لم تستغل بهذه

الصورة. والدليل على ذلك أن القنوات الحديثة والمؤسسات الحديثة اصبح الوصول إليها من خلال قنوات.

العازمي لا ينتخب من جماعته إلا من يؤدي منافع مباشرة انتخب شخصاً إذا اتيته في مهمة قال إن شاء الله ولم يقل لا يجوز.

بمقدار ما تكون العملية وظيفية وبمقدار ما تحقق منافع آنية (براجماتية). سعود الكبير عندما أراد أن يفتح بعض المناطق كربلاء قال لهم غنايم، غنايم، ولم يقل لهم أرض الإسلام، كان منافع آنية، مادية مباشرة كان براجماتيا بمعنى عمل مقابل شيء، إذا كان ينصرف وبكم ينصرف، كيف تسعى القبيلة إلى النافع، إذا استطاعت الدولة أن توفر للإنسان منافع، تأخذ منه الولاء.

المنافع المباشرة هي التي تبقى على الشيء، الإنسان لماذا يبقى على العادات والقيم، يبقى عليها لأنها تخدمه، وإذا أحسّ في أي لحظة من اللحظات ان هذه العادة أو هذا السلوك أو هذه القيمة لا تحقق رغباته، يغيرها كما يبدل الشخص سيارته لأنه يحس أن هذه السيارة لا تشبع رغباته، في القيادة الممتعة، ولماذا يطلق زوجته؟ لأنه يحس أنها وقفت عند حد معين، وقفت عند حد جرعات معينة إيجابية ويحس بعدم إشباع العواطف، وأنه لن يكون هناك تفاهم يترتب مما طلاق إذن كل شيء في حياة الإنسان مبني على مقدار من المنفعة المباشرة. الإنسان يحقق منافع مباشرة في حياته العامة.

موضوع القبلية يحقق منافع، بالفعل لو لم يحس الإنسان بأن انتماءه يحقق منافع لم ينتم لها، والدليل على ذلك أذهب إلى السعودية الانتماء للقبيلة والشعور بأنك. ولا يقول أنا فلان بن فلان العتيبي.

يقول أنا فلان فلان بن حثلين، أنا فلان فلان بن سلطان أنا فلان بن فلان الديحاني من المطران. . . إلى آخره دون أن يضع اسم القبيلة لكن في الستينات كان هناك مجال أن يستفيد الإنسان أحسّ الانسان أن لقبه وتعزيز فكره القبلية.

نـاهيك عن الجـماعات المختلفـة التي نـزحت، وهي أصـلاً قبليـة لأن هنـاك جماعات تكتلت مع بعضها البعض، كل واحد عنـده كفاءات وقـدرات فالتقت مع الجماعات الأخرى او في هذه الأطر المختلفة التي هي الأطر القبلية.

السؤال الأخير. حول هوية التعـددية، طبعـاً هناك تعـددية في البـداوة، لأن مفهوم التعددية مفهوم مرن.